إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي
تونس نموذجا

د. عائشة عباش

المركز الديمقراطي العربي :رقم التسجيل

VR 33616 . B

عائشة عباش

إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي : تونس نموذجا / عائشة عباش– برلين –ألمانيا المركز الديمقراطي العربي للنشر،2017.

الطبعة الأولى 2017

جميع حقوق الطبع محفوظة: للمركز الديمقراطي العربي

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو اي جزء منه أو تخزينه في نطاق إستعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر .

برلين– ألمانيا .

All rights reserved

No part of this book may by reproducted. Stored in a retrieval

System or tansmited in any form or by any meas without prior

Permission in writing of the publishe

الناشر: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية

Germany:
Berlin 10315 Gensinger Str: 112
Tel: 0049-Code Germany
030- 54884375
030- 91499898
030- 86450098
mobiltelefon : 00491742783717
E-mail:diploma@democraticac.de
P.hD candidate: Ammar Sharaan
Chairman ” Democratic German Center

مقدمة:

إن التطلع إلى الديمقراطية في الإقليم المغاربي ككل أضحى من القضايا المشتركة بين شعوب وقادة المنطقة إذ، وإن كانت التعبيرات عن هذا التطلع متفاوتة، إلا أنها تعبيرات توحي بضرورة إحداث إصلاحات سياسية ودستورية واقتصادية في تلك الدول في نطاق النظام الديمقراطي.فبعدما تعطل مشروع الديمقراطية في العديد منها في الحقب التاريخية السابقة، بدعوى وتبرير أن الديمقراطية لازالت مشروعا طوباويا وأن بلداننا تعيش أولويات أخرى، تارة بحجة ضرورة استكمال الاستقلال وتارة أخرى بأولوية التنمية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتارة ثالثة بفعل الأزمات المتعددة الأبعاد التي مرت بها الدول المغاربية، وجعلتها تحكم سيطرتها على كل المجالات بهدف ضمان الاستقرار.

وعليه فبعد حجج التعطيل والتسويف للمشروع الديمقراطي المغاربي التي لم تجد نفعا على الصعيد الإقليمي والوطني على حد سواء، وتلاشي النظرة الطوباوية للديمقراطية وأصبحت ضرورة سياسية ومجتمعية وحضارية فمع نهاية عقد الثمانينات أخذت إرهاصات الديمقراطية تطفوا على الساحة السياسية المغاربية، حيث أصبح الحديث عن التغيير، الإصلاح، التفتح– ...وهي كلها مصطلحات غزت القاموس السياسي المغاربي لم يعهد بها الرأي العام من قبل .–ثم تطورت النظرة المغاربية للديمقراطية وأصبحت خطابا شائعا بين القادة ولغة العصر لدى منظمات المجتمع المدني، ومن ثم أخذوا في البحث عن آليات تطبيق وتفعيل الديمقراطية في الواقع المغاربي.

وفي دراستنا هذه سوف ينصب اهتمامنا على تشخيص الواقع المغاربي في كل المجالات وعلى دراسة ظاهرة التنمية السياسية كميكانيزم للتغير والإصلاح السياسي في تونس، إذ بعد الإخفاقات المتكررة للمشاريع التنموية والإصلاحات السياسية في ظل الأحادية الحزبية حاولت تونس خوض جملة من الإصلاحات مست كل القطاعات خاصة السياسي منها، تحت راية الديمقراطية ، لكن النظرة السائدة لدى الدول المغاربية أو بالأحرى في كل دول العالم الثالث قائمة على الإستيراد الهيكلي للنظام الديمقراطي دون الأخذ بعين الاعتبار الظروف التي نشأ فيها هذا النظام أو مراعاة معتقدات وثقافات البيئة الجديدة التي يحاولون نقل إليها الديمقراطية إذ صحيح أن مبادئ وأهداف الديمقراطية ليست غريبة عن المجتمعات المغاربية باعتبار تلك المبادئ كان الإسلام سباق إليها – وأن الدول المغاربية هي دول إسلامية وبتالي هي أدرى بها – ولكن الإشكال المطروح هو على المستوى التطبيقي بمعنى كيفية الانتقال من ما هو نظري وإجرائي إلى حيز التجربة والتنفيذ.

-مبررات اختيار الموضوع:

وانطلاقا من هذه التوطئة التي تعالج وضعية دول المغرب العربي فإن الدافع من وراء معالجة هذا الموضوع كان لأسباب موضوعية وأخرى ذاتية.

-أما من حيث الدوافع الذاتية :في نابعة عن الميل وحب الاطلاع والاهتمام بالقضايا العربية خاصة منها المغاربية – بحكم الانتماء – ونظرا لعدم اتساع نطاق الدراسة للإلمام بكل هذه الدول في هذا المقام فقد تم اختيار الدولة التونسية كعينة من أجل الوقوف عن كثب على مظاهر وأبعاد الديمقراطية.

-أما عن الدوافع الموضوعية :لاختيار هذا الموضوع فتعود إلى كون الدراسة تعالج موضوعا حيويا من صميم العلوم السياسية يتمثل في تحديد العلاقة الإرتباطية بين الديمقراطية والتنمية السياسية، وكذا تحليل ومعالجة إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في الواقع المغاربي من خلال رصد وإبراز مظاهر الديمقراطية وعواقب التخلي عنها وتقديم حجج وإجابات علمية وعملية تدعوا لتطبيق الديمقراطية وفق ما يتماشى مع البيئة الداخلية والتخلي على نمط التحول الديمقراطي الفوقي(نخبوي) وضرورة إشراك المجتمع بكل أطرافه في عملية الديمقراطية.

-أدبيات الدراسة:

يمكن التعرض لبعض إسهامات الإنتاج الفكري في مجال التنمية السياسية والديمقراطية إذ فقد تباينت أبعاد وتوجهات المهتمين بهذا الحقل الدراسي حيث هناك مجموعة من المراجع المتخصصة والمتنوعة(كتب، مقالات، مواد غير منشورة) بمعنى هناك تراكم أكاديمي سواء المتصل بالمستوى النظري لدراسة التنمية السياسية [1] أو الديمقراطية ، أما فيما يتصل بالمستوى التطبيقي لظاهرتي التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي عامة وفي تونس خاصة [2].

أما من حيث الدراسات الغير المنشورة نجد من ركز على متغير البيروقراطية في عملية التنمية السياسية [3] بينما تناولت دراسات أخرى دور الجيش في عملية التنمية السياسية [4]، كما اهتمت دراسات أخرى بدور

---

[1] : السيد عبد الحليم، الزيات، **التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي**، الجزء الأول، ط2 ، مصر :دار(المعارف الجامعية ،2002
-Bertrand, Badie**, le développement politique**, 5 ed , paris : (n.p) 1998.

2 : علي جمال، زهران، **الأصول الديمقراطية والإصلاح السياسي**، ط1 ، القاهرة :مكتبة الشروق الدولية،2005

[2] : محمد عبد الباقي ، الهرماسي ، **المجتمع والدولة في المغرب العربي** ، ط3 ، بيروت :مركز دراسات الوحدة(العربية،1999
Olfa , Lamloum et Bernad Rvinal, la **Tunisie de Ben Ali : la société contre le régime** ,
Alger : edition de matidja , 2002.

[3] : أبو مدين طاشمة،)إستراتجية التنمية السياسية دراسة نحليلية لمتغير البيروقراطية في الجزائر ، **أطروحة دكتورة**((، جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية والإعلام ،2007

[4] : شادية فتحي إبراهيم) الدور التنموي للعسكريين في الدول النامية **رسالة ماجستير**(، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصادوالعلوم السياسية،1988

وسائل الإعلام في دفع وتيرة التنمية السياسية [1] بينما ربطت دراسات أخرى مسألة التنمية السياسية بالديمقراطية [2] وفي محاولة لتجاوز الجوانب التي أغفلتها تلك الدراسات السابقة حيث ركزت على جانب معين وأغفلت الجوانب الأخرى، وإثراء لهذا الحقل فقد جاءت دراستنا هذه لتناول موضوع التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي دراسة حالة :تونس حيث نركز في البداية على دراسة ظاهرتي الديمقراطية والتنمية السياسية دراسة نظرية و مفاهيمية ، لنحاول من خلال ثلاثة فصول تطبيقية أن نبرز الخصوصية التي تجمع ما بين الدول المغاربية على كل الأصعدة، ثم نقف في الأخير على واقع وأفاق التجربة الديمقراطية في تونس حيث نوضح مدى تأثير العوامل الخارجية في سياق رسم السياسة التونسية الداخلية والخارجية.

-أما عن إشكالية الموضوع:

تتمحور إشكالية الدراسة حول سيادة ظاهرة الاستيراد الهيكلي للنماذج الغربية في دول المغرب العربي خاصة في تونس و تكريس سياسة الحزب الواحد رغم التعددية الشكلية لذا حصرت عملية صنع القرار بيد فئة نخبوية قليلة أعاقت وهمشت الإرادة العامة للمجتمع مما أفرز عدة تظاهرات وانتفاضات في دول المغرب العربي ،وبالتالي تأزمت العلاقة بين الدولة (النظام السياسي) والمجتمع ككل وهذا ما فتح الباب في نهاية المطاف للبحث عن بدائل أخرى للإصلاح ودفع وتيرة التغيير ومن ثم فإن الإشكالية المطروحة هي:

ما هي خصوصية طرح التنمية السياسية في دول المغرب العربي ؟

وما هي الإمكانيات المتاحة أمام تونس لكي تصبح عمليا دولة ديمقراطية ؟ وكيف يمكن لها ملائمة القديم الموروث التاريخي والحضاري (مع الجديد، وبين ضرورة حكم الأقلية والتطور الديمقراطي في ظل الضغوطات الغربية ؟

وقد تفرعت عنها مجموعة من التساؤلات وهي:

1-ما هي خصوصية دول المغرب العربي؟ وكيف يمكن تفعيل الوحدة المغاربية ؟

2-ما هي الأبعاد والخلفيات الإيديولوجية الكامنة وراء الإصلاحات المغاربية؟

3-ما هو السياق الداخلي والخارجي الذي نشأ فيه المشروع الديمقراطي التونسي ؟

4-وهل ثمة ديمقراطية بدون تداول سلمي على السلطة وبشكل دوري وعبر انتخابات حرة ؟

---

[1] : عبد الخبير محمود، عطا محروس)وسائل الإعلام والتنمية السياسية في الدول النامية "**أطروحة الدكتورة**(جامعة القاهرة : كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، 1988

[2] : أبو مدين طاشمة) مسألة التنمية السياسية والتجربة الديمقراطية في الجزائر **مذكرة ماجستير** (جامعة الجزائر :كلية(العلوم السياسية والإعلام،2000

5-ما هي الأسباب والتحديات الداخلية والخارجية التي وقفت عائقا أمام تقدم النظام السياسي التونسي باتجاه الديمقراطية؟

6-وهل الأخذ بالنمط الديمقراطي يعني الابتعاد عن المقومات العربية والإسلامية؟

-فرضيات الدراسة:

تمت صياغة فرضيات أساسية ومجموعة من الفرضيات الثانوية لمعالجة هذه الإشكالية وهي:

1-إن الانتقال من الحكم اللاديمقراطي إلى حكم ديمقراطي يفترض تداول سلمي على السلطة وتفعيل أنماط المشاركة السياسية.

أ-كلما كانت شرعية في النظم السياسية المغاربية كلما أدى ذلك إلى الفعالية والاستقرار للنظام السياسي.

ب-كلما كانت مشاركة سياسية واسعة قلت المعارضة وبتالي تحقيق الاستقرار السياسي.

2-هناك تأثير للخلفية الإيديولوجية للنخبة السياسية التونسية على عملية التنمية السياسية والديمقراطية في تونس.

أ-هناك علاقة بين التوجه الليبرالي للنخبة السياسية التونسية وبين مسار التحول الديمقراطي في تونس.

ب-إن النظام السياسي التونسي يتجه إلى الليبرالية الاقتصادية بوتيرة أكبر من التوجه نحو التنمية السياسية.

3-هناك علاقة تأثير للعوامل الداخلية والخارجية على المسار الديمقراطي في تونس.

أ-إن الأوضاع الداخلية أعاقت مسار المشروع الديمقراطي التونسي.

ب-إن الظروف الدولية خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 لها علاقة بسياسة الإصلاح السياسي في تونس.

-حدود الدراسة : في دراستنا هذه سوف ينصب اهتمامنا على دراسة الدول الخمس الأعضاء في اتحاد المغرب العربي وهي من الشرق إلى الغرب تونس، ليبيا، الجزائر، المغرب الأقصى موريطانيا، مع التركيز على الدولة التونسية كحالة لدراسة دون التعرض للجمهورية العربية الصحراوية كان هذا عن الإطار المكاني.أما عن الإطار الزماني فاستنادا لتقسيم الذي وضعه المفكر"محمد المباركي "لمراحل تطور سكان المغرب العربي * حيث تم تقسيمهم إلى المغاربة البائدة (الأجداد الأوائل) والمغاربة القدامى (الذين عمروا المغرب العربي منذ بداية المرحلة التاريخية) والمغاربة بعد الإسلام ،والمغاربة وهم سكان المغرب العربي بعد قيام كيانات مستقلة بذاتها .وفي دراستنا هذه سوف نركز على المغاربة بعد فترة الاستعمار

ونيل كل دول المغرب العربي استقلالها حيث نتعرض بإيجاز لخصوصية المقومات التي تجمع الدول المغاربية لنخصص فصلين للحديث عن التجربة تونسية منذ 1956-2002.

-إطار مفاهيمي:

لما كانت الديمقراطية والتنمية السياسية مفهومان معقدان ومركبان، ويتداخل معهما العديد من المفاهيم ، ولذا من المفيد تناول أهمها بصورة مختصرة وهي:

أ-المفاهيم ذات الاتصال بمفهوم التنمية السياسية:

1-التحديث : يشير من الناحية التاريخية إلى عملية التغير نحو أنماط من النظم الاجتماعية والاقتصادية التي تطورت في غرب أوربا وأمريكا الشمالية ما بين القرنين17 و 19 ، ثم انتشرت إلى دول أوربية أخرى، ويعدها في دول أمريكا الجنوبية وآسيا وإفريقيا ولقد روجت لهذا المفهوم نظرية التحديث التي تمتد جذورها إلى أراء ق 19 وق20 [1] اميل دوركايم و"وماكس فير "اللذين تحدثا عن تطور المجتمع الحديث من شكله البدائي إلى ما وصل إليه الحال في دول الأوربية، وقد توالت عدة اتجاهات نظرية في دراسة التحديث، منها :الاتجاه التطوري التحديث وأبرز رواده" :أوكست كونت، مارك بارسونز، بلاك، هربت سبنسر "والاتجاه البسكولوجي ومن منظرية "ماكيلاند، وليرنر" واتجاه نظرية نهاية التاريخ أو أبرز رواده" فوكوياما" .وعلى العموم فإن كل فإن كل تلك النظريات تعني أن تطور المجتمعات هو الوصول إلى نمط المجتمعات الغربية.

2-أما مصطلح التغير :فيشير إلى الانتقال من حالة إلى حالة أخرى انتقالا يؤثر على العملية التي تقوم بها البنية موضع التغيير، أو يؤثر على العملية والبنية معا .ويكون التغيير كميا متى اقتصر على التغيير في حجم ناتج العملية ويكون تغييرا نوعيا إذا تعلق بتغيير في طبيعة الشيء موضوع التغيير ويكون إيجابيا متى ساهم في رفع مستوى أداء البنية، وسلبيا متى خفض في ذلك المستوى ويمكن للتغيير أن يكون، تغيير جذري فيؤدي ذلك إلى تغيير كمي ونوعي في أن واحد يمس كل القطاعات أو أن يكون تغير إصلاحي يعتمد على النظام السياسي القائم الذي يضع قواعد وسياسات إحداث التغيير الكمي والكيفي.

[1] : ابومدين، طاشمة،) إستراتجية التنمية السياسية، دراسة تحليلية لتغير الديمقراطية في الجزائر، **أطروحة(دكترة)**،مرجع سابق، ص6

*: إن هذا التقسيم قد إستعاره من العلامة ابن خلدون في تقسيمه لأجيال تطور السكان في الوطن العربي عامة، حيث تم تقسيمهم إلى أربع طبقات وهي : العرب العاربة ، العرب المستعربة،العرب التابعة للعرب ، العرب المستعجمة.

3-الإصلاح:يعني التقويم والتحسين للأوضاع الراهنة وتطويرها وربطها بطموحات مستقبلية، فهو يقوم على تقويم قواعد وسلوكيات موجودة في النظام السياسي والإداري لتحسينها وتطويرها، معتمدا على المنظور المستقبلي للجهاز ومحافظا على الأصل ومجددا ومطورا له4)

ب- مفاهيم ذات الاتصال بمفهوم الديمقراطية:

- **1التحول الديمقراطي** :التحول هو عملية يتم بمقتضاها تغير أسس البنية والعلاقات، بحيث تتغير الوظائف والمراكز والأدوار التي يقوم بها الأفراد والجماعات، أو يحتلونها في بين ، S.huntington المجتمع . أما التحول الديمقراطي فقد ميز صامويل هنتجتون ثلاثة أنماط رئيسية للتحول الديمقراطي وهي :نمط التحول وتقوده النخبة الحاكمة فالنظام التسلطي وهذا النمط الشائع في دول المغرب العربي خاصة تونس، ونمط الإحلال وتفرضه نفوذ القوى المعارضة، ونمط الإحلال التحولي ويتم هذا النمط عن طريق حدوث توافق على التغير بين الحكومة والمعارضة ويعتبر النمطان الأخيران أكثر قبلية بتأسيس نظام ديمقراطي .

الوعي السياسي :يعبر الوعي السياسي عن رؤية الأفراد للنظام السياسي القائم والعمليات السياسية والممثلين السياسيين، وأهداف وبرامج التنظيمات والأحزاب السياسية ومواقفهم منها، أي أن الوعي السياسي هو ما يوجد لدى الفرد من معارف سياسية بالقضايا والمؤسسات والقيادات السياسية على المستوى المحلي والدولي، ويشمل هذا المعرفة بالبناء الرسمي للحكومة ورؤسائها وموظفيها وأدوارهم ومن أهم مؤشراته:

-إدراك الأفراد للأوضاع والمتغيرات السياسية على اختلاف تنوعها ومستوياتها.

-الإقبال على المشاركة السياسية سواء كان ذلك في مستوى الترشح أو الانتخاب.

-تعبير الأفراد عن مدى اهتمامهم بالأمور السياسية والمشاركة فيها ويختلف هذا التعبير من فرد لأخر كل حسب قدرته.

3-المواطنة :تجسد المواطنة مجموعة قيم سياسية واجتماعية تشير إلى الارتباط القوي بالدولة والنظام السياسي بكل ما يترتب على ذلك من التزامات وحقوق، ولذلك اعتبرت على أنها علاقة قانونية بين الفرد والدولة تقوم على مجموعة من الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يجب أن توفرها الدولة للمواطنين جميعا على قدم المساواة مقابل الالتزام بوجبات يجب على المواطن الوفاء بها .وعليه فالمواطنة تقوم على أبعاد مادية ومعنوية .أما عن الأبعاد المادية فهي تلك التي توفر للفرد متطلبات الحياة

الكريمة الملائمة في حين تتمثل الأبعاد المعنوية في الولاء والانتماء .وقد ظهرت في الألفية الثالثة فكرة " مواطنة بلا حدود "تزامنا مع وجود " قوى بلا حدود "المتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى عبر الاستخدام المتصاعد لقدرتها العسكرية ...إلى فرض نظم جديدة في الوطن العربي [1]

-الإطار المنهجي:

بغية الوصول إلى الأهداف المرجوة من هذه الدراسة والإلمام بها من شتى النواحي التاريخية والقانونية ...نستعين بمجموعة من المناهج والإقترابات المتمثلة في:

المنهج التاريخي :وذلك بالرجوع إلى أهم الأحداث السياسية التي مرت بها دول المغرب العربي وكان لها تأثيرا على مجرى الحياة السياسية آنذاك، واستخلاص أسباب وعوامل تعثر التجارب التنموية والإصلاحية التي خاضتها الدول المغاربية[2].*

المنهج الوصفي :من خلال الوصف الموضوعي، لخصائص وسمات الدول المغاربية وأبعاد ظاهرتي التنمية السياسية والديمقراطية على كل الأصعدة.

منهج تحليل المضمون :إذ لا يكفي أن نصف الظاهرة بل يجب أن نحللها وفق المعطيات المتاحة كتحليل الخطابات السياسة للنخب السياسة مثلا تحليل بيان السابع نوفمبر 1987 للرئيس زين العابدين بن علي.

منهج دراسة حالة :بالموقوف على التجربة التونسية سواء خلال فترة الرئيس بورقيبة أو فترة بن علي ولأهم الإصلاحات خاصة السياسية منها التي عرفتها تونس ونضح السياق الداخلي والخارجي الذي جاء فيه المشروع الديمقراطي التونسي.

أما بشأن **الإقترابات** فقد تم الاعتماد على مجموعة من الإقترابات المتمثلة في:

الاقتراب القانوني :من خلال دراسة المبادئ والأهداف مثلما وردت في سياقها القانوني ومدى تطابقها مع الواقع.

اقتراب القيادة :لإبراز مدى تأثير النخبة في رسم السياسة التونسية وخضوعها لتوجهاتها الإيديولوجية.

تفصيل الموضوع :جاءت هذه الدراسة في أربعة فصول متناسقة ومكملة بعضها للبعض فنظرا لتعقد وتشعب الموضوع فقد حاولنا أن نحلله بالتدريج، بالانتقال من المستوى النظري إلى المستوى التطبيقي وفق

---

[1] : لطيفة، إبراهيم خضر ، **الديمقراطية بين الحقيقة والوهم**، مصر :عالم الكتاب . 2006 ص167 -169 .

[2] * : إن ذلك من مزايا وغايات فن التاريخ مثلما ذهب إليه العلامة ابن خلدون في مقدمته حيث دعى إلى ضرورة الوقوف على أحوال الماضين من الأمم والاقتداء بهم، وعدم الاكتفاء بالنقل فقط، بل أكد على ضرورة تحكيم النظر والبصيرة في الأخبار، وهذا ما نحاول الوصول إليه من خلال الاعتماد على المنهج التاريخي.

منظور هرمي، إذ في الفصل الأول والذي جاء تحت عنوان التنمية السياسية والديمقراطية مقاربة معرفية، هو إطار نظري منهجي للتعريف بالمفاهيم الأساسية التي تتمحور حولها الدراسة إضافة إلى إبراز البنى والآليات التي يرتكز عليها مفهومي الديمقراطية والتنمية السياسية.ثم نقترب أكثر من الموضوع بدراسة الحيز الجغرافي والحضاري المتواجدة فيه الدولة التونسية من خلال تناول خصوصية طرح التنمية السياسية في الدول المغاربية إذ أن هذه الخصوصية نابعة من مجموعة الدعائم والمقومات التي تجمع ما بين دول المنطقة على كل الأصعدة مما أهلها لتكوين وحدة مغاربية بإنشاء اتحاد المغرب العربي من جهة، ومن جهة أخرى فهذه الدول تجمعها قواسم أخرى خلفتها السياسات المنتهجة(السياسية والاقتصادية) انجر عنها تجانس على مستوى النتائج وكل ذلك أدى إلى ضرورة التغير والإصلاح فكانت التنمية السياسية وتبني الديمقراطية هدف كل تلك الأنظمة وهذا ما هو واضح في التجربة التونسية .أما في الفصل الثالث والذي نتعرض فيه إلى ملامح الحياة السياسية في تونس في عهد الرئيس بورقيبة فهو بمثابة الأرضية الأساسية لتأسيس الدولة التونسية حيث تم تحديد المنطلقات الأساسية للنظام السياسي التونسي في كل المجالات الثقافية والاقتصادية والسياسية .وفي الفصل الرابع تم التركيز على أثر العوامل الداخلية والخارجية الدافعة لتبني الديمقراطية وكذا إبراز أهم مؤشرات الديمقراطية في تونس وتقيمها خلال الفترة1987-2002 .

جدير بالذكر أن الكتاب هو عبارة عن رسالة ماجيستير تم مناقشتها خلال الفترة 2007-2009 ، مع العلم أني لم أعدل فيها سواء من خلال الشكل أو المضمون ، خصوصا في ظل الأحداث التي شهدتها تونس على كل الأصعدة منذ 2010 في خضم ما أطلق عليه بثورات الربيع العربي ، وهو ما تناولته في رسالة الدكتوراه تحت عنوان جدلية السلطة والمعارضة السياسية في تونس التي ستصدر في شكل كتاب عن قريب إن شاء الله.

الفصل الأول :

التنمية السياسية و الديمقراطية : مقاربة معرفية

مدخل الفصل الأول:

هذا الفصل هو إطار نظري مفاهيمي نتناول فيه مفهومي التنمية السياسية و الديمقراطية ، إذ نقف في البداية عند مفهوم التنمية السياسية و أبرز الاتجاهات الرئيسية لمفكريها مع محاولة طرح أهم الانتقادات الموجهة لها ، لنتوصل من خلالها إلى مضمون وسيمات هذا المفهوم إضافة إلى ذلك سنتطرق إلى المداخل المنهجية و النظرية المطروحة لدراسة التنمية السياسية ثم نطرح ما تعانيه دول العالم الثالث من أزمات سياسية وكذا الأطراف الفاعلة في عملية التنمية السياسية. و في الجزء الثاني من هذا الفصل نسلط الضوء على ماهية الديمقراطية بشكل شامل من خلال التعرض إلى الأصول التاريخية للديمقراطية ومبادئها و أنواعها مع محاولة إعطاء لمحة وجيزة عن أطروحات دراسة الديمقراطية . وعلى هذا الأساس فإن دراستنا في هذا الفصل تتمحور حول المباحث التالية :

المبحث الأول : إطار نظري لمدلول التنمية السياسية .

المبحث الثاني : التنمية السياسية في الدول النامية .

المبحث الثالث : إطار النظري لمفهوم الديمقراطية .

المبحث الرابع : أطروحات دراسة الديمقراطية .

المبحث الأول : إطار نظري لمدلول التنمية السياسية

نتناول فيه مختلف الاجتهادات و النظريات و المداخل التي قدمها المفكرون لمعالجة ظاهرة التنمية السياسية و تحديد مفهوم إجرائي لها و عليه سوف تنصب دراستنا في هذا المبحث على تلك الأبعاد و يكون ذلك على شطرين :

أولا : تعريف التنمية السياسية .

ثانيا : مداخل دراسة التنمية السياسية .

أولا –تعريف التنمية السياسية :قبل التطرق إلى تعريف التنمية السياسية مع مجموعة من المفاهيم الأخرى لابد من ذكر مجموعة الصعوبات التي اعترضت الباحثين في مجال دراسة التنمية السياسية ، والتي حالت في كثير من الأحيان إلى عرقلة أبحاثهم في التوصل إلى تعريف إجرائي و موضعي لها

1 – صعوبات تعريف التنمية السياسية :

أ – تداخل مفهوم التنمية السياسية مع مجموعة من المفاهيم الأخرى (كالتحديث ، التغيير ، التطور ...) وهذا ما جعل بعض الباحثين يعتبرونها بمثابة مرادفات للتنمية السياسية .

ب – إن المحاولات الأولى التي صدرت لتعريف التنمية السياسية قد صدرت أساسا عن رجال الدولة و صانعي السياسة لاعن طريق العلماء و الباحثين المختصين ، و عليه فإن هذه المحاولات كانت أقرب إلى التحليلات السياسية منها إلى التعريفات العلمية .

ج – طغيان الطابع الاديولوجي لدى الباحثين المهتمين بقضايا التنمية السياسية و العالم الثالث مما أدى إلى إغفال الكثير من الحقائق العلمية [1].

[1] : السيد عبد الحليم ، **الزيات ، التنمية السياسية ، دراسة في علم الاجتماع السياسي** ، الجزء الأول ، ط2 ،مصر :دار المعرفة الجامعية ، 2002 ،ص85-87

هـ – ارتباط التنمية السياسية بمختلف العلوم الأخرى كعلم الاجتماع السياسي، السياسة المقارنة... حيث اتسع المفهوم ليشمل عدة قضايا تعدد رؤى و مداخل دراسة التنمية السياسية، مما جعل الكثير من الباحثين يربطون تحقيق التنمية السياسية بغايات معينة [1].

2– رؤى و اجتهادات الباحثين في تعريف التنمية السياسية : إن الإرهاصات الأولى لظهور مفهوم التنمية السياسية كان في أعقاب الحرب العالمية الثانية و أوائل الخمسينات ، وهذا نتيجة لالتقاء عاملين رئيسيين هما : اتساع دوائر البحث العلمي و امتدادا نشاط الدارسين في تلك الفترة خارج نطاق العالم الغربي ، ليشمل مجتمعات العالم الثالث ، وكذا بسبب الثورة التي أحدثتها المدرسة السلوكية في معطيات البحث و الدراسة في علوم السياسية و الاجتماعية [2] ، وبالتالي اتخذ مفهوم التنمية السياسية أبعادا نظرية و منهجية مختلفة أفرزت ظهور عدة اجتهادات و تصورات لتحديد مفهوم التنمية السياسية ، ولقد جمع الباحث " لوسيان باي " تلك الاجتهادات عام 1965 ، في قائمة شاملة نسبيا ضمن كتابه " جوانب التنمية السياسية " [3]، وهي عشرة تعريفات نذكر منها فيما يلي :

2–1 التنمية السياسية شرط مسبق لتحقيق التنمية الاقتصادية : يفترض هذا التصور أنه لتحقيق التنمية الاقتصادية لابد من تهيئة المناخ السياسي و ذلك من خلال تحقيق الاستقرار السياسي ،و تطبيق القانون . وهذا باعتبار أن رسم إستراتيجية التنمية الاقتصادية هي بأيدي رجال السياسة ، من خلال وضع الخطط البرامج و المشاريع ، و هي على حد تعبير الباحث " ايزينستات" S.N EISENSTA . هدف وقرار سياسي أكثر منها مسألة تتعلق بالحياة الاقتصادية .

لكن ما يؤخذ عليه هذا التعريف أنه يقيم علاقة خطية بين التنمية السياسية و التنمية الاقتصادية دون أن يعطي تعريفا لأي منهما ، ثم أن اعتبار هذه العلاقة علاقة خطية من الأولى الى الثانية على أساس التنمية السياسية تؤثر في التنمية الاقتصادية ، وهذا لا يمكن أن ننكره ، ولكن لا يمكن أن ننكر كذلك أن التنمية السياسية كباقي المجالات تتأثر بمختلف العوامل الأخرى سواء اقتصادية أو اجتماعية .

2–2– التنمية السياسية هي بناء الدولة القومية : إضافة إلى الأركان الأساسية الثلاثة لقيام الدولة القومية ، حسب فقهاء القانون وهي : الإقليم ، الشعب ، الحكم ، حيث تعتبر دول قومية شكلا يرى أصحاب هذا

---

[1] : صلاح الدين ،نامق ،**نظريات النمو الاقتصادي** ،ط2 ،مصر :دار المعارف ،1967، ص79-80.

[2] : ريتشارد ، هيجوت ، نظرية التنمية السياسية ، (تر : حمدي ، عبد الرحمان ، محمد عبد الحميد)،ط1 ،الاردن : المركز العلمي للدراسات السياسية ،2000 ،ص 44.

[3] : أحمد ، وهبان ،التخلف السياسي و غايات التنمية السياسية ،مصر :الدار الجامعة ،2003 ،ص110..

الاتجاه ، أنه نظرا لتزايد احتياجات السكان و ظهور مجموعة من الوظائف ،فإنه لابد من توفر ثلاث خصائص أخرى هي : وجود سلطة مركزية واسعة الاختصاصات ، و نمو القدرة التنظيمية للدولة و اتساع اختصاصاتها و امتداد نفوذها ، ووجود مفهوم محدد للمواطنة ، وبتحقق هذه الخصائص تتحقق التنمية السياسية [1] .

إن أصحاب هذا الاتجاه جعلوا من الخصائص السابقة بمثابة معايير عالمية لأية دولة قومية، لكن ماذا عن هوية كل دولة ؟ لذلك نعتبر هذا التعريف غير شامل كونه أغفل أو تجاهل دور الهوية و الوطنية للدولة .

2-3- التنمية السياسية هي بناء الديمقراطية : يرى أنصار هذا الاتجاه أن التنمية السياسية لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال بناء المؤسسات الديمقراطية (الأحزاب السياسية) و إضفاء طابع الشرعية على ممارسة الحكم من خلال التداول السلمي على الحكم ، ومن ثم تغيير بناء التمثيل السياسي كلما اقتضت الضرورة .

يتضح لنا من خلال هذا التعريف أن التنمية السياسية ما هي إلا ترويجا لقيم و أفكار غربية . كما أن ربط تفسير التنمية السياسية بأشكال و مفاهيم ايديولوجية ، كالديمقراطية ، الشيوعية ، الديكتاتورية ، يعني أن التنمية السياسية لا تأخذ معناها إلا من خلال مجموعة أخرى من القيم . وهذا كا أشار إليه المفكر " لوسيان باي" بأن :"هذا التعريف فيه تعارض بينه وبين الاعتماد الذي يرى أن العلوم الاجتماعية يجب أن تكون متحررة من القيمة ، وأنها تعكس الواقع أكثر مما تعكس القيم ،و بالتالي نعتبر أن التأكيد على إقحام الديمقراطية في عملية التنمية السياسية يعد عامل معوق لها ..."[2]

2-4- التنمية السياسية في دعم قدرات النظام السياسي من أجل إحداث التغيير المنتظم و الاستقرار: هذا التعريف يربط فعالية الأنساق السياسية في حدود درجة القوة التي يمكن من خلالها القيام بوظائفها أثناء الرد على مختلف الطلبات الواردة من البيئة الداخلية أو البيئة الخارجية ،وهذا في إطار ضبط وتوجيه وتنظيم عمليات التغيير الاجتماعي و كذلك أثناء تطوير وتدعيم قدرات النظام السياسي لامتصاص و استيعاب الأنماط الجديدة . وعليه فالنسق السياسي يظل في تفاعل مستمر من أجل الحفاظ على استقراره و ضمان استمراره في بيئة تتميز بعدم الاستقرار . ويتمتع بخمس قدرات وهي : القدرة

[1] : السيد عبد الحليم، الزيات ،مرجع سابق ، ص 118-119 .
[2]: جمال ، أبو شنب ،الصفوة العسكرية و التنمية السياسية في دول العالم الثالث ، مصر:دار المعرفة الجامعية ،د س،ص100.

الاستخراجية ، القدرة التنظيمية ، القدرة التوزيعية ،قدرة الاستجابة ، القدرة الرمزية. ومن خلال هذه القدرات تتحقق التنمية السياسية .

هذا التصور هو الآخر لم يسلم من الانتقادات ،إذ ليس كل الأنساق السياسية تمتلك تلك القدرات الأنفة الذكر .خصوصا في دول العالم الثالث ،التي تواجه طلبات متزايدة من قبل مجتمعاتها وضغوطا من قبل البيئة الخارجية للنظام السياسي .

2-5- التنمية السياسية هي تطوير الثقافة السياسية للمجتمع : "الثقافة السياسية هي تلك القيم و المعتقدات التي تحدد كيف يفسر الشعب الدور الصحيح للحكومة ،وكيف أن الحكومة ذاتها يتم تنظيمها ، وإدراك الشعب لدور الحكومة و للعلاقات الصحيحة بين الحاكم والمحكومين ، له تأثيره المعترف به على النظام السياسي[1] ، و عليه فهناك من الباحثين من يتخذ الثقافة السياسية كمنهج بحث ، وبذلك تصبح التنمية السياسية هي عملية ثقافية في الأساس تتعلق بتغيير الثقافة السائدة المرتبطة بظاهرة السلطة سواء على مستوى الفرد أو الجماعة .

لقد حصر أصحاب هذا الاتجاه التنمية السياسية في عملية التنمية الثقافية أي في الجوانب المعنوية ، و أغفلوا الجوانب المادية التي تعتبر الركيزة الأساسية لكل بلد ، خاصة في بلدان العالم الثالث حيث يعاني من عدة أزمات : أزمة التغلغل ، أزمة التوزيع ... ولهذا نتساءل هل تطوير الثقافة السياسية كفيل بتخليص المجتمع المتخلف من كل أزماته ؟ بالتأكيد سوف تكون الإجابة لا. ثم ما محتوى و أبعاد التنمية الثقافية التي ينادي بها أصحاب هذا الاتجاه ؟و ما مصير الثقافة الوطنية للدول النامية في ظل الثقافة العالمية التي ينادي بها " لوسيان باي" ؟

2-6- التنمية السياسية هي التحديث السياسي : ينطلق هذا التصور من افتراض مبدئي محتواه أن التنمية السياسية هي المحصلة النهائية لعمليات التحديث السوسيو – اقتصادي ، بمعنى المظهر السياسي لتلك العمليات و هي بذلك (التنمية السياسية) مرادفة للتحديث السياسي . ويرتكز التحديث السياسي على أربعة أبعاد أساسية ، وهي كما وضعها "صامويل هينتغتون" و آخرون تتمثل في ، ترشيد بناء السلطة ، تمايز البني و الوظائف السياسية ، تدعيم القدرات النظامية و السياسية و إشاعة روح المساواة [2] ، واستنادا على تلك الأسس يمكن التمييز بين النظام المتطور وبين النظام المتخلف فحيثما وجدت

[1] : عبد الغفار ، رشاد القصبي ، **التطور السياسي و التحول الديمقراطي** ، الجزء الأول ، ط2، مصر : جامعة القاهرة 2006ص180 .
[2] - نداء ، مطشر صادق ، **التخلف و التحديث و التنمية السياسية** ،ط1 . ليبيا : منشورات جامعة قارنيوس،1998 ص139-140 .

مواصفات التحديث السياسي فإننا نطلق على النظام القائم أنه متطور و بالتالي يجسد مظاهر التنمية السياسية و العكس صحيح .

إن هذا التصور علاوة على أنه لم يفرق بين التحديث السياسي الذي يهتم بالتطور الصناعي للدول و يعتبر الصناعة هي معيار تطور المجتمعات ،وبين التنمية السياسية التي هي أشمل و أوسع من التحديث السياسي ، فإنه يحمل بعدا إيديولوجيا غربيا يجعل من الغرب ونموذجهم المثل الأعلى يفترض الاقتداء بهم ، ومتجاهلا العواقب التي قد تنجم عن ستراد النموذج الغربي و تطبيقه في مجتمع مغاير تماما له من حيث قيمه و مبادئه... لذا فإن هذا التصور فشل على المستوى النظري عند إغفاله الفرق بين التنمية السياسية و التحديث السياسي ، وفشل أيضا على المستوى التطبيقي بفشل النماذج المستوردة من الغرب التي طبقت في دول العالم الثالث ،و هذا بشهادة و باعتراف علماء الغرب أنفسهم .

2-7- التنمية السياسية هي التنمية الإدارية و القانونية : يرى أنصار هذا التعريف أنه لتحقيق التنمية السياسية لابد من تحقيق تنمية إدارية و هذا من خلال استبدال الإدارة التقليدية بإدارة حديثة ، ترتكز على جهاز بيروقراطي عصري و مؤهل ، وكفيل بتحقيق التنمية السياسية [1]. و نظرا إلى أن دول العالم الثالث لازالت تعتمد على إدارة تقليدية و هذه الأخيرة تعرقل مسار التنمية السياسية فإنه يفترض عليها أما استيراد فنيلت و تقنيات إدارية من الدول المتطورة أو الرجوع إلى خلفيات الإدارة الاستعمارية و العمل بها .

إن هذا التعريف هو الآخر يدعو إلى استيراد مناهج و أساليب إدارية حققت نجاحا في الدول الغربية ،لكن نؤكد مرة أخرى بأن كل نموذج يتماشى مع البيئة التي وجد فيها و لذلك لا يمكن تعميم نتائجه في مناطق أو دول أخرى .

2-8- التنمية السياسية هي كما تمتاز بها المجتمعات الصناعية : هذا التعريف ضم كل المؤشرات و المعايير السابقة (الديمقراطية ، المشاركة السياسية ، التنمية الإدارية ، التحديث السياسي ...) . و اختصرها في أن التنمية السياسية هي كل تلك المعايير الموجودة في المجتمعات الصناعية . و نجد أن العالم الأمريكي (د.رستو) من أبرز الذين أكدوا على هذه الفكرة في كتابه " مراحل النمو الاقتصادي" [2].

[1] : جمال ، أبو شنب ،مرجع سابق نص 95-94.

[2] : لمزيد من التفاصيل راجع :- طلال البابا، **قضايا التخلف و التنمية في العالم الثالث ، في المنهج** ،ط3 ،بيروت :دار الطليعة للطباعة و النشر ،1986 ،ص123-135 .

2-9- التنمية السياسية هي تحقيق المشاركة السياسية : يستند هذا التصور على أن جوهر التنمية السياسية هو مشاركة الجماهير في الحياة السياسية ، مما يخلق لهم شعور بالرضا، لأن لهم دور في عمليو اتخاذ القرارات و تنفيذها وهذا يساهم في حل الكثير من الأزمات السياسية التي تواجه النظام السياسي[1] ، وبالفعل إن المشاركة السياسية تعتبر جانبا مهما في عملية التنمية السياسية لكن تحقيق مشاركة سياسية فعالة يقتضي توفير آليات أخرى كفتح قنوات للاتصال الجماهيري [2] وتداول سلمي على الحكم .

2-10- التنمية السياسية هي أحد جوانب عملية التغيير الاجتماعي الشامل : محتوى هذا التعريف أن التنمية السياسية تمثل مختلف العمليات الهادفة للتغيير الاجتماعي ، والاقتصادي ، والسياسي ، وهذا يتوقف على مدى قدرة النظام السياسي في ضبط و تنظيم و توجيه العملية السياسية من خلال الرد على الطلبات و إصدار مخرجات في ظل بيئة (داخلية و خارجية) تتميز بعدم الاستقرار فهي في حراك دائم مع متغيرات كثيرة ، ومتنوعة ،(ديناميكية مستمرة). هذا التعريف هو ما دعا إليه مجموعة من الباحثين من بينهم "قابريال ألموند" و "دفيد ايستون" حيث أكدوا على أن النظام السياسي مثله مثل الكائن الحي (الإنسان) يؤثر و يتأثر بمختلف المحيطة به ،لكن يبقى الإشكال المطروح هنا هو من يتولى العمل داخل " العلبة السوداء "؟ وهل دائما يرد على كل الطلبات الأتية من البيئة الداخلية ؟ كما أن البيئة الخارجية للنظام السياسي تؤثر تأثيرا كبيرا على مسار أدائه لوظائفه.

كانت تلك التعريفات العشرة التي اقترحها و جمعها "لوسيان باي" وقد قام بتلخيصها في الأفكار التالية :

1-الميل نحو المساواة بين الأفراد في علاقاتهم بالنظام السياسي .

2-قدرة النظام السياسي في علاقته مع البيئة المحيطية من خلال الفعالية و التكيف

3-التمايز البنيوي و تخصص المؤسسات والبنى داخل النظام السياسي[3] .

كما توصل " صامويل هينغتون "في نفس الإطار إلى وجود مفاهيم مشتركة و متكررة في التعريفات السابقة وهي : العقلانية ، الاندماج القومي ، الديمقراطية ،التعبئة أو المشاركة السياسية .

---

[1] : عامر رمضان ، أبو ضاوية ، **التنمية السياسية في البلاد العربية و الخيار الجماهيري** ،ط1 ،ليبيا: دار الرواد 2000 ص65-64.

[2] : منصور ، بن لرنب ،الاتصال السياسي **"محاضرات لقسم الدراسات المتخصصة D.P.G.S** جامعة الجزائر : معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،1426-1425 .2004-2005 .

[1] : لمزيد من التفاصيل راجع :

- نداء مطشر صادق ،مرجع سابق ،ص130

-محمد زاهي المغيربي ،**التنمية السياسية والسياسة المقارنة** ،**قراءات مختارة** ،ط 1 ليبيا: منشورات دار قاريوس بنغازي 1998 ،ص172 -174.

وفي الأخير وبعد التطرق إلى إسهامات مفكري الغرب في تعريف التنمية السياسية سوف نتطرق إلى ذكر مفهوم التنمية السياسية عند مفكري العالم العربي ، ونذكر من بينهم تعريف د. السيد عبد الحليم الزيات للتنمية السياسية حيث اعتبر أنها <<**عملية سوسيو–تاريخية متعددة الأبعاد و الزوايا تهدف إلى تطوير أو استحداث نظام سياسي عصري ، يستمد أصوله الفكرية و مرجعياته العقائدية من نسق إيديولوجي تقدمي ملائم ، تتناسق مقولاته من مقتضيات البنية الاجتماعية و المحددات الثقافية للمجتمع ،وتشكل في الوقت نفسه منطلقا رئيسيا لفعاليات التعبئة الاجتماعية ، ويتألف هيكل هذا النظام و قوامه البنائي من منظومة عريضة متنوعة من المؤسسات السياسية الرسمية و منظمات المجتمع المدني غير الحكومية، وما إلى ذلك من كيانات نوعية تتمايز عن بعضها البعض بنائيا، وتتبادل التأثير فيما بينها جدليا. وتتكامل مع بعضها وظيفيا، وتمثل بشكل أساسي الغالبية العظمى من جموع المواطنين، وتعكس مصالحها، ومن ثم تهيئ المناخ الملائم لشراكتها الإيجابية الفاعلة في جدليات العملية السياسية وديناميات العمل العام، مما يساعد في النهاية إلى تحذير أسباب التكامل الاجتماعي – السياسي وتعميق مشاعره، ويفسح المجال رحبا أمام توفير أوضاع مواتية ومناسبة لإرساء قواعد النظام العام، وكفالة الشروط اللازمة لتحقيق الاستقرار الاجتماعي السياسي بوجه عام**[1]» ،و جدير بالذكر أن السيد عبد الحليم الزيات قدم تعريفا ضم كثيرا من الجوانب التي أغفلت في التعاريف التي قدمها " لوسيان باي "إذ من خلال دراسته التي جاءت في كتابه التنمية السياسية ،دراسة في علم الاجتماع السياسي " استطاع صياغة تعريفه متفاديا النقائص الواردة في الدراسات السابقة معتمدا على النقد والتمحيص.

لكن رغم ذلك فقد تعرض هو الأخر للنقد من قبل الدكتور " أحمد وهبان "الذي يرى أن التعريف الذي قدمه عبد الحليم الزيات يؤخذ عليه ما يلي: عدم وضوح المقصود بقوله إن التنمية السياسية هي عملية تاريخية فهذه اللفظة تاريخية في نظره غير واضحة، ثم إنه اعتبر التنمية السياسية عملية اجتماعية وتجاهل كونها عملية سياسية ،عدم وضوح عبارة نظام سياسي عصري ،وتجاهله لغايات التنمية السياسية... ليقدم هو الأخر– أحمد وهبان –تعريفها للتنمية السياسية و يعتبرها:**عملية سياسية متعددة الغايات، تستهدف ترسيخ فكرة المواطنة وتحقيق التكامل« والاستقرار داخل ربوع المجتمع، وزيادة معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية وتدعيم قدرة الحكومة المركزية على إعمال قوانينها وسياساتها على سائر إقليم الدولة ورفع كفاءة هذه الحكومة فيما يتصل بتوزيع القيم والموارد**

2 : عبد الحليم الزيات، مرجع سابق، ص143 -144.

الاقتصادية المتاحة، فضلا عن إضفاء الشرعية على السلطة بحيث تستند على أساس قانوني حق فيما يتصل باعتلائها وممارستها وتداولها، مع مراعاة الفصل بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية بحيث تقوم على كل منهما هيئة مستقلة عن الأخرى، فضلا عن إتاحة الوسائل الكفيلة بتحقيق الرقابة المتبادلة بين الهيئتين[1]>>.

مما سبق من التعاريف يمكن استخلاص سمات التنمية السياسية عند بعض المفكرين.

3- سمات التنمية السياسية : تتلخص سمات التنمية السياسية فيما يلي:

- أنها طويلة ذات مراحل، وهذا يعني أنها تتطلب فترة زمنية طويلة خلال الانتقال من المجتمعات التقليدية إلى المجتمعات الحديثة، ويكون ذلك عبر مراحل أو مستويا مختلفة وهذا ما ذهب إليه "د.رستو"[2] ، حيث أعتبر أن الانتقال من المجتمعات البدائية إلى المجتمعات الحديثة (الصناعية) يفترض المرور بخمسة مراحل و هي: مرحلة المجتمع التقليدي القديم و المرحلة التي تتهيأ فيها الظروف للانطلاق. مرحلة الانطلاق الفعلي و مرحلة السير نحو النضج و مرحلة الاستهلاك الجماعي الواسع. ويكون العامل التكنولوجي" التقنية "هي المحرك الأساسي والضروري لتطور المجتمعات وانتقالها من مرحلة لأخرى .

-التنمية السياسية هي عالمية ونظامية ومتجانسة ،فهي عالمية لأنها تحدث في كل المجتمعات ،بفضل ظاهرة العولمة، وتطور تقنيات الاتصال.وهي عملية نظامية باعتبار أن تغيير في مجال معين يتبعه تغيير في كل المجالات الأخرى، هذا يعني أن العناصر المكونة لعملية التنمية السياسية مترابطة ببعضها البعض كما أنها عملية متجانسة لأنها تحمل سمات مشتركة للمجتمعات الإنسانية وبالتالي على المجتمعات التقليدية التخلي عن بعض عاداتها أو تطويرها وفق عادات ومتطلبات المجتمعات الحديثة.

-وأنها عملية مستمرة، لا تتوقف عند حد معين من أجل تحقيق التقدم.

-وهي عملية معقدة ،حيث تكون جذرية أو ثورية، فهي معقدة لأنها تتطلب إعادة تكييف الوافد (الجديد) مع القديم، وكذا إعادة صياغة القديم بما يتلاءم مع الجديد وهي جذرية، أو ثورية نتيجة تناقضات بين ما هو تقليدي وما هو جديد [3].

وفي الأخير نخلص إلى أن مفهوم التنمية السياسية مفهوم محايد من حيث دلالته الأخلاقية أو الشكل السياسي الذي يتخذه المجتمع وهذا يتصل بنقد افتراض التمييز القيمي ويترتب عليه رفض القول بأن

---

1 : أحمد، وهبان، مرجع سابق ،ص 140 – 141.

2 : مصطفى ،بن عبد العزيز ، "تاريخ النظريات التطورية : رستو" ، محاضرة ألقيت على طلبة الماجيستر ،بكلية العلوم السياسية و الإعلام ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،يوم 18-12-1427ه/ 07-01-2007 .

3 : عبد الغفار رشاد، القصبي ، مرجع سابق ، ص49 -52

عملية التنمية السياسية حتمية فالدراسة العملية لظاهرة التنموية يجب أن لا تبدأ من أن تلك العملية (التنمية)هي حتمية مثلما- سلف وأن ذكرنا- من حيث حدوثها أو سرعتها أو نتائجها بل إن ذلك يتحدد بالإطار التاريخي والمجتمعي للعملية داخليا و خارجيا.

ثانيا:مداخل دراسة التنمية السياسية : تتمحور هذه المداخل حول مختلف المناهج النظرية التي اهتمت بدراسة موضوع التنمية السياسية .والمدخل المنهجي هو أسلوب البحث المعالج والفهم الذي يكسب الدراسة طابعها الخاص، ويحدد في الوقت نفسه محاور البحث وقضياه الأساسية، وبالتالي يمكن اعتباره بمثابة اتجاه أو ميل الباحث على اختيار إطار مفاهيمي معين، والاهتمام بدراسة مجموعة محددة من الفرضيات من أجل الوصول إلى صياغة نظرية معينة كما أنه يحدد نوعية المفاهيم والطرق التي يستعملها الباحث في دراسته[1] ، ويتوقف اختيار المدخل الملائم لدراسة أي قضية على شرطين أساسيين هما:

-مدى اتساق المدخل المختار مع طبيعة وموضوع القضية محل الدراسة.

-مدى كفاءة وقدرة المدخل على تحليل وتفسير القضية سواء على المستوى النظر أو على المستوى التطبيقي [2].

ولقد تعددت المداخل النظرية في مجال دراسة التنمية السياسية، تبعا لتعدد وتنوع مظاهرها، وتشعب آفاقها، وتباين اهتمامات الباحثين فيها وفي دراستنا هذه سوف نتطرق إلى خمسة مداخل رئيسية والتي تحمل وجهات نظر متباينة إلى حد ما وهي : المدخل القانوني، المدخل الماركسي -المادي، المدخل النظامي- الوظيفي، مدخل التاريخ المقارن، المدخل البيئي.

1-**المدخل القانوني :**جوهر التنمية السياسية حسب أصحاب هذا المدخل- رجال القانون -يتمثل وينحصر بشكل أساسي في قيام دولة القانون وهذا يعني وجود دستور يضبط ويحدد مهام وصلاحيات السلطات الثلاثة :التشريعية، التنفيذية، القضائية، ويفصل بينها وكذا ضمان حقوق المواطنين من جهة وتحديد وجباتهم اتجاه الدولة من جهة أخرى [3]، كل هذا يؤدي على ضمان استمرارية النظام السياسي.وبالتالي فإن تحليل التنمية السياسية وفق هذا المنظور بمدى تطبيق القانون والخضوع له. فعلا لا يمكن إغفال دور القانون بالنسبة للدولة والمجتمع معا .ولكن هذا لا يكفي حيث أن هذا الكيان القانوني " الدولة " يعمل في محيط تسوده كثير من التفاعلات سواء على مستوى البيئة الداخلية أو الخارجية وهذا يفرض عليها التكيف مع كل جديد على خلاف الثبات والجمود الذي يفرضه التقيد

[1] : محمد زاهي بشير ، المغيربي، مرجع سابق ، ص104

[2] : السيد عبد الحليم، الزيات، مرجع سابق، ص150.

[3] : سعيد، بوشعير، **القانون الدستوري والنظم السياسية القارنة**، الجزء الأول ،ط 6 الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية، 2004 ،ص151

بالقانون.كما أن القانون قد يصدر من قبل هيئة أو أصحاب القوة والنفوذ في المجتمع وبالتالي في هذه الحالة سوف يكون متغيرا تابعا وخاضعا للتغيير من قبل أصحاب القوة النفوذ.

2-المدخل الماركسي (الجدلي): ينطلق هذا المدخل من التحليل المادي للتاريخ، ويعتبر أن التنمية السياسية لا يمكن فهمها كظواهر فوقية، أي تتعلق بالبناء العلوي (الطبقة الحاكمة) ، إلا إذا فهمنا البناء الأسفل (الطبقة الكادحة – البروليتاريا).وهو بذلك يركز أو يؤكد على دور العوامل الاقتصادية والاجتماعية للطبقات المختلفة، وما يقترن بذلك من نمو للوعي الطبقي واحتدام الصراع بين الطبقات وانتصار الطبقة العاملة في النهاية وبالتالي يتم القضاء على الاستغلال والتمايز السائد وتنشر المساواة داخل المجتمع، وعلى هذا الأساس تتحقق دولة ديمقراطية، وهي ديمقراطية الغالبية الساحقة من الجماهير التي سوف تتحول إلى ديمقراطية اشتراكية[1] .

لكن ما يؤخذ عليه هذا المدخل وهو بالرغم من اعتماده على التاريخ في تحليله إلا أنه لا يمكن تعميمه على كل الدول خاصة الدول النامية ، بل تنطبق فقط على الدول الغربية حيث أجرى دراسته ، كما أن هذا المدخل يركز على الصراع بين الطبقات القائم على أساس اقتصادي ويغفل الأنواع الأخرى من الصراع ، ثم إن الانتقال من طبقة كادحة إلى طبقة حاكمة فيه مبالغة وما هو إلا إلهام للساخطين الموجدين في قاع البناء الاجتماعي بأن ثمة إمكانية لارتقائهم إلى طبقة عليا.

3-المدخل النظامي – الوظيفي: توجد علاقة وثيقة وتشابه كبير بين المدخلين، النظامي والبنيوي الوظيفي في تحليلها للتنمية السياسية، حيث كلاهما اعتمد على دراسة وتحليل النظام السياسي.

ومن رواد هذا المدخل نذكر : " بارسونز تلكوت " " Talcot Parsons " ، "ليفي ماريون" Levy " Marion" ، " دفيد استون" D. Easton" "" غابربال ألموند ""G.Almond " D.Apter" ".

"دفيد أبتر". ولقد استعانوا بمجموعة من المفاهيم في دراستهم للنظام السياسي وهي: المدخلات – المخرجات –التحويل – التغذية العكسية –العلبة السوداء والتي من خلالها يتفاعل النظام السياسي مع محيطه الخارجي أخذ وعطاء، من أجل تحقيق الاستمرار والاستقرار، ويتم ذلك من خلال قدراته ووظائفه[2].

أ-قدرات النظام السياسي:

[1] : السيد عبد الحليم زيات، مرجع سابق،164 .

[2] Bertrand , Badie, **le développement Politique**., 5 ed, paris (n.p) , 1998, p-43-49.

-**القدرة الاستخراجية** :تشير هذه القدرة إلى مدى كفاءة النظام السياسي في استخراج وتعبئة وتحريك الموارد المادية والبشرية المحيطة به والمتاحة له في كل من البيئة المحلية والدولية وهذا يتوقف بطبيعة الحال على حجم الموارد البشرية والمادية والمعنوية (التأييد) التي يتمتع بها النظام السياسي.

-**القدرة التنظيمية** :وهي تعني مدى نجاح النظام السياسي في تنظيم وضبط سلوك الأفراد والجماعات داخل المجتمع، وكذا مدى قدرة النظام السياسي على التغلغل في بيئة الدولة، وفرض نفوذه وهي بذلك تعني عمل ونشاط النظام السياسي على المستوى الداخلي والخارجي على حد سواء .

-**القدرة التوزيعية** :تعني توزيع القيم والموارد والمنافع...بين الأفراد والجماعات ويمكن قياس هذه القدرة على أساس أهمية الأشياء الموزعة ومدى قدرة الرد على الطلبات الوافدة.

-**القدرة الرمزية** :تتمثل هذه القدرة فيما تمثله الصفوة الحاكمة من تأكيد على القيم لبعث الحماس لدى الجماهير واستمرار ولائها للنظام.

-**القدرة الاستجوابية** :وهي قدرة النظام السياسي في الرد على الطلبات الآتية من البيئة الداخلية أو الخارجية.

ب- وظائف النظام السياسي :ولقد ميز " غابريال ألموند "بين نوعين أساسيين من وظائف النظام السياسي وهما ، وظائف المدخلات وتشمل التنشئة السياسية- تجميع المصالح – الاتصال السياسي و وظائف المخرجات وتشمل :صنع القواعد القانونية -تطبيق القواعد القانونية- الفصل بين المنازعات وفق القانون.

واجه هذا المدخل مجموعة من الانتقادات تمحورت حول أن هذا المدخل ركز على وظائف النظام السياسي وأهمل أو أغفل عملية التغيير، أو كيفية حدوث التنمية السياسية وبذلك يمكن اعتباره إطارا نظريا أكثر منه إطار أو نموذجا تجريبيا، وبذلك أصبح المدخل غاية في حد ذاته و أغفل البيانات والواقع.

4- مدخل التاريخ المقارن:

نقطة الانطلاق لدى أصحاب هذا المدخل هي مقارنة التطور في مجتمعين أو أكثر

إذ يهتمون بتاريخ المجتمعات ومقارنتها مع بعضها البعض .ومن رواد هذا المدخل نذكر:

"دنكورت رستو" "D.Rustow" "Danhanot" إيزنشتادت " " S.SN.Eisenstadt "سيرل بلاك" " Cyril blak " لبست" " S.M.lipset " " مور" B.moore" وأعضاء لجنة السياسة المقارنة .

فالمنهج المقارن من خلال البحوث الإمبريقية يؤكد على وجود مراحل معينة يجب أن تمر بها المجتمعات، حيث يفترض " مور "و"د.رستو "أنه توجد ثلاث متطلبات أساسية للتنمية السياسية يجب تحقيقها والرد عليها وفق هذا التسلسل.

أ-الهوية (وهي ضرورية للأمة).

ب-السلطة (وهي ضرورية للدولة) .

ج-المساواة (وهي ضرورية للعدالة)[1] .

وعليه فإن المدخل التاريخي المقارن، كان له الفضل في أنه يقيم دراسته على أساس دراسات واقعية، لكن الإشكال المطروح فيه هو الافتقار إلى تعميم هذه الدراسات في كل المجتمعات لاختلاف الحاصل من مجتمع لأخر.

5-المدخل البيئي: تداركا للنقائص الواردة في المداخل السابقة والمتمثلة خاصة في إغفال العامل البيئي عند دراسة التنمية السياسية حيث يقول المفكر" وليام سيفن "william siffin" **لقد تم تجاهل الاختلافات الجوهرية بن بيئة الولايات المتحدة (الإدارية) وتلك التي تخص الدول الأخرى**[2] "..فقد أكد أصحاب هذا المدخل على ضرورة مراعاة العوامل البيئية الخاصة بكل دولة عند صناعة أي سياسة ومن رواده نذكر :" دوايت" "dwight" " waldo" " والاس ساير" wallace sayre" herbert " kaufman"هربترت كوفمان و غيرهم من الباحثين أعضاء لجنة المقارنة و يعتبر المفكر الأمريكي F.Riggs "رائد المدخل وصاحب عدة كتابات منها إيكولوجية الإدارة " 1961 " الإدارة في الدولة النامية ، نظرية المجتمع المنشوري "ولقد أكد على أن دراسة الإيكولوجية الإدارية لا تعني مجرد الاهتمام بذكر أو دراسة العوامل الجغرافية والاجتماعية... ، بل يجب ربط هذه العوامل بالمؤسسات الإدارية والسياسية وتوضيح أثرها عليها ولقد استخدم "F.Riggs " خمسة أبعاد لتحليل خصائص كل مجتمع وهي :البنية الاقتصادية، البنية الاجتماعية، النظام السياسي، النظام العقائدي نظام الاتصالات [3]. وعلى أساس هذه الأبعاد السابقة يمكن التمييز بين المجتمعات التقليدية (الزراعية) والمجتمعات الحديثة (الصناعية) .

وعليه فإن فريدريجر f.Riggs ، من خلال دراسته لفكرة التنمية السياسية حاول أن يدمج بين أفكار ألموند "G.Almond" ، عندما دعى إلى ضرورة النظر للإدارة العامة كنظام يتلقى مدخلات من البيئة

---

[1] : عبد الغفار رشاد، القصبي، مرجع سابق ، ص75-77 .

[2] : تارفيل هيدي، **الإدارة العامة منظور مقارن** ،(تر :محمد قاسم القريوتي)، الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية 1983 .، ص16

[3] : نفس المرجع الأنف الذكر ،ص23 .

التي يوجد فيها ثم يحولها إلى نواتج أو مخرجات في صورة خدمات وسلع، وفي خلال عملية التحويل تكون هناك عمليات وسطية تتم داخل أجهزة الحكومة كالتخطيط وأخذ عن " لوسيان H.W.Pye " فكرة المساواة والقدرة والتمايز حيث يرى أن المساواة تعكس الحد الذي تتاح فيه الفرصة لأفراد الوحدة السياسية كي يشكلوا سياستها وينتفعوا بثمار عملهم، وهو في هذا الإطار يؤكد على ضرورة المشاركة السياسية كآلية لتحقيق التنمية السياسية، أما القدرة أو الطاقة فإنها تعكس قدرة النظام سياسيا وإداريا على تبني أهداف وتنفيذها .وقد حاول" فريد ريجر "أن يوازن بين المساواة والقدرة، وما لم يكن هذا التوازن فإن التنمية السياسية في رأيه تقع في فخ تنموي[1].

كما نجد في التراث الإسلامي من اهتم بموضوع البيئة أو بالأحرى كان سابقا المفكر العلامة " عبد الرحمن ابن خلدون (1332-1406) من خلال دراسته لسلوك البشر من أهل البدو والحضر وأثر المناخ على تصرفاتهم، كما دعى إلى ضرورة مراعاة المحيط البيئي الذي يعمل فيه السياسي حيث قال :" والسياسة يحتاج صاحبها إلى مراعاة ما في الخارج وما يلحقها من الأحوال ويتبعها فإنها خفية، ولعل أن يكون فيها ما يمنع من إلحاقها بشبه أو مثال وينافي الكل الذي يحاول تطبيقه عليها، ولا يقاس شيء من أحوال العمران على الأخر، إذ كما اشتبها في أمر واحد فلعلهما اختلفا في أمور ..." [2]. وعليه فإن النظام السياسي يعمل في بيئة داخلية وأخرى خارجية يؤثر ويتأثر بها، وهذا يفترض مراعاة الظروف المحيطة به .

المبحث الثاني :أبعاد التنمية السياسية في الدول النامية.

وفيه نتناول جملة العوائق السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تعترض الدول النامية *في مسارها التنموي أي باختصار الأزمات السياسية التي تعاني منها تلك الدول ولقد أثرنا تناول هذه الأزمات في هذا الإطار باعتبارها تتجلى أكثر وبوضوح في الدول النامية لنتطرق بعدها إلى الأطراف الفاعلة في عملية التنمية السياسية لكن قبل ذلك لابد من تحديد مفهوم التنمية السياسية في الدول النامية.

أولا :مفهوم التنمية السياسية في الدول النامية.

"تعنى الأخذ بالنظم السياسية المتقدمة، سواء كان نظام العالم الغربي، أو الشرقي رغم اختلاف الظروف بين العالمين، وذلك بما يتناسب مع ظروف الدولة التي أخذت بهذا النظام أو ذاك، وتشمل القدرة على

[1] : محمد ناصر، مهنا، **النظرية السياسية والعالم الثالث**، ط3 ، مصر :المكتب الجامعي الحديث، 2001 ،ص200- 201 .
[2] : عبد الرحمن، ابن خلدون، " **مقدمة ابن خلدون** "، بيروت : دار الفكر، 2004 ، ص614 -615.

التعامل مع النماذج المتغيرة والجديدة لحل المشاكل التي تواجه النسق أو التي يجب إستعابها من المصادر الخارجية[1].

ويعرفها الباحث" إيزنستادت "بأنها تعد تعبير عن الحركات القومية أو المناهضة للاستعمار وتأتي نتيجة مصادر مختلفة تتمثل في ظهور الاتحادات التجارية، والجمعياتةالتعاونية وطلاب الجامعات والمثقفين والتنظيمات الدينية [2].

وحسب" ديكوارت رستو "أن المجتمعات تمر بخمسة مراحل أساسية لتحقيق التطور ويعترف بأن المرور من مرحلة لأخرى يتطلب وقتا طويلا، وكذا يتطلب تهيئة ظروف عديدة مثلما حصل في الدول الأوروبية (ظروف مهيأة من الداخل)، ويرى" رستو "بأن ليس معنى ذلك أن أي انطلاق لابد أن ينبعث من الداخل فالأمر بالنسبة للدول النامية يختلف، حيث يمكن لها أن تتهيأ لها الظروف من خلال تدخل منظم واقتباس علمي خارجي من جانب دول أكثر تقدما، وبذلك تختصر الفترة الزمنية الطويلة خصوصا وأن مرحلة الانطلاق لوحدها تستغرق ستون عاما[3].

ثانيا :أزمات التنمية السياسية.

لقد أكد"لوسيان باي" L.W. Pye" أن ما هو جوهري وضروري في عملية التنمية السياسية، يكون لمعرفة كيف يواجه المجتمع أزمات التنمية السياسية منذ ظهورها حتى زوالها، لأن عملية التنمية السياسية عادة ما تكون مصحوبة بتوترات وتمزقات يمر بها المجتمع .ولما كانت هذه الأزمات السياسية تتجلى بصفة كبيرة وجلية في دول العالم الثالث فإننا سوف نتطرق لها في هذا الإطار بإيجاز إذ عادة ما أعتبرها الباحثين من سمات التخلف السياسي.*

تصنيف الدول النامية:

الدول النامية، أو الدول السائرة في طريق النمو، أول الدول المتخلفة أو دول العالم الثالث، هي مسميات كثيرة لكن المقصود منها هو واحد، وهي حسب تصنيف الباحث " بوتومور "كما يلي " :إذا نحينا جانبا عوامل الحجم والموارد الطبيعية، فقد يكون في وسعنا أن نميز أربع فئات من المجتمعات النامية، يوجد بينهما أوجه شبه هامة، في البناء الاجتماعي والثقافة وهي :دول إفريقيا، الدول العربية في الشرق لأوسط وشمال إفريقيا والدول الأسيوية، دول أمريكا اللاتينية.

1-دول إفريقيا :حققت وجودها من خلال الكفاح منذ الاستعمار، وأنه يفترض بها أن تقييم وحدة وطنية أولا بين الطوائف والجماعات القبلية التي نشرها الاستعمار، حتى لا تظهر مشاكل أخرى بعد الاستقلال.

2-دول عربية :توجد فئة كبيرة منها تكونت خلال الصراع ضد الاستعمار، وحظيت بالاستقلال السياسي، لكن لم تحظى بالاستقلال الاقتصادي، إضافة إلى وجود نظام طبقي جامد بعيد عن المساواة.

3-الدول الأسيوية :هي مجتمعات ذات حضارات قديمة تأسست فيها أنظمة اجتماعية تقليدية نوعا ما، حققت الاستقلال مؤخرا تعاني من مشكلات التكامل القومي (تنوع اللغات، اتساع المساحة. ...)

4-دول أمريكا اللاتينية :تعتبر أكثر تقدما اقتصاديا ومتحضرة مقارنة بالمجتمعات السابقة، تأخذ بالتصنيع متحررة منذ فترة طويلة، مشكلاتها تتمثل في زيادة السكان وظهور حركة العمل داخل النظام السياسي .

[1] : حسن عبد الحميد أحمد رشوان، **التغير الاجتماعي والتنمية**، مصر :المكتب الجامعي الحديث ، 1997 ، ص23 .

[2] : نفس المرجع السابق ،ص24.

[3] : طلال، البابا،مرجع سابق، ص 128.

* **:ويقصد بالتخلف السياسي :**

فشل الأنظمة السياسية أو عجزها عن تحقيق التفاعل الجماهيري اللازم لبناء حياة سياسية متجددة تتطور وتصحح نفسها، بمعنى العلة الأولى للتخلف السياسي، هي عدم قدرة النظام السياسي على خلق التفاعل البناء بينه وبين الجماهير الشعبية، وهذا الأمر غالبا ما يحدث جراء الفساد السياسي وبذلك هناك ارتباط كبير بين الفساد السياسي والتخلف السياسي.

1-أزمة الهوية:

تعني أزمة الهوية أن الولاء السياسي للفرد داخل كثير من دول العالم الثالث، إنما يتجه إلى جماعته العرقية أو الأولية، وبذلك انتفاء الولاء السياسي الموحد، الذي يتجه إلى حكومة قومية واحدة، وبالتالي تتعدد الولاءات داخل المجتمع الواحد، وهذا راجع إلى غياب فكرة المواطنة بين أفراد الجماعات المشكلة للمجتمع، تحت تأثير العوامل الآتية:

التباين العرقي، التخلف الاقتصادي، التفاوت الطبقي.

أ-**التباين العرقي** :بسبب اتساع الرقعة الجغرافية، وتعدد اللغات، إضافة إلى الشحنات التي خلفها الاستعمار المطالبة بالانفصال بمعنى غياب لفظة " تحن "المعبرة عن المجتمع الواحد.

ب- التخلف الحضاري والاقتصادي :أما التخلف الحضاري فهو ناتج عن دعوة بعض المثقفين إلى التخلي عن ثقافتهم وقيم والتمسك بقيم الغرب، في حين التخلف الاقتصادي فهو ناتج عن فقدان أفراد المجتمع المتخلف، الثقة في النظام السياسي القائم العدم قدرته الرد والاستجابة لطلباتهم.

ج -التفاوت الطبقي في المجتمع :إذ عادة ما تنقسم هذه المجتمعات إلى طبقتين :طبقة مالكة وتمثل القلة والأخرى تمثل الأغلبية وهي ساخطة على النظام وبالتالي اختفاء الطبقة الوسطى [1].

كل هذه العوامل تؤدي إلى تهديد الهوية القومية وبالتالي ظهور أزمة هوية .ونظرا لثقل هذه الأزمة على عملية التنمية السياسية فإنه لا بد من خلق شعور مشترك داخل أو بين أفراد المجتمع الواحد من خلال تجسيد فكرة المواطنة [2] .

أزمة الشرعية :جوهر الشرعية هو قبول الأغلبية العظمى من المحكومين لحق الحاكم في أن يحكمهم، وأن يمارس السلطة بما في ذلك استخدام القوة. ومفهوم الشرعية يتقابل مع مفهوم البيعة في التراث العربي الإسلامي، فالبيعة كما يقول المفكر" عبد الرحمن ابن خلدون " :"**اعلم أن البيعة هي العهد على الطاعة، كأن المبايع يعاهد أميره على أنه يسلم له النظر في أمر نفسه وأمر المسلمين لا ينازعه في**

[1] : أحمد، وهبان ، مرجع سابق، ص 20-24 .

[2] : لمزيد من التفاصيل راجع:علي خليفة الكواري " مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية "**المستقبل العربي**، العدد 30 ، فيفري ،2004

شيء من ذلك، ويطيعه فيما يكلفه به من الأمر على المنشط والمكره [1] "ويرى " ماكس أن شرعية يمكن أن تستمد من واحد أو أكثر من مصادر ثلاثة Maxe WeBer " فيبر وهي :التقاليد الزعامة الملهمة، والعقلانية القانونية[2] .

وعليه فأزمة الشرعية تعني افتقار القيادة السياسية إلى رضى الجماهير، ورغم ذلك تستمر تلك القيادة في الحكم وإصدار مخرجات سياسية غير مقبولة شرعيا، إضافة إلى العجز للرد على الطلبات الوافدة إليها . كما أن المؤسسات تفتقر للشرعية كونها امتدادا للمؤسسات السياسية التي كانت قائمة في الحقبة الاستعمارية، وهي بذلك لا تتلاءم مع بيئة وظروف البلد بعد الاستقلال، و كل هذا مما لا ريب فيه من شأنه أن يعرقل عملية التنمية السياسية في دول العالم الثالث وهذا نظرا للخلل الموجود في الطبقة " الفوقية "الحاكمة.

3-أزمة المشاركة: إن المشاركة السياسية كما سبق وأن ذكرنا تمثل إحدى جوانب التنمية السياسية وبالتالي فإن غيابها أو عدم فعاليتها يؤدي حتما إلى خلل في عملية التنمية السياسية خاصة في العالم الثالث . والمشاركة السياسية تتحدد أو يمكن قياسها وفق النظام السياسي السائد إذ هذا الأخير يمكن له تضييق فرص المشاركة السياسية، إذا كان نظاما غير ديمقراطي كما يمكن له فسح المجال لكل الأطراف النشطة في المجتمع (الأحزاب السياسية منظمات المجتمع المدني...) أو الشعب بصفة عامة للمشاركة في صياغة وتنفيذ القرارات من خلال الانتخابات... وهذا في حالة ما إذا كان النظام ديمقراطيا.لكن الواضح في دول العالم الثالث أنها لم ترق لهذا المستوى الأخير من الديمقراطية والمشاركة السياسية، ولذلك فهي تعاني من أزمة في المشاركة السياسية، وهذا راجع لانعدام قنوات الاتصال السياسي بين الحاكم والمحكومين.

4-أزمة التغلغل: يقصد بالتغلغل، التواجد الفعال للحكومة المركزية على سائر أرجاء الإقليم الذي يناط بها ممارسة سلطاتها داخله .ويتحدد أو يقاس تغلغل الحكومة من خلال بعدين، البعد الأول هو المقدرة على التغلغل داخل الإقليم وراعياها حتى وإن اقتضى الأمر الالتجاء إلى الإكراه المادي بغض النظر عن رضاهم أما البعد الثاني فهو مقدرة الحكومة المركزية على التحكم في توجهات وميول المحكومين من حيث سريان قوانينها وفق رضاهم، دون الحاجة إلى القوة[1]. كما يشار إلى هذه الأزمة أيضا بأنها " أزمة إدارة " وتنصب على مدى كفاءة الجهاز الإداري للدولة في التغلغل في أجزاء المجتمع المختلفة.

---

[1] : عبد الرحمن، ابن خلدون،مرجع سابق ص222 .

[2] : سعد الدين، إبراهيم مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية "بحوث ومناقشات منشورة حول **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي**" ، ط2 ، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ، جانفي 1987 ، ص205

وإذا نظرنا إلى واقع دول العالم الثالث تتجلى لنا هذه الأزمة نظرا لاتساع الرقعة الجغرافية أحيانا، أو ضعف القدرة على التحكم في رعاياها لوجود أزمة هوية.

5-أزمة التوزيع: تعني وجود اختلال في توزيع الموارد الاقتصادية مما يترتب عليه عدم المساواة وخلق تفاوت طبقي داخل المجتمع وهذا يهدد النظام السياسي من حيث استمراره واستقراره، وهذا الاختلال في التوزيع إما يكون ناتج عن ندرة أو عدم العدالة في التوزيع، وبالتالي فالحرمان الاقتصادي يؤدي إلى العنف، وكثيرا ما شهدت دول العالم الثالث مظاهر السخط والعنف الناتج عن عدم العدالة والحرمان الاقتصادي.

6-أزمة الاندماج:الاندماج هو كيفية تنظيم الوحدات الوطنية السياسية والاقتصادية والدينية والطائفية والعرقية ...وإدماجها في كتلة متجانسة ومنسجمة [2]، وبالتالي متى كانت الحكومة مندمجة بصورة جيدة كان أداء النظام السياسي جيد، والعكس صحيح .وعليه فمشكلة أو أزمة الاندماج تنصب على المدى الذي ينتظم فيه النظام السياسي بكامله باعتبار أنه نظام روابط متفاعلة، فيما بينها وأزمة الاندماج على حد تعبير " لو سيان باي "هي الحل الفعال لكل من أزمتي التوزيع والتغلغل.

نخلص في الأخير أن كل تلك الأزمات هي متداخلة ومترابطة فيما بينها، وتحكمها علاقات تأثير وتؤثر، وهذا ما أوضعه كل من " لوسيان باي" وغابريال G. Almand " ." ألموندL.W.Pye " في دراستهما لأزمات التنمية السياسية .

ثالثا-الأطراف الفاعلة في عملية التنمية السياسية: بعدما تعرفنا على أزمات التنمية السياسية، فيما يلي سوف نتعرض إلى الأطراف الفاعلة في عملية التنمية السياسية، ويمكن توضيح ما إذا كانت هذه الأطراف تساهم في تفعيل أو على الأقل تحقيق التنمية السياسية وتقضي على تلك الأزمات السياسية، أم أنها طرف فعال في خلق وانتشار الأزمات السياسية وبالتالي عرقلة مسار التنمية السياسية.

1- دور الجيش في عملية التنمية السياسية:

أ-النشأة التاريخية للجيش :تعود نشأة الجيش إما **للأصول الوطنية** حيث ينشأ الجيش ويبني وطنا، وهذا في الدول التي لم تخضع للاستعمار، حيث يلعب الجيش دوراها ما في الحياة السياسة .أو الأصول الكولونيالية حيث تكون المؤسسة العسكرية من قبل القوى الاستعمارية، وتبقى محافظة على القيم والتقاليد

[1] -أحمد، وهبان ، مرجع سابق ، ص59

[2] - نداء، مطشر ، صادق ، مرجع سابق، ص135

الموروثة عن الجيوش الاستعمارية.ومنها –جيوش التحرير الوطني التي نشأت في إطار النضال من أجل تحقيق الاستقلال [1].

فالمؤسسة العسكرية ليست منعزلة عن المجتمع المدني، فهي مرتبطة بكامل المجتمع بأصوله الاجتماعية أولا، ثم بالسكان المدنيين ثانيا، وأخيرا بالواقع الذي يواجهه ثالثا، فهي قائمة على الطبقات المتوسطة والشعبية، وهذا ما تفسره عوامل عديدة، منها عزوف الأروستقراطية عن الانخراط في الجيش، وانجذابها إلى حرفة السياسة والأعمال والإدارة في حين أن الطبقة المتوسطة ترى أن الوظيفة العسكرية وسيلة للترقي والصعود الاجتماعي، ونتيجة لهذه التركيبة الاجتماعية للمؤسسة، تصبح هذه الأخيرة أكثر تحسسا بأوضاع غالبية الشعب، واشد التصاقا بآماله وتطلعاته [2]. وهكذا فإنها سواء عن طريق استلام السلطة أو الضغط عليها في اتجاه الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

بعد التعرض للأصول التاريخية للجيش والتعرف على المؤسسة العسكرية بإيجاز سوف ننتقل إلى دور الجيش في التنمية السياسية، رغم أن الكثير من الباحثين يعتقدون أنه كلما كانت ديمقراطية كلما ابتعد الجيش عن الساحة السياسية و العكس صحيح.

ب – الاتجاه الإيديولوجي للصفوة العسكرية: إن اعتقاد المؤسسة العسكرية (الصفوة العسكرية) بأنها المسؤولة عن الدولة بأسرها من خلال حفظ السلام والنظام داخل الدولة، جعل منها تؤثر تأثيرا مباشر على تشكيل الهياكل التنظيمية القائمة في الدولة، وهذا له انعكاس على عملية التنمية السياسية ويتجلى ذلك من خلال المستويات الآتية :بناء المؤسسات، قضايا التكامل والاستقرار، قضية الديمقراطية والحرية والمساواة.

–**بناء المؤسسات العسكرية:**يمكن حصر أشكال ونماذج المؤسسات السياسية القائمة في حكم الصفوات العسكرية في دول العالم الثالث، من خلال ما توصل إليه الباحث " تشارلز أندريان "وهي أربعة نماذج: –النسق الشعبي– .النسق التوفيقي– .نسق الحركة أو المتغير– .النسق البيروقراطي التسلطي.وانتهى إلى أن التغيير السياسي في تلك الأنساق السياسية يتضمن ثلاثة عناصر أساسية وهي: المعتقدات، البناءات، وسبل معالجة السياسة العامة [3]. وعليه إن أي تغيير في هذه المؤسسات هو مرتبط بإيديولوجية الصفرة العسكرية ويمكن أن تكون هذه الأخيرة تابعة لعامل خارجي، ولذا نجد تباينا في الأنظمة السياسية التي سادتها حكم الصفوة العسكرية.

---

[1]: أبو مدين طاشمة، "مسألة التنمية السياسية والتجربة الديمقراطية في الجزائر 1988 ،1999 ، (رسالة ماجيستير جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام ن2000 ،2001)،ص42.

[2] : نفس المرجع الأنف الذكر، ص 42 ،) نقلا عن :رياض عزيز مادي، **المشكلات السياسية في العالم الثالث** بغداد: بيت الحكمة، 1989 ، ص316

[3] : جمال أبو شنب، مرجع سابق، ص109 .

-**قضية التكامل والاستقرار السياسيين**:وهذا باعتبار أن التكامل والاستقرار هي من القضايا التي تحاول التنمية السياسية تحقيقها، وإن الجيش يأخذ دوره كقوة مقررة وضرورية في اللعبة السياسية، وهذا راجع لمكانته في المذكرة التاريخية (تحقيق الاستقلال).

-**قضية الديمقراطية** :في ظل التبعية الإيديولوجية فقد عمدت الصفوة العسكرية في دول العالم الثالث إلى استراد النماذج الديمقراطية (اشتراكي –ليبرالي)، وتطبيقها في دولها وهذا بعد وصولها إلى سدة الحكم . لكن هذه النماذج فشلت لأنها شكلية فقط، ولأن الديمقراطية ومتطلباتها لا تتماشى مع الطبيعة الإيديولوجية العسكرية الاستبدادية.

-**قضية الحرية والمساواة**:إن فشل الديمقراطية يعني عدم تطبيق جانب من جوانبها الأساسية وهي الحرية والمساواة في كل المجالات سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية، وهذا راجع دائما لطبيعة القوة العسكرية المسيطرة على عمل الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني وبذلك يمكن اعتبار أن الجيش يعيق عملية تحقيق التنمية السياسية خصوصا في ظل الانقلابات العسكرية.

2-دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية: الحزب السياسي كما عرفه " جيوفاني سارتوري " "G.sartoriهو جماعة سياسية تتقدم للانتخابات وتكون قادرة على أن تقدم من خلال تلك الانتخابات مرشحين للمناصب العامة[1] . أما " قوقال ف F.Gogvel " يعتبر الحزب السياسي تجمع منتظم هدفه المشاركة في الحياة السياسية بقصد الاستلاء كليا أو جزئيا على السلطة، حتى يتمكن من تحقيق أفكار ومصالح أعضائه [2]. ويرى " موريس دوفارجيه "أنه من الأهمية معرفة كيفية ظهور الأحزاب السياسية، سواء بتأثير عوامل داخلية أو خارجية [3]. ففي حالة ما إذا كانت العوامل داخلية التي ساهمت في ظهور الأحزاب السياسية فإن هذه الأخيرة ستكون أكثر تنسيقا من الناحية الإيديولوجية وتعمل على تنمية المصالح الاقتصادية والاجتماعية في التنظيم القائم.بينما الأحزاب التي ظهرت تحت تأثير عوامل خارجية وهي بذلك تنشأ خارج الجهاز التشريعي، وهي تحمل إيديولوجيات مغايرة للمجتمع الذي تنشط فيه، وتحدث صراعات مع الجماعات الحاكمة. ويرى " د .أبترd.apter " أن الأحزاب السياسية سمة أساسية للتحديث [4]، ويتجلى ذلك من خلال الوظائف المنوطة بها وهي :التنشئة السياسية – والمشاركة السياسية.

---

[1] : شمران ،حماوي،**الأحزاب السياسية والنظم الحزبية**، ط 2 ، بغداد : مطبعة الإرشاد ، 1975 ،ص 16 .
[2] : إسماعيل غزال ،**القانون الدستوري والنظم السياسية** ،ط 1 ، بيروت: المؤسسة الجامعية لدراسات و النشر والتوزيع، 1982 ،ص204
[3] : حسن الحميد ، رشوان المغيربي، مرجع سابق، ص(18
[4]: نفس المرجع الألف الذكر ، ص16 .
[5] : عامر رمضان أبو ضاوبة، مرجع سابق، ص32

– **التنشئة السياسية:** إن التنشئة السياسية، هي النشاط السياسي الذي يهتم بالمواطن الناضج والواعي سياسيا[1] .ويضطلع بهذه المهمة مجموعة من المؤسسات، ومن بينها الأحزاب السياسية فالحزب السياسي وفي إطار مسعاه للوصول إلى السلطة يعمل على نشر الاتجاهات والمبادئ التي يؤمن بها لإحداث التغيير على مستوى الفرد ثم على مستوى الجماعة.

– **المشاركة السياسية** :يظهر دور الأحزاب السياسية فيما يخص مسألة المشاركة السياسية من خلال تعبئة الجماهير على ضرورة الانتخاب لإحداث التغيير. هذه أهم وظائف الأحزاب السياسية التي تحولها بان تكون طرفا مهما في عملية التنمية السياسية، لكن هذه الوضعية والدور لا ينعكس على مستوى الأحزاب السياسية في العالم الثالث فالأحزاب السياسية في دول هذا العالم، هي كما وصفها " موريس دوفرجيه" نشأت خارج النظام التشريعي، وتتبنى إيديولوجيات غالبا ما تمس الهوية الوطنية .أما المشاركة السياسية في دول العالم الثالث فهي شكلية فقط، نظرا لأن الأحزاب السياسية هي أدوات للنظام تعمل كهيئات حارسة لا ضاغطة، ولا تعكس اهتمامات الشعب.

3– دور القيادة (النخبة) السياسية في التنمية السياسية: النخبة القيادة أو الطليعة يملكون التأثير على سائر أفراد الأمة، بحكم ما يخوله لهم العرف والقانون، وهذا ما يجعلهم بحق محط المسؤولية الأولى في أمور الدولة .والنخبة عندما تجد قاعدة تتجاوب وتدرك المسؤولية وتبعاتها بإمكانها أن تترجم تطلعاتها إلى واقع ملموس، كما أن القاعدة الواعية تتمكن من محاسبة القيادة الراشدة واستبدالها بأخرى أكثر وعيا وحمية وتضعها من أجل الحفاظ على مصالحها[2].

والإسلام اعتنى بالقيادة عناية فائقة وأشعر القادة بأنهم أكثر الناس عبئا[3] ولقد عبر عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم مخاطبا أبا ذر الغفاري "**:يا أبا ذر إنك ضعيف وإني أحب لك ما أحبه لنفسي، وإنها أمانة، وإنها يوم القيامة خزي وندامة، إلا من أخذها بحقها وأدى الذي عليه فيها.** " أما عن الصفوة السياسية (القيادة) في دول العالم الثالث فهي مثلما عرفها الدكتور السيد عبد الحليم الزيات بأنها جلها تتألف عادة من عناصر مثقفة مغربة، وعلى درجة عالية من التحضر، وذات تاريخ نضالي مشهود إبان فترة الاستعمار، وما إن وليت أمور بلادها، واحتلت مواقع القوة فيها حتى أخذت تناصر وتدعو إلى عمليات التغيير الاجتماعي والاقتصادي السريع، وهي بذلك تظهر كشخصيات كاريزماتيه مما يسهل

---

[2] : محمد علي، الضناوي، **مقدمات في فهم الحضارة الإسلامية**، ط1 ، سلسلة الثمرة، الجزائر : مؤسسة حراء الإعلامية 1993 ، ص43

[2] : لمزيد من التفاصيل راجع :
أبو الحسن، على الحسن، الندوي، **الطريق إلى السعادة والقيادة للدول والمجتمعات الإسلامية الحرة**،ط4 الجزائر :مؤسسة الإسراء للنشر والتوزيع، د.س.

عليها جلب الجماهير حول مشاريعها، ومن أجل الحفاظ على مكانتها تعمل دائما على الظهور في الساحة السياسية للتضييق على المعارضة، كما أنها تعمل على الحفاظ على الأبنية والمؤسسات الموجودة التي تكرس بقاءها[1] .

وبالفعل فإن الجهود التي بذلها سيكولوجيون مثل " كورت ليفين "و "لبيب وايتا "في دراسة ظاهرة القيادة لفتت النظر إلى الجو الاجتماعي الذي تكونه مختلف أنماط القيادة الديمقراطية والديكتاتورية والفوضوية [2]. وعليه فالخلفية الإيديولوجية للنخب السياسية للدول العالم الثالث التي اكتسبتها من الدول الغربية لا تتماشى مع عقائد وظروف المجتمعات النامية وهذا ما عرقل مسار التنمية السياسية.

وبعد تعرضنا لمدلول التنمية السياسية ومناهجها ومتغيراتها ومحاورها الأساسية نأتي الآن إلى تناول مفهوم الديمقراطية فيما يلي.

المبحث الثالث :إطار نظري لمفهوم الديمقراطية.

في هذا المبحث نضع مفهوم الديمقراطية في إطاره الزماني والمكاني ونتعرض لمختلف الاتجاهات التي حاولت تعريف الديمقراطية .من خلال تناول العناصر التالية:

أولا–الأصول التاريخية للديمقراطية:

ثانيا :ماهية الديمقراطية.

ثالثا :صور الديمقراطية.

أولا :الأصول التاريخية للديمقراطية: إن بداية الفكر الديمقراطي بدأ عند" اليونان " "الأثنين" "تميز عن "الإسبرطيين" والذين كانوا يعتقدون في صواب القوة العسكرية وعدم صواب الحوار والفكر الديمقراطي أو حكم الشعب[3]. والديمقراطية " democracy" لفظة متكونة من شقين "demos " وتعني الشعب ، kratos" والتي تعني الحكم، واللفظة كاملة تعني حكم الشعب، وهي لفظة إغريقية كانت تعني المقاطعة أو الناحية، أو الأرض، ثم صارت تعني الناس الذين يعشون عليها وبخاصة الذين كانت لهم مشاركة في الحكومة، ومن هنا جاءت كلمة حكومة[4] .

---

[1] : السيد عبد الحليم، الزيات، مرجع سابق،ص 71-72 .

[2] : محمد، عشوي، **أسس علم النفس الصناعي التنظيمي**، الجزائر :المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1992 ، ص159 .

[3] : جمال علي، زهران، **الأصول الديمقراطية والإصلاح السياسي**، ط1 ، القاهرة :مكتبة الشروق الدولية، أفريل 2005، ص22

[4] : حسيني، عايش، **الديمقراطية هي الحل**، ط2 ، الأردن :المؤسسة العربية للنشر، 2001 ، ص167 .

هذا ورغم سهولة التفسير اللغوي للديمقراطية، إلا أن محاولات تحديد مفهومها واجهت اختلافات واسعة، ولعل السبب يرجع إلى أن الديمقراطية مجرد تعبير لغوي ينظر إليه كل فريق من زاوية مختلفة .وبذلك نميز بين منطلقين متباينين.

-أصحاب النظرية المعيارية: الذين يعتبرون الديمقراطية هدفا لما يجب أن تكون عليه وهي حسب اعتقادهم "سياسة بحتة " لأن إدخال المسائل الاقتصادية والاجتماعية سيجعل من مفهوم الديمقراطية مفهوما واسعا، يصعب دراسته.

-اتجاه تطبيقي أو " أصحاب النظرية التجريبية:" الديمقراطية حسب هذا الاتجاه هي سياسة واقتصاد ، على أساس أن التعريف الأول ضيق ويستبعد توزيع السلطة داخل المجتمع[1] .

ثانيا-ماهية الديمقراطية:

-تعريف الديمقراطية :واعتبارا من الاتجاهين السابقين فقد تعددت تعريفات الديمقراطية عبر فترات تاريخية مختلفة وإيديولوجيات متنوعة، ولقد تم تصنيف هذه التعريفات إلى ثلاثة أنواع هي:

-تعريف الديمقراطية من حيث الشكل: يركز هذا التعريف على أن الديمقراطية هي شكل لنظام الحكم، أو تجربة في الحكم أي أن الديمقراطية هي عدم الاستبداد .ومن رواده " لورد بوايسن "و"ولويل" Lowel " .

- تعريف الديمقراطية من حيث المضمون فحسب هذا الاتجاه تعني حكم الشعب بالشعب للشعب بمعنى سيادة الشعب ومشاركته في صنع السياسة ورقابة الحكومة التي تعمل لصالح الشعب .فهي ليست مجرد شكل حكم وإنما هي طريقة حياة للمجتمع.

-تعريف الديمقراطية من خلال آليات الممارسة: يعرفها " بيتر بيرجر "على أنها " نظام سياسي تتشكل فيه الحكومة بواسطة أصوات الأغلبية، التي تعبر عن نفسها في انتخابات حرة ونزيهة[2] ، ومن هذه الآليات نذكر المشاركة السياسية، الصحافة، الأحزاب السياسية.

ومن ثم فالتعريفات الثلاثة السابقة كل منها اهتم بجانب وأغفل جانب آخر، وحتى يمكن الوصول إلى تعريف شامل لمفهوم الديمقراطية لابد من الجمع بين كل تلك الجوانب الثالثة شكلا ومضمونا وآليات لتجسيدها على أرض الواقع، وعلى هذا الأساس يعرفهاةالباحث" د.جمال علي زهران "على أنها " **أسلوب للحياة ونظام يقوم على قناعة كاملة من مواطني المجتمع البشري بقيمة الديمقراطية فكرا وممارسة، وقناعة كاملة بالمبادئ الأساسية من حرية ومساواة وعدالة، وأن السيادة للشعب دون سواه كما أن**

[1] : عبد الرحمن، حميد رشيد، **التحول الديمقراطي والمجتمع المدني**، ط1 ، سوريا :دار المدى، 2002 ، ص40 .
[2] : جمال علي زهران، مرجع سابق، ص33 -35 .

هذه المبادئ تستلزم آليات معينة تجسد المبدأ إلى واقع حي متجدد، كتعدد الأحزاب والأفكار وكل ما من شأنه تحقيق سيادة الشعب ومصلحته العامة [1].

– مبادئ الديمقراطية: تمثل مبادئ الديمقراطية إطارا مرجعيا يمكن من خلالها تقييم مدى توفر الديمقراطية في المجتمعات المختلفة، إذ رغم منبعها الإغريقي ورواجها الغربي إلى أنه ينبغي النظرإليها كقيمة حضارية لكل الإنسانية تقوم على مبادئ تتمثل في:

– احترام حقوق الإنسان :هذه الحقوق تضمنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أقرته الأمم المتحدة كحق العمل، التعليم، الصحة...الخ على أن العبرة ليست بما تنص عليه الدساتير وإنما بإمكان ممارسة هذه الحقوق والحريات كاملة وبإيجابية تحقيق المشاركة في صنع القرارات [2]. بمعنى يكون المواطنين طرفا في اتخاذ القرارات التي لها تأثير على حياتهم من خلال تهيئة المناخ السياسي لممارسة هذه الحقوق عن طريق ضمان حريات التعبير وإنشاء الجمعيات والأحزاب السياسية وهذا يقودنا إلى الحديث عن المبدأ الثاني وهو:

– التعددية السياسية :إذ تقوم الديمقراطية على التمثيل النيابي وهذا عن طريق الانتخاب الذي هو قاعدة النمط الديمقراطي كطريقة لتعيين الحكام على عكس الأنماط الوراثية والاستبدادية حيث في ظل التعددية السياسية يختار المواطنين من بين عدة مرشحين ممثليهم لإدارة شؤون الحكم لفترة زمنية محددة [3]. لكن التعددية السياسية تفقد مضمونها وقيمتها في ظل احتكار السلطة إذ لا معنى للتعددية من دون توفر آليات شرعية وسلمية لتسير الحكم لذلك لابد من:

–التداول السلمي على السلطة شرعيا وسلميا :ويكون ذلك وفق صياغة مبادئ وآليات لتداول على الحكم دون اللجوء إلى الانقلابات أو التصفيات فهذه الآليات تمنح فرصا لعدة أطراف وتوجهات لاعتلاء سدة الحكم دوريا وتنفيذ برامجهم.

– الفصل بين السلطات السياسية : يعتبر المفكر الإنجلزي" جون لوك "john locke " في مؤلفه " بحث في الحكومة المدنية 1960 والمفكر " مونتسكيو " Montesquieu " في مؤلفه " روح القوانين 1748 من مؤسسي هذا المبدأ الذي يقوم على ضرورة الفصل المرن بين السلطات الثلاثة :القضائية، التشريعية، التنفيذية .حيث يمكن لكل سلطة من إيقاف الأخرى عند حدود اختصاصاتها الدستورية مع مراعاة التعاون

[1] : نفس المرجع الأنف الذكر، ص 36.

[1] : :ثناء فؤاد، عبد الله، **آليات التغير الديمقراطي في الوطن العربي**، لبنان :مركز الدراسات الوحدة العربية، د، س ص29

[2] : دفيد ، بيتهام، " الديمقراطية : مبادئ.. مؤسسات ..ومشاكل "**الفكر البرلماني** ، العدد 05 ، أفريل 2004 ص29 .

والتوازن فيما بينها. كانت هذه أهم المبادئ التي تقوم عليها الديمقراطية وقد توصل المفكر الأمريكي "روبارت دال "إلى إعادة صياغة تلك المبادئ في ظل الديمقراطية المعاصرة التي أطلق عليها نظام "حكم الأكثرية "وتتمحور هذه المبادئ حول:

-لا سيادة لفرد ولا قلة على الشعب وهذا بدلا من مبدأ سيادة الأمة.

-سيطرة أحكام القانون بدلا من سيادة القانون.

-عدم الجمع بين السلطات بدلا من الفصل بين السلطات.

-ضمان الحقوق والحريات.

- التداول على السلطة [1].

-**صور الديمقراطية.** انطلاقا مما سبق يتضح لنا أن الديمقراطية مفهوم تاريخي اتخذ صورا وتطبيقات متعددة في سياق تطور المجتمعات وتمثلت هذه الصور في:

-الديمقراطية المباشرة: تعني هذه الصورة وجود نظام سياسي، من شأنه أن يحكم الشعب نفسه بنفسه عن طريق الاجتماع في جمعيات عمومية[2] . ففي ظل الأخذ بهذا النظام يتعين أن تعرض مشروعات القوانين على هيئة منتخبة من قبل الشعب، والشعب ذاته يشارك في صياغة تلك القوانين ومراقبتها من خلال جمعية تضم جميع المواطنين. إن هذا النوع من الديمقراطية يبدو مثاليا، لأنه حتى وإن طبق ونجح في بداية ظهوره، فإن ذلك راجع لقلة الشعب وضيق الرقعة الجغرافية، أما وقد زادت نسبة عدد السكان واتسعت الرقعة الجغرافية فإنه يستحيل تطبيق هذه الصورة من الديمقراطية إضافةإلى تعقد أمور الحياة العصرية، يفترض تفويض مهام الشعب لذوي الخبرة والكفاءة للاهتمام بشؤونهم.

- الديمقراطية شبه المباشرة: إذ يخول للشعب في ظلها حق مراقبة حكامه من خلال وسائل شتى هي: الاستفتاء الشعبي :ويكون بنعم أو لا لإبداء الرأي. الاعتراض الشعبي :حق الناخبين في إقالة حكامهم. الاقتراح الشعبي :فيما يخص في تسيير شؤونهم الاجتماعية، حق الحل وعزل رئيس الجمهورية. وتتباين هذه الحقوق الخاصة بالشعب من بلد لأخر.

-الديمقراطية النيابية :تقوم على وظيفتين أساسيتين هما :التشريع والتنفيذ، ولا يكون المجلس نيابيا بحق إلا إذا مارس وظيفته هذه، كما يجب أن تكون مدة النواب محددة، وإذا أرادوا (النواب) الاستمرار في

[1] - علي خليفة، الكواري، وآخرون، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية 2002 ،ص45-49 .

[2] -أحمد، وهبان، مرجع سابق ،ص112

المجلس عليهم بالعمل حتى يمكنهم الاحتفاظ بثقة ناخبيهم والعلاقة بين أعضاء المجلس النيابي وناخبيه قائمة على أساس فكرة الوكالة، وعلى النائب أن يكون ممثلا لكل الأمة وليس لناخبيه فقط [1].

-الديمقراطية الشعبية أو الاجتماعية: ظهرت هذه الديمقراطية في الاتحاد السوفياتي سابقا، وهي لا تقتصر على النظام السياسي فحسب، إنما تشمل النظام الاجتماعي ككل وخاصة النظام الاقتصادي الذي على أساسه تقوم الديمقراطية.

يتضح مما سبق أن الديمقراطية غاية في حد ذاتها لأنها تحاول تجسيد القيم الأساسيةالتي يتطلع المجتمع إليها ويسعى لتحقيقها، كما أنها وسيلة في نفس الوقت من خلال الآليات التي تملكها لترجمة هذه القيمة لواقع فعلي ولتحقيق كل ذلك يكون وفق تفاعل عدة أطراف فيما بينها الحاكم والمحكومين ومنظمات المجتمع المدني هذا من جهة، ومن جهة أخرى تتباين نتائج هذا التفاعل تبعا لتباين الظروف الملائمة لتحقيق الديمقراطية وبالتالي لابد من مراعاة ما يلي:

-لا ينبغي اعتبار الديمقراطية تجربة غربية فالديمقراطية هي مفهوم حضاري يمكن محاكاته في المبادئ العامة، مع الحفاظ على خصوصية كل مجتمع.

-كما أنها تجربة إنسانية وعلى هذا الأساس لا تحدد بصيغة معينة وإنما تظل في تغير مستمر ومحل نقد ومراجعة دائبة على طوال الحياة الإنسانية.

-وهي بذلك وفي مسارها الطويل هذا شكل واحد ثابت لا يتغير، في مبادئه، ولكنها تتكيف وفق طبيعة المجتمعات وثقافتها وتراثها، لهذا اختلفت في الطرح الليبرالي عنه في الطرح الليبرالي عنه في الطرح الماركسي و الطرح الإسلامي .

المبحث الرابع :أطروحات دراسة الديمقراطية.

إن عدم الاتفاق حول مضمون وشكل الديمقراطية راجع إلى تعدد الأطروحات التي عالجت موضوع الديمقراطية بحيث كل أطروحة تنطلق من خلفية دينية أو إيديولوجية معينة وفيما يلي سوف نتطرق إلى هذه الأطروحات وهي:

أولا-الطرح الليبرالي للديمقراطية.

ثانيا-الطرح الماركسي لدراسة الديمقراطية.

ثالثا :الطرح الإسلامي لدراسة الديمقراطية.

[1] : نفس المرجع الأنف الذكر ، ص115-120 .

أولا–الطرح الليبرالي للديمقراطية :تتأرجح تعاريف الديمقراطية الليبرالية بين التأكيد على الأمثلة الواقعية، ويتم تعريفها على أنها ذلك الترتيب المؤسسي الذي يتم من خلاله وصول الأفراد أو الجماعات إلى السلطة، عن طريق صراع تنافسي على الأصوات، وبين التركيز على النموذج وتعرف على أنها إجراء لاتخاذ القرار الذي يتميز بأنه "الحل الوسط والمنصف "بين المطالب المتنافسة للحصول على السلطة . ويكون ذلك من خلال المساواة بين الأقلية والأكثرية، واحترام الحقوق والحريات للأفراد. والديمقراطية الليبرالية مشتقة من الفكر الليبرالي الاقتصادي الذي يرتكز على المبادئ التالية:

–احترام مبدأ الملكية الخاصة وعدم تدخل الدولة في إطار الحرية الاقتصادية.

–الدعوة إلى المنفعة الفردية.

–الربح هو الغاية العظمى للنشاط الاقتصادي[1] ، وعلى أساس هذه المبادئ تبلورت الديمقراطية الليبرالية والتي تقوم على المبادئ الآتية: الحرية والمساواة بين الشعب ،وجود تعددية بقدر ما يبررها، ويعيد إنتاجها، وحسب تعدد الآراء والعقائد ،قائمة على العقلانية من خلال تأكيدها على دور الحل الوسط والمنصف في التوفيق بين المصالح المتنافسة ، المشاركة في اتخاذ القرارات من خلال توزيع السلطة. تعتمد على نظام مؤسسي، يتميز بأنه شبكة معقدة ومحكمة من الضوابط والتوازنات حيث كل مؤسسة تعمل وفق أسس محددة، ونشاط المؤسسات لا يتعطل أو يتغير بتغير أصحاب المناصب السياسية.

إن الديمقراطية الليبرالية حسب اعتقاد مناصريها، هي نظام حكم، وطريقة حياة تعتمد عد الرؤوس بدلا من قطعها أو كسرها، فهي إذن طريقة أو منهج لاتخاذ القرار في حالات تتحدد فيها الآراء والمواقف وتتنافس فيها المصالح والقناعات والأهداف، وهي طريقة لحسم الصراع بين المطالبين بالحصول على السلطة أو الوصول إليها، دون اللجوء إلى العنف والإرهاب... وهي تعتمد على الحجة والإقناع وعد الأصوات وليس على السيف[2] .

ثانيا–الطرح الماركسي لدراسة الديمقراطية: إن الطرح الماركسي في دراسته وتحليله للديمقراطية يربط ما بين السياسة والاقتصاد، ويقوم على تصفية مصدر الاستغلال والتناقضات الطبقية وبناء القاعدة المادية للديمقراطية الاجتماعية، إن هذا الطرح جاء ردا على الطرح الليبرالي الذي – حسب اعتقاد الماركسين – جسد استغلال الطبقة المالكة لوسائل الإنتاج على الطبقة الكادحة وبالتالي خلق تناقض داخل المجتمع، أو صراع ما بين الطبقات الاجتماعية " .فشعار دعه يعمل دعه يمر "للمفكر" آدم سميث "خلق الكثير من

[1] : عبد الوهاب ، حميد رشيد ، مرجع سابق ،ص44 .

[2] : على خليفة الكواري، وآخرون، مرجع سابق، ص 64-67 .

البؤس والحرمان للطبقات الكادحة بينما الطبقات المالكة، ازدادت رفاهي ،هذه الوضعية وحسب –الجدلية التاريخية الديالكتيك . والتي وضعها " ك، ماركس" و"أنجلز "وغيرها تولد عنها صراع التضاد بين الطبقات الاجتماعية، وبالتالي قيام ثورة بروليتارية التي قلبت موازين القوى داخل المجتمع [1]، وبوصول الطبقة الكادحة إلى سدة الحكم تتحقق العدالة والمساواة بين كل الأفراد في المجتمع، من حيث الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج فالبروليتاريا المولودة من الرأسمالية حسب كارل ماركس Karl .Marx هي وحدها القادرة على إنجاز مهمة تاريخية أرفع مستوى بصورة لا مثيل لها وهي تحقيق الاشتراكية [2] . وابتداء من هذه المرحلة حسب المفكر فريد ريك إنجلز F.Engels سيضع البشر تاريخهم هم بأنفسهم بوعي تام وسيكون للأسباب الاجتماعية المحركة من قبل البشر التأثيرات ذاتها التي أرادوها وبذلك فالبشرية تنتقل من هيمنة الضرورة إلى رحاب الحرية [3].

ثالثا– الطرح الإسلامي في دراسة الديمقراطية: لقد تعددت الآراء والخطابات الإسلامية التي تناولت موضوع الديمقراطية إذ هناك سلفية ملتزمة بقوة المرجعية والنصوص الدينية وهي ترفض الطرح الديمقراطي بتاتا وهناك مدارس ذات توجه إصلاحي وتجديد فكري إسلامي[4] . كل هذا زاد من صعوبة بلورة أفكار محددة ومتفق عليها لصياغة مشروعات إسلامية للديمقراطية.

وعليه من خلال هذه الدراسة سوف نحاول تجاوز الخلافات بين الاتجاهين ونقتصر فقط على ذكر ما تحتويه الشريعة الإسلامية من مبادئ واضحة فيما يخص الديمقراطية ،بالرغم من أن هذه الأخيرة هي لفظة غربية إلا أن ما تحتويه من مبادئ وما تنادي به من شعارات هي موجودة في الشريعة الإسلامية، سواء تعلق الأمر بحقوق الإنسان وحرياته أو كيفية تدبير أمور الدولة و تسيرها.

–حقوق الفرد وحرياته:

–حق المواطنة:فنجد الإسلام يجعل من سكان دولته على نوعين :المسلمين، وأهل الذمة .**أما السكان المسلمون:** فيقول فيهم القرآن الكريم: ﴿ إن اللذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله و اللذين أووا و نصروا أولئك بعضهم أولياء بعض واللذين آمنوا ولم يهاجروا مالكم من ولايتهم من شيء

---

[1] : عبد الله، ساقور، **الاقتصاد السياسي**، الجزائر : دار العلوم للنشر ، 2004 ، ص113

[1] : لمزيد التفاصيل أنظر :

-Karle .Maarx **, LE CAPITALE** , (Indu : g. gohen , salal et gilfert, badia) , paris : édition sociales, 1971.
-Bronislaw, Ming **, l économie politique,du socialisme** , paris : François maspero,1974

[2] : ج، كونيو، **رأس المال اليوم**، (تر :محمد عيتاني) ، ط1 ، بيروت :دار ابن خلدون، 1976 ، ص 37 .
[3] : أحمد الموصلي، **جدليات الشورى الديمقراطية**، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية فيفري 2007 ، ص65- 67.
[4] : سورة الأنفال، الآية 72 .

حتى يهاجروا﴾ [1]. هذه الآية توضح أساسين للمواطنة :الإيمان وسكن دار الإسلام أو الانتقال إليها.حيث إذا كان المرء مؤمنا ولكنه ما ترك تابعية دار الكفر أي لم يهجرها ولم يستوطنها فلا يعد من أهل دار الإسلام ما المؤمنون الذين يقطنون في دار الإسلام سواء ولدوا فيها أو انتقلوا إليها من الكفر فهم من أهل دار الإسلام متساوون معهم في حقوقهم [2].

وأما أهل الذمة :فيقصد بهم جميع أولئك الذين يقطنون داخل حدود الدولة الإسلامية من غير المسلمين، ويقرون لها بالولاء والطاعة وهؤلاء يضمن الإسلامي المحافظة على دياناتهم وثقافاتهم، ويمنح لهم جميع الحقوق كغيرهم من المسلمين، وفوق كل ذلك يعفيهم من تبعة الدفاع عن الدولة.

–حق الموطنين في المحافظة على نفوسهم وأموالهم وأعراضهم، وهذا ما أوضحه الرسول صلى الله عليه وسلم في خطبة الوداع﴿ **إن دمائكم وأموالكم وأعراضكم حرام كحرمة يؤمكم هذا**﴾

–الحق في المحافظة على حرياتهم الشخصية.

–الحق في إبداء الرأي، وقد عبر عن هذا أبو بكر الصديق رضي الله عنه":وليت عليكم ولست بخيركم أطيعوني ما أطعت الله فيكم."

–الحق في المساواة في قول عمر بن الخطاب ":متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا "[3] ، بالإضافة إلى مجموعة أخرى من الحقوق المتمثلة في التعددية والاختلاف، العدل، الحوار والتسامح التي تستهدف تحقيق الكرامة الإنسانية والإحساس بالأمن والاستقرار في مجتمع يثبت و جوده بين المجتمعات الأخرى [4].

– أما فيما يخص تدبير و تسيير شؤون الدولة فيكون وفق ما يلي :

–مبايعة الرئيس :فالإسلام لا يقر أبدا بمن يتولى الرئاسة عن طريق القوة، وإنما يكون ذلك عن طريق البيعة (الانتخاب) يقول الله عز وجل :﴿ **إن الذين يبايعونك إنما يبايعون الله يد الله فوق أيديهم**﴾[4] فالرئيس يتولى النظر في أمور المسلمين ولكن ليس بمفرده بل يجب عليه استشارة أهل الحل والعقد في كل الأمور، والأخذ برأي الأغلبية لتحقيق الإجماع(أعضاء المجلس الشورى).

---

[1] : أبو الأعلى، المورودي ،**تدوين الدستور الإسلامي**،الجزائر: شركة شهاب ،د ، س ، ص68،70.
[2]: نفس االمرجع الانف الذكر ، ص72 ،75.
[3] : لطيفة، إبراهيم خضر ،**الديمقراطية بين الحقيقة والوهم ،القاهرة**: عالم الكتب ، 2006 ،ص 104
[4] : سورة الفتح، الآية 10.

–وهذا ما تضمنه مبدأ الشورى :إذ استشار عمر بن الخطاب رضي الله عنه، في إحدى المناسبات قائلا ": **دلوني على رجل استعمله في أمر قد داهمني، فقولوا ما عندكم فإني أريد رجلا أستعمله في أمر فإ ذا كان في القوم وليس أميرهم كان كأنه أميرهم، وإذا كان فيهم هو أميرهم كان كأنه أحد منهم.**"

وعلى هذا الأساس، فإن الإسلام نبذ الاستبداد والانفراد بالرأي [1]. وهذا واضح في قوله تعالى :﴿ والذين استجابوا لربهم، وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون﴾ [2]. وفي قوله تعالى: ﴿وشاورهم في الآمر﴾[3] .

ولذا نخلص أن تطبيق الديمقراطية لا يعني منافاة أو الابتعاد عن الإسلام وبالتالي ضرورة التوفيق بين الإسلام والديمقراطية من المكتسبات الإنسانية التي ينبغي التفاعل معها[4] .

خلاصة:

نستخلص مما سبق أن التنمية السياسية عملية معقدة ومتعددة الأبعاد والعوامل حيث لا يمكن اختزالها في بعد واحد فهي تتضمن تغيرات في كل المجالات وتتسع مكونتها لتشمل عناصر أساسية في كل المجتمعات تتراوح ما بين التنمية الاقتصادية والثقافة السياسية إلى بناء المؤسسات السياسية وعملية التعبئة والاتصال والتصنيع والتحديث والمشاركة السياسة...وقد ترتب على ذلك اهتمام مختلف فروع العلوم الاجتماعية من الاقتصاد والاجتماع والسياسة بظاهرة التنمية السياسية، وقد تبلورت هذه الاتجاهات في مجموعة من المداخل المنهجية.

وبالتالي فإن التنمية السياسية تفترض بناء مؤسسات سياسية جديدة أو إضفاء الفعالية على المؤسسات القائمة وتكييفها وفق معايير جديدة، كما تتطلب العقلانية وترشيد السلوك والجمع والملائمة ما بين الأصالة والمعاصرة لبناء الدولة القومية .وإن تلك الأبعاد والعناصر جميعها تعد من المتطلبات الأساسية

---

[1] : أحمد بناسي،" أصول الحكم في الإسلام وموقفنا من قيم الحداثة الغربية" **مجلة الدراسات الإسلامية**، العدد4 ، ، شوال(59، 1424 ه-ديسمبر 2003 ،ص58

[2] : سورة الشورى ، الآية 38.

[3] : سورة آل عمران ، الآية 159 .

[4] : محمد ،محفوظ، **الإسلام ورهانات الديمقراطية ،من أجل إعادة الفعالية للحياة السياسية والمدنية** ،لبنان:المركز الثقافي العربي ،د. س ، ص205 .

والجوهرية للديمقراطية .هذه الأخيرة تستلزم هي الأخرى مجموعة من المبادئ تقوم عليها كالتعددية الحزبية والتداول السلمي على السلطة وإشاعة الثقافة السياسية بين الجماهير ...كما تكفل الديمقراطية توسيع قاعدة الحقوق والحريات للمواطنين وتشمل الحقوق المدنية، والاقتصادية والسياسية.وعليه نستنتج أن التنمية السياسية والديمقراطية يرتبطان ارتباطا وثيقا، بل يكمل بعضهما بعضا في مواكبة وتزامن واحد، إذ هناك علاقة تبادل وتداخل مابين المفهومين فالتنمية السياسية تتحقق في السياق العام الذي توفره الديمقراطية من خلال تهيئة المناخ السياسي والاجتماعي والاقتصادي هذا من جهة ومن جهة أخرى تعتبر التنمية السياسية آلية من آليات تطبيق وتفعيل الديمقراطية.

وفي الأخير أن التنمية السياسية والديمقراطية هي مفاهيم أنتجا الغرب وطبقها وبعد روجها هناك، أقدموا(الغرب) على تصديرها خارج بيئتها التي أنتجتها واستهدفوا بذلك الدول النامية التي كانت آنذاك– ولازلت –تجتاز بظروف عصيبة وتصدعات في كل المجالات من جراء مخلفات الاستعمار الغربي في الدول النامية. وقد لاقت النماذج الغربية صدى لها في الدول النامية هذه الأخيرة وجدت ضالتها فيها وسعت إلى تطبيقها وترسيخها دون مراعاة للظروف الداخلية التي تمر بها دولها وقد كان ذلك إيذانا بحدوث تغيرات على كل الأصعدة في هذه الدول التي ما فتأت ترمم ما حطمه الاستعمار حتى وجدت نفسها في مواجه مع النماذج الغربية التي تحمل أفكار دخيلةعن مجتمعاتها لا تتماشى ومعتقداتها وثقافتها.

الفصل الثاني

خصوصية طرح التنمية السياسية في دول المغرب العربي

مدخل:

تجدر الإشارة إلى أنه ليس المقصود من هذه الدراسة استعراض أنظمة الحكم في المغرب العربي ، لكن سوف نحاول الوقوف عند أهم السمات والقواسم المشتركة ما بين دول المنطقة .فهذه الدول فضلا عن انتمائها للعالم الثالث وللعالم العربي والإسلام على وجه التحديد تنتمي انتماء أكثر تخصيصا لإقليم المغرب العربي، مما يعني أن المغرب العربي يشكل ذاتا حضارية لها خصوصياتها وتميزها وسط دول العالم الثالث عامة والدول العربية على وجه الخصوص .وهذا ما سوف نعالجه في المباحث التالية:

المبحث الأول :دعائم ومقومات الوحدة المغاربية.

المبحث الثاني :اتحاد المغرب العربي كآلية لتجسيد الوحدة المغاربية.

المبحث الثالث :لمحة عن نماذج التنمية الاقتصادية في دول المغرب العربي.

المبحث الرابع :طبيعة الأنظمة السياسية في دول المغرب العربي.

المبحث الأول :دعائم ومقومات الوحدة المغاربية

إن الوحدة المغاربية أملتها عدة معطيات جغرافية وتاريخية وكل منها كان لها تأثيرها على خصوصية وحدة دول المغرب العربي وهذا ما سوف نوضحه في هذا المبحث من خلال التطرق إلى العناصر التالية:

أولا :المعطيات الجغرافية والمقومات الاقتصادية لدول المغرب العربي

ثانيا : الخلفية التاريخية والثقافية لدول المغرب العربي.

أولا :المعطيات الجغرافية والمقومات الاقتصادية لدول المغرب العربي: قبل الخوض في إبراز المؤهلات الجغرافية والاقتصادية التي تزخر بها دول المغرب العربي يفترض علينا أن نتعرض إلى:

1-**تحديد مصطلح المغرب** :إن المغرب مصطلح لغوي قصد به الكتاب العرب الاتجاه الأصلي الذي يحدد مغرب الشمس، على عكس المنطقة الواقعة في شروق الشمس والتي تسمى تبعا لذلك بالمشرق [1] . كما جاء مصطلح المغرب العربي من التسمية العربية جزيرة المغرب (وهي تسمية أطلقها الجغرافيون

[1] - الصادق ، الخوني "من ملامح شخصية المغرب العربي :العصور الوسطى "**سلسلة الدراسات الاجتماعية**، العدد 09 ،1983 ، ص 59-60 .

العرب على المنطقة الممتدة من ليبيا إلى المغرب الأقصى) [1] ، ورغم أن المنطقة عرفت منذ آلاف السنين باسم المغرب إلى أنه لم يكن الاسم الوحيد حيث أطلق عليها عدة تسميات وهي : بلاد البربر، الشمال الإفريقي، المغرب الإسلامي المغرب العربي، وقد اتخذ مؤخرا صيغة جديدة حيث تسمى المغرب العربي الكبير.

2- الموقع الجغرافي لإقليم المغرب العربي : يقع المغرب العربي في شمال قارة إفريقيا ويطل على البحر الأبيض المتوسط الذي يحده شمالا بساحل طوله 4837 كم وعلى المحيط الأطلسي غربا بساحل طوله 3146كم . ويحده من الشرق مصر والسودان، ومن الجنوب دول الساحل الصحراوي *وتبلغ مساحة المغرب العربي الكبير (الدول الخمسة + الجمهورية العربية الصحراوية 6062941 كم2) [2].

وتكتسي دول المغرب العربي مميزات طبيعية متجانسة فوحدة تضاريسها ظاهرة للعيان إذ تتميز تضاريس كل من الجزائر والمغرب وتونس بوجود سلسلتين جبلتين هما : الأطلس التلي في الشمال والأطلس الصحراوي في الجنوب . أما لبيا وموريتانيا فيعتبران بلدان صحراويان أساسا هذا إضافة إلى مجموعة السهول الداخلية التي تفصل بين الأطلس التلي والأطلس الصحراوي، وكذا وجود السهول الساحلية الممتدة على طول السواحل الشمالية والغربية المحاذية لكل من البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي على التوالي ، أما على المستوى المناخي فيتجانس المجال المغاربي ويتميز بالتنوع في الوحدة نظرا لاتساعه الكبير حيث يسيطر مناخ البحر الأبيض المتوسط في الشمال بينما يتميز الجنوب بالمناخ الصحراوي [3].

وعليه فإن إقليم المغرب العربي، مثلما وصفه" د.مصطفى الفيلالي " أنه " **متسع جغرافي متصل المفاصل، متجانس الخصائص المناخية والسمات الطبيعية ،متكافئ في الموارد ومنابع الرزق، متجانس العمران، ومتقارب في الملامح البشرية، يشكل على الضفاف الجنوبية من سواحل الحوض الغربي للبحر المتوسط جبهة عمرانية عريضة في أفق حضاري موصوف، ويمتد على خطوط المواصلات التجارية وعلى طرق الترابط الاجتماعي والتفاعل الثقافي بين الشمال والجنوب، ومن الغرب إلى الشرق ،فيكسب الجهة المغاربية موقعها هذا عمقا إفريقيا إلى جانب امتدادها العربي الإسلامي**

[1] - عبد الحميد ، إبراهيمي، **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية**، ط 1 ، بيروت :مركز الدراسات الوحدة العربية، ديسمبر 1996 ، ص 27 .

1 -جمال عبد الناصر ، مانع ، **اتحاد المغرب العربي :دراسة قانونية سياسية**، الجزائر :دار العلوم للنشر والتوزيع، 2004 .، ص 22.

1-عبد الحميد ، إبراهيمي ، مرجع سابق ، ص28 -29.

ومجاورتها لمشارف الغرب الأوربي فينطبع العمران البشري فيها بملامح التجانس والتقارب الثقافي والتمازج الاجتماعي .[1]"

إن مقولة " د.مصطفى الفيلالي " تشير إلى أن منطقة المغرب العربي ساحة مفتوحة لأنماط ثقافية مختلفة هذا ما أدى إلى وجود ثراء ثقافي أهداه الموقع الجغرافي لإقليم المغرب العربي من خلال الامتداد على القارة الإفريقية والتواصل مع العالم الأوروبي والعالم العربي الإسلامي بالإضافة إلى أنه يقع في بقعة ترابية متماسكة (لا توجد حواجز طبيعية، جبال أو بحار) .وهذا يجعل منها تشكل وحدة متجانسة جغرافيا ومتصلة فيما بينها مما سهم في تشديد أواصر الوحدة بين دول الإقليم ،خاصة أثناء الفترة الاستعمارية حيث أخذت فكرة المغرب العربي في تلك الفترة شكل الأمة المغربية [2] .

أما عن **المقومات الطبيعية :** فإن جنوب المغرب العربي يسخر بثروات باطنية هامة إذ هناك مخزون هام ووافر من النفط والغاز الطبيعي خاصة في ليبيا والجزائر وتونس بالإضافة إلى مناجم الحديد والفسفات الموجودة في موريطانيا والمغرب الأقصى إذ يحتل المغرب العربي المرتبة الأولى عالميا في إنتاج الفوسفات، هذا علاوة على الثروات التي يتوفر عليها الساحل المتوسطي والأطلسي. كما أن القطاع الزراعي في دول المغرب العربي له مكانته الخاصة حيث تشكل الأراضي الصالحة للزراعة ما نسبته % 3.7 .[3]

لكن رغم تلك الإمكانيات المعدنية والنباتية المتواجدة في إقليم المغرب العربي إلا أنها ليست مستغلة بالقدر الكافي ولم تحظ بالمستويات الاستثمارية اللازمة .وإن كل هذه المعطيات الجغرافية والاقتصادية تعتبر من مؤهلات الوحدة المغاربية إذ الامتداد الجغرافي الواسع والتنوع المغاربي في الموارد الأولية لمؤشر على ضرورة توطيد أواصر الوحدة المغاربية على أكثر من صعيد خاصة في ظل وجود عدة قواسم مشتركة ما بين شعوب المنطقة وقد تجسدت مظاهرها أثناء فترة الاستعمار الأوربي للمنطقة. وعليه فالمغرب العربي لا يزخر بالمؤهلات الطبيعية فحسب بل له موروث تاريخي وثقافي ضارب في أعماق شعوب المنطقة.

ثانيا : الخلفية التاريخية والثقافية لدول المغرب العربي:

---

[1] -مصطفى ،الفيلالي ،**المغرب العربي ،نداء المستقبل** ،ط 3 ،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربة ،ماي 2005 ص19 .

[2] - ثناء فؤاد عبد الله، " التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي : قضايا أساسية "في أحمد، منيسي وآخرون(**.التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، مصر :مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004 ،ص

[3] عبد الحميد ، إبراهيمي ، مرجع السابق، ص 30

مثلما كان للجغرافيا اثر في تشكيل هوية مميزة لدول المغرب العربي، فإن للموروث التاريخي هو الآخر دورا هاما ومماثلا في ذلك .إذ رغم محاولات الغزو الأوروبي لفك أواصر الوحدة بين شعوب المنطقة وتجزئة الكيان المغاربي، إلا أن الوحدة المغاربية كانت فوق كل اعتبار وهذا نظرا للدعائم التالية:

1-**إرث الدولة المخزنية في المغرب العربي** :قبل الخوض في الحديث عن التراث المخزني نرى من الأولوية الوقوف عند التعريف بمفهوم المخزنية ومجموعة مفاهيم الأخرى المرتبطة به. وعليه **فمفهوم المخزنية :** يشير إلى نطاق الولاء للسلطة السياسية المباشرة حيث تمتد هذه السلطة وتمارس وظائفها الردعية والجنائية بشكل مباشر وفعال، والمخزن هو تعبير فعلي ومجازي عن بيت المال الذي كانت السلطة السياسية تضع فيه ما تجمع من ضرائب وحبوس وإتوات نقدية وعينية من أولئك الخاضعين لها مباشرة سواء كانوا أفرادا أو جماعات أو قبائل .ومفهوم بلاد المخزن في هذا الإطار هو مفهوم نسبي، فحيث تكون السلطة السياسية المركزية قوية وقادرة، يتسع نطاق بلاد المخزن، وحيث تضعف هذه السلطة يضيق نطاق بلاد المخزن إلى أن يقتصر أحينا على العاصمة أو المدينة مقر الجماعة الحاكمة[1] .

والمفهوم المضاد لبلاد المخزن هو بلاد **السيبة:** ويشير إلى المناطق التي يختفي فيها أثر السلطة المركزية تماما، وحيث لا تستطيع ممارسة أي وظيفة ردعية أو جبائية، وأقصى ما تطمح إليه السلطة في هذه البلاد هو استمرار الولاء الرمزي، وقد تطور هذا المفهوم من معناه المكاني المباشر ليطلق مجازا على أي تمرد ضد السلطة المركزية أي أن اللفظ أصبح مرادفا للتمرد على السلطة .

وبين منطقتين(المخزن والسيبة) توجد منطقة وسطى (شبه مخزنية) تمارس فيها السلطة المركزية معظم وظائفها بشكل غير مباشر أو بشكل جزئي [2].

ويستمد نظام المخزن مصدره من مبادئ القانون العام العربي والإسلامي التقليدي الذي نشأ وتطور في المشرق العربي مع الحكم الوراثي للخلافة الأموية ثم الخلافة العباسية قبل أن يستوطن بالمغرب العربي مع عهد الدولة الإدريسية والدول المتعاقبة على الحكم بأقاليم المغرب العربي .ولقد ظلت إدارة المخزن لعهود طويلة إدارة حكم وسلطة شبه مطلقة يتوفر عليها السلطان في تدبير وتصريف شؤون الرعايا، إلا أن هذه المؤسسة الضاربة في القدم نهجت سياسة الانفتاح والتفاعل ثم التطور مع متطلبات العصر تارة، والانكماش والجمود في فترات الانحطاط والتأخر الذي واكب انقراض الدولة الحاكمة تارة أخرى[3] .

---

[1] : سعد الدين، إبراهيم، وآخرون ، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي (ط1 ، لبنان : مركز الدراسات الوحدة العربية ، أكتوبر 1988 ، ص112 .

[2] نفس المرجع الأنف الذكر، ص112

[3] : مصطفي، الكثيري، **الخصوصية التاريخية والحضارية لبلدان المغرب العربي ومدى إنعكساتها على التنمية الإدارية** ، الأردن :المكتبة العربية للعلوم الإدارية ، 1986 ، ص 22.

إذ فقد تقلص دور المخزن لصالح مشروع جديد ، وهو مشروع المجال السياسي الإداري –ترابي .وإن المغزى الذي يريد أن نصل إليه في سياق 'هذا العرض الوجيز عن الإرث المخزني الذي هو أن المغرب العربي يتوفر " على تراث دولتي[1]" مما يعني أن له مفاهيمه المحلية الخاصة والدالة على نوعية العلاقات بين السلطة ورعاياها على مختلف الأقطار هذا من جهة ، ومن جهة أخرى نريد أن نوضح أن المغرب العربي ليس موحدا ومندمجا على الصعيد النظري والتشريعي فحسب بل حتى على الصعيد الميداني، وتعتبرالتقاليد السياسية الموروثة عن الدولة المخزنية أكبر دليل على ذلك.

2–مقومات الهوية المغاربية:

– **أصل السكان :** لقد تعاقبت عدة حضارات على بلاد المغرب العرب ،إفريقية رومانية، بيزنطية وإسلامية عربية وصولا إلى الغزو الأوروبي إلا أن السكان الأصليون . هم البربر وهو اسم أطلقه الإغريق على من يتكلمون بلغة غير لغة الإغريق ،أما البربر أنفسهم فيطلقون على أنفسهم اسم" الأمازيغ " وهو يعني في لغتهم" الأحرار ."فالبربر هم سكان المغرب العربي الأصليون قبل الفتوحات الإسلامية ،فحسب دراسة الباحث" سعد الدين إبراهيم " التي أجراها في تسعينات القرن العشرين حول إحصاء البربر ونسب تواجدهم على مستوى دول المغرب العربي توصل إلى أن عددهم يفوق 15 المليون نسمة ،أي ما يوازي خمس سكان الإقليم فهم يشكلون % 30 من سكان المغرب الأقصى وما بين 20–25 بالمئة في الجزائر إضافة إلى توزعهم في عدة قرى بالجنوب التونسي وفي الركن الجنوبي الغربي من ليبيا [2]. وبعد الفتح الإسلامي اختلط البربر بالعناصر العربية المهاجرة مما أدى إلى انتشار اللغة العربية، والدين الإسلامي في بلاد المغرب العربي.

–**الدين الإسلامي:** إن تشبث سكان المغرب العربي بلغتهم البربرية وعاداتهم وتقاليدهم القديمة لم تمنعهم من الدخول في الإسلام بالرغم من أن انتشار الإسلام ببلاد المغرب قد استغرق وقتا طويلا يزيد عن ثلاثين سنة (على عكس فتح بلاد الشام ومصر ثلاث سنوات والعراق أربع سنوات ،بلاد فارس سبع سنوات) حيث ارتد المغاربة أكثر من اثنان وسبعون مرة وهذا يؤكد قول" عمر بن الخطاب " لما خاطب

[1] : لمزيد من التفاصيل راجع(:
-4رحمة، بورقية، **الدولة والسلطة والمجتمع : دراسة الثابت والمتحول في علاقة الدولة بالقبائل بالمغرب**، ط1 بيروت :دار الطليعة للطباعة والنشر، فيفري 1991، ص23
-محمد عبد الباقي، الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي** ، ط 3 ، لبنان :مركز دراسات الوحدة العربية 1999 -34.، ص 13-34 .

[2] : :سعد الدين، إبراهيم وآخرون، مرجع سابق، ص 19 .
*: لقد اعتنق المغاربة الدين الإسلامي،عن اقتناع و إعجاب بمبادئه، وليس طمعا في الغنائم التي تجلبها الغزوات والتنصل عن أداء الجزية. ،مثلما يروج له المستشرقون.

جنده " **إياكم وإفريقيا فإنها فرقت المسلمين**" لكن بعدما تأكد المغاربة من أن الدين الإسلامي ليس بإيديولوجية لسلطة خارجية، اعتنقوه ودافعو عنه رغم اطلاعهم الجزئي عليه * .

وقد تبنى المغاربة المذهب المالكي، المخلص في جوهره للقرآن والسنة، النافر من كل تأويل، ولعل هذا المذهب كان أقرب إلى نفوس المغاربة الذين يخشون الخوض في متاهات الجدال والابتعاد عن أراء الخوارج والمعتزلة .وبذلك انتشر" مذهب مالك بن أنس حتى أصبح يحكم غيابيا إفريقية بموطئه ومخلصيه[1] . وهكذا ظلت البلاد المغاربية تدين بالدين الإسلامي إلى يومنا.

-**اللغة :** لقد كانت اللغة البربرية هي السائدة في البلاد المغاربية قبل الفتح الإسلامي وهي لغة شفوية لا توجد طريقة ولا حروف لكتابتها بالرغم من بعض المحاولات [2] أما بعد الفتح الإسلامي فقد اختلط السكان الأصليون بالعناصر العربية المهاجرة (من اليمن والحجاز، وكذا مهاجرين بني هلال، وبني سليم..) إن هذا الاختلاط نتج عنه الانتشار الواسع للغة العربية على حساب اللغة البربرية التي تقلصت في بعض المناطق وهذا باعتبار أن اللغة العربية هي لغة القرآن، فهي إذن لم تقترن بفكرة إيديولوجية أو استعمارية (على عكس اللغة اللاتينية والقرطاجية) ومن ثم أصبحت اللغة العربية لغة رسمية في العلم والإدارة وما تجدر الإشارة إليه أن التعريب لم يكن بصفة قصرية إذ ترك للسكان كل حرياتهم في استعمال لهجاتهم المحلية التي لازالت حية إلى يومنا هذا في جل أقطار المغرب العربي.

وعليه وانطلاقا مما سبق ذكره نخلص إلى أن هذا التمازج ما بين الأصل البربري والدين الإسلامي واللغة العربية [3] ، نتج عنه تكون هوية مغاربية مميزة ومتماسكة، وقد تجسد ذلك إبان فترة الاحتلال الأوروبي للبلاد المغاربية ،فقد تطوع التونسيين مثلا في حرب الجهاد الليبي عام 1911 وكذا مع الثورة الجزائرية .

كل هذا جعل من " دكتور عبد الباقي الهارماسي " يقول": **إن المجتمعات المغربية مندمجة بطريقة غير موجودة في المشرق فهي إسلامية، مالكية متجانسة على الصعيد الديني والمذهبي... ولا نجد تميز بين البعد العربي والبعد الإسلامي، وأكثر من ذلك فالمغرب العربي ينتمي بطريقة حضارية لا تقبل التقسيم... والتطور التاريخي في المغرب جعل من الوطنية لغة النقاشى والحوار، وهذا يعني ولاء الناس للدولة** [4]"

---

[1] : :الصادق الخوني، مرجع سابق نص63

2:Camille ,Lacoste et Dujardin , « littérature berbères :des trésors d'oralité », **Maghreb** paris :édition la découverte ,1995 ,p180-181.

[3] : لمزيد من التفاصيل راجع:

-Mohammed, Arkoun, « aux origines des cultures maghrébines », **maghréb** ,op.cit ,p83-84.
-Rochedy ,Alili ; « l'histoire de l'hislam au maghréb » op.cit ,p128 -129.

4: محمد عبد الباقي الهرماسي ، " الوعي القومي في المغرب العربي " في مصطفى الفيلالي وآخرون، مرجع سابق (.ص 73.

-**وحدة المصير المشترك** :في دراستنا لوحدة المصير المشترك نستحضر بعض المشاهد الوحدوية التي عرفتها المنطقة خلال مختلف الأزمنة إذ كانت المحاولات الوحدوية الأولى في عهد الملك البربري"ماسينيسا "ثم " يوغرطا "وفي الفترة الأولى للحكم الإسلامي وانتهاء بالمحاولات التي قام بها الفاطيميون بتأسيس الدولة الفاطيمية والمرابطون بتأسيس الدولة المرابطية والموحدون أثناء قيام الدولة الموحدية وفي الأخير الانضمام إلى الخلافة العثمانية [1].

إن مختلف المحاولات الوحدوية باءت بالفشل في وقت مبكر، ولكن على إثر الغزو الأوروبي للأراضي المغاربية حيث بسطت فرنسا سيطرتها على الجزائر لمدة 132 سنة (1880-1962) وعلى تونس 75 سنة (1881 – 1956) و الاحتلال الفرنسي والاسباني على المغرب الأقصى لمدة 44 سنة (1912 – 1956) و الاحتلال الايطالي ثم الادارة البريطانية و الفرنسية على ليبيا لمدة 40 سنة (1911-1951) والاحتلال الفرنسي لموريطانيا 57 سنة (1903 -1960) .

وخلال هذه الحقبة الاستعمارية التي عاشتها دول المغرب العربي فقد تمخضت فيها فكرة الوحدة المغاربية .التي تعود إرهاصاتها الأولى حسب عدد من المفكرين *إلى أواخر القرن 19 أثناء الفترة الاستعمارية لدول المغرب العربي، ولقد كان علي باش حمية (أحد مناضلي الحركة الوطنية التونسية) أول زعيم فكر في ضرورة توحيد المغرب العربي في ميدان الكفاح وهذا ما أكده في برلين عام وفي عام 1923بباريس تأسست جمعية" نجم شمال إفريقيا " من أجل إغاثة 1915 [2] العمال المغاربة، لتتحول في مارس 1926 إلى جمعية سياسية تعمل للدفاع عن كيان المغرب العربي، عبر جريدة" الأمة "التي يرأسها مصالي الحاج أحد زعماء الحركة الوطنية الجزائرية .

كما تأسست جمعية" طلبة شمال إفريقيا المسلمين" التي طالبوا من خلالها في المؤتمر الخامس المنعقد بتلمسان في نوفمبر " 1935 بتوحيد التعليم "في دول المغرب العربي، الذي من شأنه أن يخلق الوعي بالوحدة الوطنية والهوية المغاربية .ومما جاء في البيان الصادر عن المؤتمر "**: ويجب أن لا يقال أننا نعمل على إنشاء وحدة منفصلة ،كلا وألف كلا ،إننا لا نعمل إلا على بعث وحدة عتيدة سجلها التاريخ وهو ضامنها** " [3].

---

[1] : :لمزيد من التفاصيل راجع :
- .إبراهيم، فرغلي، **تاريخ الدولة المستقلة في المغرب العربي** ، ط1 ، مصر :المكتبة التاريخية ، 2006 ، ص39
*: من بين هؤلاء المفكرين، علال الفاسي، مصطفى الفيلالي، محمد عابد الجابري.

[2] :علال، الفاسي ،**الحركات الإسلامية في المغرب العربي** ،المغرب : دار الطباعة المغربية، دس ،ص 44

[3] : محمد عابد الجابري " فكرة المغرب العربي أثناء الكفاح من أجل الاستقلال."في محمد عابد ،الجابري وآخرون **وحدة المغرب العربي**، ط1 ، بيروت: مركز دراسات العربية المتوسطية ،جانفي 1987 ص 18- 19

انعقد المؤتمر على الأراضي المحتلة، أخذت فكرة المغرب العربي رواجا أكبرا حيث انتقلت من مستوى التنظيم إلى التأسيس للوعي المغاربي، الذي تجسد من خلال تأسيس عدة جمعيات تدعو للوحدة المغاربية ومناهضة الاحتلال الأوروبي . نذكر منها على سبيل المثال– لا الحصر–جمعية الشباب الشمال الإفريقي(1936) . حزب الشعب الجزائري (1937)كما ظلت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين منذ تأسيسها عام1928 تبث الوعي القومي العربي والإسلامي .ومع إنشاء الجامعة العربية عام 1945 وجدت الحركات المغاربية فضاء رحبا للتأكيد على الوحدة والتضامن المغاربيين ولقد تجسد ذلك بانعقاد " مؤتمر المغرب العربي "ما بين 15 و 22 فيفري عام 1947 ، من قبل القادة الوطنيون (الجزائريون والمغاربة والتونسيين) وبحضور الأمين العام للجامعة العربية رافعين شعار الوحدة في وجه الاستعمار اللاتيني، وهكذا فقد تم تكوين " مكتب المغرب العربي بالقاهرة ."ثم تشكيل " لجنة تحرير المغرب العربي " في ديسمبر 1947 برئاسة الزعيم المغربي عبد الكريم الخطابي .وقد برهنت فكرة المغرب العربي عن فعاليتها في ميدان النشاط السياسي وأصبحت بمثابة إطار مرجعي للحركات التحريرية المغاربية حث انطلقت ثورة " الفلاجة "في تونس في أوائل 1954 ، وفي نفس السنة انطلقت حركة الفداء بالمغرب واندلاع ثورة التحرير بالجزائر في أول نوفمبر1954 [1].

وعليه فإن فكرة الوحدة المغاربية رافقت مسار الكفاح الوطني طيلة فترة الاستعمار إلى أن حققت جل دول المغرب العربي استقلالها، ما عدا الجزائر، ولقد تجسدت أواصر الوحدة بين دول المغرب العربي من خلال الدعم المادي والمعنوي لحركات التحرير الجزائري، كانت حوادث ساقية سيدي يوسف عام 1958 ، دليل واضح على ذلك .وكذا من خلال انعقاد لقاء طنجة في أفريل 1958 الذي عمل على تأييد الكفاح الجزائري من أجل نيل استقلالها.[2] إذ يعتبر لقاء طنجة بمثابة ميلاد رسمي لفكرة المغرب العربي حيث انعقد" مؤتمر الوحدة "ما بين 27 و 30 أفريل 1958 بمدينة طنجة المغربية، بحضور قادة الأحزاب السياسية المغاربية، حزب الاستقلال الحاكم في المغرب، وقادة الحزب الحر الدستوري التونسي، وأعضاء من قيادة جبهة التحرير الوطني الجزائري، ولقد توصلوا في اجتماعهم هذا إلى مجموعة من التوصيات وهي:

–مساندة الثورة الجزائرية والدعوة إلى تشكيل حكومة مؤقتة لها.

–استنكار الإعانات الغربية ضد الجزائر.

---

[1] : نفس المرجع الأنف الذكر، ص19 -20 .

[2] : مصطفى الفيلالي، " مفهوم المغرب العربي : تطوره وتصورا وممارسة وعلاقاته بالوعي القومي "في مصطفى الفيلالي وآخرون، **تطور الوعي القومي في المغرب العربي**، مرجع سابق، ص12

-الدعوة إلى تصفية بقايا الاستعمار بدول المغرب العربي المستقلة.

- التأكيد على ضرورة توحيد المغرب العربي [1]

ومن أجل تطبيق تلك التوصيات فقد أوصت الأحزاب المشاركة على ضرورة إقامة فيدرالية مغاربية وإنشاء مجلس نواب مشترك وهيئة تنفيذية وقفية، ورفعت هذه التوصيات إلى رؤساء البلدان المغربية بما فيها ملك ليبيا، حيث تمت المصادقة عليها. يتضح لنا مما سبق أن دول المغرب العربي تعرف تجانس كبير على مستوى الهوية المغاربية رغم محاولات القوى الاستعمارية تفكيك وتشتيت هذه الوحدة وقد اتضح ذلك في:

3-مساعي القوى الاستعمارية الأوروبية في تفكيك الوحدة المغاربية: ما انفك القوى الاستعمارية منذ دخولها للبلاد المغاربية على تطبيق مبدأ" فرق تسد" سواء على المستوى المجتمعي داخل الدولة أو على المستوى القطر المغاربي ككل .

-**على المستوى المجتمعي:** فقد عملت الإدارة الاستعمارية ،من خلال جهود المدرسة الكولونيالية والمدرسة التجزئية إلى المبالغة في تغذية الفوارق الوهمية بين المجموعات التي تكون النسيج الاجتماعي المغاربي، وهذا في شكل ثنائيات عرب – بربر ،بادية – مدينة شرع- عرق [2]، وفي كل حالة إشارة إلى وجود تعارض ما بين الثنائيات لتشتيت الكيان المغاربي ومن أجل تبرير الوجود الاستعماري في بلاد المغرب فقد اعتبرت ،المدرسة الكولونيالية أن البربر هم من أصل أوروبي" آري " ولذا يجب تخليصهم من الغزو العربي ذوو الأصل الشرقي الشامي، وهذا ما دافع عليه رائدها ،كوتي " قائلا ":" **أن بلاد البربر المغرب (لم تشكل يوما أمة أو دولة مستقلة ،لقد بقيت عبر العصور جزء من إحدى الإمبراطوريات وأن المغاربة ليسوا سوى مستعمرين أبديين لم يتمكنوا يوما أن يكونوا أسيادا على أرضهم**" [3]

كما توصلت المدرسة الاستعمارية من خلال بحوثها الميدانية لقرى وقبائل المغرب العربي إلى وضع "نظرية الأنصاف الشهيرة" ، والتي تذهب إلى أن النظام الاجتماعي يتكون من

الوحدات التالية" :اللف (في المغرب الأقصى) ، و"الصف (في الجزائر وتونس) ، وهذه الوحدات هي في صراع دائم حيث ينفي بعضها البعض بلعبة: الأحلاف [4]،هذا من جهة ومن جهة أخرى فقد خلق الاحتلال الأوروبي ازدواجية ثقافية وحضارية في دول المغرب العربي بسبب استخدام اللغة الفرنسية، خاصة كلغة رسمية لتدريس على حساب اللغة العربية، وهذا أدى خلق هوة بين أجيال العهد الاستعماري

---

1 : محمد عابد الجابري، " فكرة المغرب العربي أثناء الكفاح من اجل الاستقلال "، مرجع سابق ، ص،21 -22

2 : ثناء فؤاد ، مرجع سابق ، ص 23.

2 : محمد المباركي ،دار" بعض المعطيات حول الدولة والمجتمع خلال المغرب القديم ،بير سلامة ، وآخرون، **جدلية الدولة و المجتمع بالمغرب** ط2 لمغرب : إفريقيا الشرق ، 1994 ، ص117 .

3 : محمد عبد الباقي، الهرماسي ،**المجتمع والدولة في المغرب العربي** مرجع سابق ،ص 14 .

(ذي الثقافة الأوربية) وبين أجيال الاستقلال ذوي الثقافة العربية الإسلامية بسبب سياسة التعريب التي انتهجتها جل دول المغرب العربي ، أما عن سياسة فرنسا اتجاه الدين الإسلامي داخل البلاد المغاربية فكانت ذات اتجاه صليبي، حيث في إطار ما أطلق عليه" السياسة البربرية لفرنسا في المغرب "فقد تم إصدار الظهير البربري " بتاريخ 16 ماي 1930 ، ومحتوى هذا الظهير هو تطبيق العرف المحلي بدل الشريعة الإسلامية، ويقضي بوجوب احتكام البربر في أمور معاملاتهم) بيع ،زواج (... إلى العرف السائد في بلاد المغرب تميزا لهم عن العرب الذين يحتكمون إلى الشرع الإسلامي [1] ، ومن هنا يتأتى لنا أن الغزو الأوروبي لم يكن يسعى إلى استنزاف ثروات المغرب العربي فحسب، بل علاوة على ذلك كان يسعى إلى إفراغه من محتواه الحضاري والثقافي ، وطمس الهوية المغاربية وزعزعة استقراره من خلال دعوة الفصائل البربرية إلى الانفصال [2] وقد سعى لتجسيد ذلك بشتى الوسائل والأساليب طيلة فترة الاحتلال وما بعد الاستقلال أين أخذت إرهاصات أزمة الهوية في دول المغرب العربي، في الظهور وتمثلت أقوى مظاهر المعارضة ومطالب الهوية في المغرب العربي في جانبين أساسيين هما: الإسلام السياسي والأمازيغية ومطالب الهوية.

– **على مستوى القطر المغاربي** :لقد عمل الاحتلال الأوروبي خاصة فرنسا إلى إثارة مسألة الحدود التي استفحلت بعد الاستقلال وهذا التفكيك وحدة المغرب العربي ومن ثم تهديد الوعي المغربي .حيث كان خلاف جزائر – مغاربي، جزائري تونسي، وخلاف ليبي– جزائري وتونسي–ليبي، وخلاف مغربي موريطاتي.

وعليه فإن مسار الوحدة المغاربية بعد الاستقلال قد تعثر نتيجة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي كان يمر بها المغرب العربي إضافة إلى أوضاع البيئة الخارجية التي كانت تعمل فيها الأنساق السياسية المغاربية. حيث عرف العالم آنذاك جملة من المتغيرات تمثلت خاصة في التكتلات الدولية والإقليمية، مما فرض على الدول المغاربية التفكير بجدية بضرورة إيجاد ميكانيزم جديد لتفعيل وحدتها وهذا مسايرة لما يحدث حولها ومن ثم تم إنشاء إتحاد المغرب العربي.

المبحث الثاني :اتحاد المغرب العربي كآلية لتجسيد الوحدة المغاربية.

مثلما سلف وأن ذكرنا أن دول المغرب العربي تجمعها عدة قواسم جغرافية وتاريخية واجتماعية وهذا يؤهلها أكثر للوحدة والتكتل، ولذلك فقد عكفت الدول المغاربية لتوحيد مسعاها التنموي بحيث طرحت عدة

[1] : محمد عابد، الجابري" يقظة الوعي العروبي في المغرب مساهمة في نقد السوسيولوجي الاستعمارية " ، في مصطفى الفيلالي وآخرون ،مرجع سابق ،ص 39-40 .

[2] : طلعت أحمد ،مسلم ،**الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي** ،بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ، 1994 ،ص231 .

مخططات ومشاريع في مختلف المجالات تتعدى المستوى القطري للدولة لتعم كل الإقليم المغاربي .ومن أجل ذلك فقد تم إنشاء اتحاد المغرب العربي تتويجا لمختلف التجارب الوحدوية التي سبقت الإعلان عن ميلاد اتحاد المغرب العربي وعليه فإن عناصر الدراسة في هذا المبحث تكون كالآتي:

أولا :التجارب الوحداوية لبلدان المغرب العربي 1964 -1988

ثانيا :إنشاء إتحاد المغرب العربي : المبادئ والأهداف:

أولا : التجارب الوحداوية لبلدان المغرب العربي : 1964 -1988 في دراستنا لتلك التجارب يمكن أن نميز بين مرحلتين:

- **مرحلة الاندماج الاقتصادي 1964 -1975** : وكان أول **اجتماع** بين **وزراء** المغاربة في **أكتوبر 1964**بتونس .واتخذوا فيه جملة من القرارات تتعلق بالمبادلات التجارية والتصنيع الجهوي والعلاقات المغاربية مع السوق الأوربية المشتركة والتأكيد على أولوية وأفضلية المبادلات التجارية بين دول المغرب العربي و وضع وتنسيق الإجراءات الجمروكية وسياسات التصدير.

وفي سبيل تحقيق ذلك فقد تم إنشاء مجلسا مغربيا لوزراء الاقتصاد ولجنة استشارية دائمة انبثقت عنها حوالي عشرين لجنة قطاعية مختصة [1]. وتلاه **اجتماع ثان** في نوفمبر1964 بمدينة طنجة وتقرر فيه . التنسيق بين المخططات الوطنية للتنمية بين مختلف الوحدات الصناعية .تمويل مشاريع التنمية وتوحيد السياسات في ميدان العمل والتكوين المهني .ثم انعقد **اجتماع طرابلس** في 27 ماي 1956 ، وتمحورت نقاشاته حول صناعة الفولاذ، وقطاع التأمين والموصلات، وكذا تنسيق سياسات التصدير مع الحلفاء – وتنظيم الإحصاءات الصناعية .وجاء اجتماع الجزائر في 11 فيفري 1966 ، مؤيد التوصيات السابقة، إضافة إلى التوصل لاختيار العاصمة التونسية مقر اللجنة الاستشارية. وتعيين ممثلي الحكومات وكاتب اللجنة [2] **وفي 23 نوفمبر 1967** تم انعقاد ندوة بتونس من أجل ضبط مرحلة تجريبية لمدة خمس سنوات وإعداد اتفاقية ما بين الحكومات للتعاون الاقتصادي .**وفي 1970** بالرباط تم تقديم مشاريع ندوة تونس، حيث أثيرت حولها مجموعة من الاعتراضات الفنية، كمراقبة رأس المال وهيكل كلفة الإنتاج...لذلك تقرر إعادة النظر في تلك المشاريع **وتم في 21 ماي. 1975** عرض اتفاقية التعاون الاقتصادي ما بين الحكومات من قبل اللجنة الاستشارية، لكنها فشلت للمرة الثانية ومن ثم تقرر العودة إلى التعاون القطاعي، بعدما تعثر مسعى التعاون الاقتصادي (في كل المجالات الاقتصادية) لعدم

1 : مصطفى، الفيلالي، " مفهوم المغرب العربي :تطوره تصورا وممارسة وعلاقته بالوعي القومي"، مرجع سابق ص12-13 .

2 : مصطفى، الفيلالي، **المغرب العربي الكبير، نداء المستقبل**، مرجع سابق، ص23 -24 .

التوصل إلى وفاق حول صيغة هذا التعاون .وقد تم خلال هذه الفترة وضع مجموعة من المشاريع القطاعية المتمثلة خاصة في :مشروع الشراكة المغاربية للطيران مشروع القطار المغاربي :تونس– الدار البيضاء ومشروع الأدوية والمنتجات الصيدلانية . كما تم إنشاء مجموعة من المؤسسات المغاربية المشتركة بهدف تحقيق تلك المشاريع مثلا :مجلس وزراء الاقتصاد، اللجنة الاستشارية المغاربية القارة اللجان الفنية المختصة...الخ [1].

لكن محاولات الاندماج الاقتصادي المغاربي جوبهت بمجموعة من العوائق تمثلت خاصة في غياب تصور واضح لدى النخب السياسية المغاربية حول فكرة الوحدة المغاربية، مثلما عبر عنه د".مصطفى الفيلالي " فقر في التصور المستقبلي كما أن مرحلة البناء الوطني الذي شاهدته جل دول المغرب العربي بعد الاستقلال قد صرف الأنظمة المغاربية عن مشروع الوحدة، وهذا راجع إلى أن هذه الدول بعد الاستقلال دخلت بهيكلة وطنية في التنظيم والزعامة إذ كل قطر له عزته بثرواته وكفاحه بعيدا عن الأقطار الأخرى وهذا خلق مناخ انفصالي على مستوى الشعوب وعلى مستوى الحكومات .إضافة إلى ذلك تعتبر قضية الصحراء الغربية بؤرة التوتر في العلاقات مابين دول المغرب العربي. خاصة ما بين الجزائر والمغرب الأقصى .

و رغم تلك العوائق فقد أعلنت الدول المغاربية عن نياتها في إعادة الوحدة المغاربية إلى مسارها السابق من خلال التوقيع على مجموعة من المعاهدات فيما بينها والمتمثلة فيما يلي:

– **مرحلة المعاهدات المحورية 1983 –1988** : بعد الفراغ السياسي الذي شهدته الساحة المغاربية خلال الفترة الممتدة من 1975 إلى 1983 من جراء العوائق الأنفة الذكر وغيرها فقد دخل المغرب العربي طورا جديدا في حياته السياسية ابتداء من عام 1983 حيث تم عقد عدة اتفاقيات ومعاهدات ما بين دول المنطقة تمثلت في:

–**معاهدة الإخاء والوفاق 19 مارس: 1983** تمت بين تونس والجزائر ثم انضمت إليها موريطانيا في نفس العام ومن أهم ما جاء فيها ;الاعتماد على قاعدتي" الإخاء " و" حسن الجوار "وذلك لتعزيز التعاون الإيجابي بين دول المغرب العربي وكذا الامتناع عن تهديد أو استعمال القوة لتسوية الخلافات بين الطرفين المتعاقدين والامتناع عن الانضمام إلى أي حلف أو تكتل عسكري أو أي طرف أخر يهدد مصالح الطرف المتعاقد معه [2].

[1] : نفس المرجع الأنف ، ص 26 .
[2] : :لمزيد من التفاصيل راجع:

-**معاهدة وجدة لعام : 1984** أبرمت هذه المعاهدة ما بين المغرب وليبيا بجدة في13 أوت 1984 حيث تم بمقتضاها إنشاء " الاتحاد العربي الإفريقي "ومما احتوته هذه المعاهدة نذكر :احترام كلتا الدولتين سيادة الدولة الأخرى وعدم التدخل في شؤونهاالداخلية ، كما أن كل اعتداء تتعرض له إحدى الدولتين يعتبر اعتداء ضد الدولة الأخرى.

-**الوفاق المغاربي** :عرف المغرب العربي حركة ثنائية للتصالح والتآخي شملت كل من التصالح التونسي -الليبي، التصالح المغربي -الجزائري [1] ، فالتجارب الوحدوية السابقة أتاحت تقارب الآراء بين الدول المغاربية وأزاحت معظم العقبات التي عرقلت مسار الوحدة المغاربية، بحيث تولدت قناعة لدى قادة الدول الخمسة على ضرورة الدخول في شكل تنظيمي جماعي ألا وهو اتحاد المغرب العربي.

ثانيا :إنشاء اتحاد المغرب العربي:المبادئ والأهداف هناك مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية أدت إلى نشأت هذه المنظمة.

1-**العوامل الداخلية والخارجية لنشأة اتحاد المغرب العربي:**

1-1-العوامل الداخلية:إضافة إلى مجموعة الدعائم والمقومات التي شجعت دول هذا الإقليم على التقارب هناك مجموعة أخرى من الظروف الداخلية التي فرضت عليها إنشاء إتحاد المغرب العربي منها:

-التبعية الاقتصادية المتعددة الأبعاد إذ يعرف اقتصاد الدول المغاربية تبعية غذائية وتكنولوجية وأخرى مالية[2] وهذا ما أدى إلى عجز الدولة الوطنية عن تحقيق التنمية الشاملة وحماية أمنها، إذ أضحت مسألة التنمية الشاملة من أهم أهداف الدول المغاربية ولكن نظرا للوضعية الاقتصادية المتدهورة لتلك الدول فقد فرض على قادتها ضرورة التفكير في العمل التنموي الجماعي للرد على طلبات مجتمعاتها المتزايدة وضمان الاستمرار لأنظمتها في ظل وجود عدة تكتلات اقتصادية إقليمية ودولية.

-**العوامل الخارجية:** تتمثل ي-التوجه الدولي نحو الإقليمية إذ التكتلات الإقليمية منتشرة عبر أنحاء العالم سواء في الدول النامية أو الدول المتقدمة فهذه الأخيرة تسعى لتوسيع محيطها الإقليمي فنجد مثلا في أوربا الاتحاد الأوربي الذي يرغب في استغلال الإطار الإقليمي بإنشاء تكتل ما بين دول أوروبا ودول جنوب المتوسط [3] وفي هذه الظروف نشأ اتحاد المغرب العربي في عصر وصف بأنه عصر للتكتلات

جمال عبد الناصر، مانع، مرجع سابق، ص67 -70

1983م- /06/ . نص المعاهدة ، الجريدة الرسمية الجزائرية ، العدد 23 الصادر في04

-أحمد طالب، الإبراهيمي، " وحدة المغرب العربي :المصير الحتمي " ، **المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية** ، العدد1 الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 1986 ، ص09

2 : جلال ، بوعاتي، "الجزائر والمغرب...أو الإخوة الأعداء "جريدة **الجزائر نيوز**، العدد 246، 28 أكتوبر 2004 ص07.

[2] : علي عياد، كرير، " المحددات الداخلية والخارجية المؤثرة في مسيرة الإتحاد المغرب العربي "في محمد، عاشور (**التكامل الإقليمي والتنمية في إفريقيا،** طبعة1 ، القاهرة : معهد البحوث والدراسات لإفريقيا، 2005 ص200

[3] : نور الدين، حامد وبشير، بن عيشى ، " مبررات إقامة إتحاد المغرب العربي في ضل التحولات العالمية الراهنة في محمد، عاشور ، مرجع سابق، ص 151.

المتوسطة والكبيرة، أو مثلما يرى" الهادي بكوش "أن نزعة التكتل عند الدول أخذت تتنامى وأصبح الاندماج الاقتصادي الإقليمي يمثل لغالبية الدول كبيرها وصغيرها غنيها وفقيرها الحل الملائم للدفاع عن مصالحها ومواقعها في الأسواق الدولية [1]

-عامل الأخطار الأمنية والاستراتيجية الذي يهدد استقرار المنطقة خاصة بعد تعرض ليبيا لعدة هجمات متتالية من قبل أمريكا وكذا الآثار المترتبة على اعتبار مياه خليج" سرتا "مياهإقليمية ليبيا وهو ما تعارضه أمريكا .إضافة إلى الاعتداءات الإسرائيلية على تونس بسبب تواجد مقر الهيئة الفلسطينية بها ومجموعة التوترات والنزاعات ما بين موريطانيا والسنيغال، وليبيا وتشاد... الخ [2]

-ضف إلى ذلك فإن القضية الصحراوية تعد حجر الأساس لاسترجاع السلم والأمن في المنطقة إذ بحل هذه القضية في إطار اتحاد المغرب العربي يمكن سد ذرائع التدخل الأمريكي والأوربي في المنطقة [3]

-عامل تأزم العمل العربي المشترك خاصة بعد توقيع اتفاقية كامب ديفد سنة 1978 بين مصر وإسرائيل حيث ساد الانقسام والتصدع بين الدول العربية وتفجرت الحرب العراقيةالإيرانية وغيرها من المشاكل والأزمات التي أفقدت الجامعة العربية فعاليتها.

-**التوقيع على معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي:** لقد سبق التوقيع على هذه المعاهدة مجموعة من الأعمال التحضيرية إذ على هامش مؤتمر القمة العربية الطارئة المنعقدة بالجزائر من 08 إلى 10 جوان 1988تم إصدار **بلاغ زرلدة التاريخي** بعد إجراء عدة مقابلات ومحادثات جانبية بين القادة المغاربة . وبعد اجتماع اللجنة السياسية المغاربية يومي 13 و 14 جويلية 1988 بالجزائر خلصت إلى مجموعة من المقترحات والتوصيات تدعوا في مجملها على ضرورة الإتحاد المغاربي.

وفي 17 فيفري 1989 بمدينة مراكش بالمغرب الأقصى وبحضور قادة الدول الخمسة(*)

تم التوقيع على ثلاث وثائق وهي:

-إعلان عن قيام اتحاد المغرب العربي.

- -قرار المصادقة على أعمال اللجنة المغاربية ومقترحات لجانها الفرعية.

-معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي.

-**مبادئ وأهداف اتحاد المغرب العربي** يمكن إيجازها فيما يلي:

---

[1] : الهادي، بكوش، " المغرب العربي :واقع وآفاق " **منشورات مجلس الأمة**، 11 أكتوبر 2004 ، ص107

[2] : جمال عبد الناصر، مانع ، مرجع سابق ، ص 45

[3] : :صالح يحي، الشاعري، **تسوية النزاعات الدولية سلميا**، مصر :مكتبة مدبولي ، 2006 ، ص248 -249 .

بالنسبة للمبادئ نذكر:مبدأ المساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وكذا احترام استقلال الدول الأعضاء ومبدأ تسوية المنازعات الدولية بطرق السلمية والتعاون الدولي، ومبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها ومبدأ عدم الانحياز.

أما عن **الأهداف** فتتمثل في مجموعة الأغراض الواردة في المادتين الثانية والثالثة من المعاهدة وهي تنحصر في أهداف سياسية وأهداف أمنية ودفاعية وأخرى اقتصادية وثقافية [1] .

وبعد تعرضنا لخصوصية المغرب العربي على المستوى الجغرافي والاجتماعي والتاريخي وإلى مسيرة الوحدة المغاربية وآفاقها المبنية أساسا على اتحاد المغرب العربي نصل الآن إلى دراسة جانب آخر لا يقل أهمية عن سابيقيه، وهو الجانب الاقتصادي لنستشف من خلاله الخصوصية الاقتصادية التي تميز دول المغرب العربي وهو ما

سنوضحه في المبحث التالي:

المبحث الثالث :لمحة عن نماذج التنمية الاقتصادية في دول المغرب العربي 1951- 1988 .

ورثت الأقطار المغاربية أوضاعا اقتصادية واجتماعية، موغلة في التخلف والتدهور بفعل ما أصابها من ترد وانحطاط على يد القوى الاستعمارية، فقد تمادت هذه الأخيرة في هدر إمكانيات وتحطيم البنى التحتية لدول المغرب العربي، وبالتالي كان على قادة هذه الدول البحث عن خيارات تنموية جاهزة وتطبيقها في بلدانهم عبر فترات زمنية متعاقبة لتحقيق التنمية الاقتصادية .وهذا ما نحاول تناوله في هذا الإطار إضافة إلى إبراز مظاهر القصور لهذه السياسات.

أولا :أسس الخيارات التنموية والمخططات الاقتصادية لدول المغرب العربي:

1-أسس الخيارات التنموية لدول المغرب العربي:

(*) : قادة الدول المغرب العربي هم : المالك الحسن الثاني ملك المملكة المغربية، رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الشاذلي بن جديد، ورئيس الجمهورية التونسية زين العابدين بن علي، قائد ثورة الفاتح من سبتمبر العظيم العقيد معمر القدافي عن الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، العقيد معاوية ولد سيدي أحمد الطايع رئيس الجمهورية الإسلامية الموريطانية.

.

أما عن الخيارات التنموية فهي نابعة عن الأبعاد الإيديولوجية والفلسفة السياسية والاجتماعية لقادة دول المغرب العربي، المستوحاة من النموذج النظري الأجنبي، وهذا نظرا لفقدان الخبرة العلمية والعملية على حد سواء إذ عشية الاستقلال طرحت على الدول المغاربية مجموعة من الخيارات التنموية وهي : الاشتراكية أو الليبرالية، الزراعة أو الصناعة، الصناعة الثقيلة أو الصناعة الخفيفة، السياسة التعويضية للواردات أو سياسة تنمية الصادرات [1] ، ووسط هذه البدائل المقترحة على الدول المغاربية كان لزاما عليها أن تختار من بينها للرد على طلبات شعوبها ومسايرة الظروف الدولية السائدة حولها إذ لا يمكن أن نتجاهل أثر تنافس المعسكرين الشرقي والغربي على الدول النامية ككل وعلى دول المغرب العربي خاصة .ونتيجة لكل ذلك فقد وقعت الدول المغاربية ضحية التقليد الأعمى للغرب من خلال استيراد النماذج الاقتصادية حيث تبنت النمط الاشتراكي في المرحلة الأولى لتتخلى عنه في مرحلة لاحقة (تحت ضغوط داخلية وخارجية) وتأخذ بالنمط الليبرالي وهذا ما هو واضح في:

2-مخططات التنمية لاقتصادية لدول المغرب العربي:

إن الدولة في المغرب العربي، دعيت بدرجات متفاوتة عند الاستقلال أن تتولى نقل الموارد والسلطة في أعقاب انسحاب القوى الاستعمارية ومن ثم أخذت في تطبيق مجموعة من المخططات والمناهج من أجل النهوض باقتصادها.

فنجد **الجزائر** اختارت المنهج التصنيعي الدولوي، المبني على مركزية الدولة في تسيير الاقتصاد والتحكم في الثروات الوطنية معتمدة على رمزية الثورة والريع النفطي [2] لتكييف الاقتصاد الجزائري مع دولة الاستقلال .إضافة إلى أنها اتخذت عدة إجراءات لتدعيم القطاع العام، بإعطاء مهمة تسيير الثروات التي خلفها الاستعمار للقطاع العام وكذا تأميم العملة والثروات الوطنية تدريجيا كما سعت الجزائر إلى تقوية جهاز الدولة من خلال جملة من الإصلاحات الإدارية وتنظيم السلطات [3]،وقد صاحب هذا التنظيم إعادة بناء الاقتصاد الوطني من خلال القيام بنظام التخطيط من خلال إعطاء الأسبقية للقطاعات كتدعيم للتنظيم الذي أعطى – الثقيلة وهكذا فقد ظهر التصميم الثلاثي (1967-1969) لدفع – الانطلاق لبرنامج تصنعي واسع ثم العمل به في المرحلة الممتدة (1971-1977) عملية التصنيع السريع والسماح للسلطات العمومية بالتحكم المباشر في الإنتاج والموارد المالية ذات المصدر النفطي وتجسد ذلك في

[1] : عبد الحميد ، براهيمي، مرجع سابق، ص 157.
[2] : عبد الباقي، الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، مرجع سابق، ص 76 .
[3] : لمزيد من التفاصيل راجع - -0(:محمد الصغير بعلي، **القانون الإداري**، الجزائر :دار العلوم ، 2002 ، ص 107-110

المخططين الرباعيين (1973–1970) وكان الهدف منهما إعادة التوازن الجهوي ومواصلة تنفيذ المشاريع (1974 –1977) الصناعية الكبرى، وقد تدعمت تلك المخططات بمخططات على المستوى المحلي، المخططات الولائية والمخططات البلدية للتنمية ومخططات التجديد العمراني [1].

لكن مع حلول عام 1978 تم التخلي عما خطط له في مرحلة السبعينات من خلال التوقف سياسة التصنيع المطلق، نظرا تراجع أسعار البترول، حيث أصبحت الشريكات الوطنية تعاني من عجز مالي إضافة إلى سوء التدبير، ولذلك فقد عملت الجزائر إلى تجزئة الشريكات الوطنية الكبيرة – في النفط والتعدين والميكانيك–، إلى وحدات صغيرة من أجل رفع الكفاءة الاقتصادية.

وفي المجال الزراعي فقد تم حل الوحدات التي تعاني من العجز ومنحت الأراضي إلى الخواص أو إلى وحدات جماعية مرنة كما أسست مزارع عمومية نموذجية [2] إن المخططات السابقة خلفت تراكمات سلبية على المستوى الاقتصادي الاجتماعي وبذلك انفجرت الأزمة الاقتصادية في أكتوبر 1988 التي اتخذت عدة أبعاد(اجتماعية وسياسية، واقتصادية) مما فرض على الجزائر الدخول في مرحلة جديدة، واتخاذ عدة إصلاحات على جميع الأصعدة من خلال وضع دستور 1989 الذي يقر بالتعددية السياسية والقيام بإصلاحات اقتصادية أو ما يعرف بسياسة الانفتاح الاقتصادي.

–**أما المغرب الأقصى**، اختار منهجية انفتاحية مع التأكيد على الفلاحة والسياحة، فقد فرض " القصر" الدولة كوسيط بين المجتمع الريفي من ناحية والمجتمع المدني من ناحية أخرى وكانت النتيجة إهمال المشاريع التصنيعية الكبرى، وإعطاء الأولوية للزراعة التصديرية وملحقاتها الصناعية، وبدرجة ما للسياحة[3].

وإن هذه السياسة الاقتصادية المنتهجة لم تستطع التكفل بتسيير الاقتصاد، حيث عرف المغرب أزمة اقتصادية عميقة عام 1978 وهذا راجع لانخفاض معدل النمو، ضعف الاستثمارات، جمود التصدير التقليدي (فوسفات حوامض) ازدياد المصاريف العسكرية .وارتفاع أسعار النفط، ارتفاع الفاتورة الغذائية وارتفاع سعر الدولار وتأثير ذلك على الواردات وعلى تكاليف رد الديون [4] ومن أجل مواجهة هذه الأزمة أو على الأقل لتخفيف العجز، فقد لجأ المغرب إلى صندوق النقد الدولي الذي أملى عليه مجموعة من الإجراءات منها ،تحرير أسعار النفط، وكذا أسعار بعض الموارد الغذائية، وتقليص الدعم لصندوق

---

[1] : نواري، سويهر،" دوافع وآفاق التهيئة القطرية في الجزائر" ، **المجلة المصرية للتنمية والتخطيط**، المجلد(15 العدد 01 ، جويلية 2007 ، ص122

[2] : فتح الله، العلو والعربي، الجعدي، " مكانة الموارد الجبائية في تمويل الميزانية في بلدان المغرب العربي(: الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا "في غسان، سلامة وآخرون، **الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي**، الجزء الأول بيروت، مركز دراسات والوحدة العربية، ماي 1989 ، ص 416 -418 .

[3] : محمد عبد الباقي الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، مرجع سابق، ص 81

[4] : .فتح الله، العلو والعربي، الجعدي ، مرجع سابق، ص423

الموازنة، مما نتج عنه ارتفاع في أثمان المواد المدعمة .وتشجيع الصادرات، وإصلاح القطاع العمومي.

وبناء على ذلك أصبح المغرب بإمكانه إعادة جدولة ديونه بمساعدة صندوق النقد الدولي وعبر خلال سنوات (1985-1984-1983) [1].

لكن هذه التدابير لم تجد نفعا زادت حدة تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية خاصة ضعف القدرة الشرائية للمواطنين، بسبب رفع أسعار المواد الغذائية وتجميد التشغيل .ونتيجة لذلك فقد عمل المغرب على تطبيق مخطط للإنعاش الاقتصادي ما بين1985 -1987 صادف عراقيل تمثلت خاصة في العجز المالي.

أما **تونس**، فقد توسطت ما بين المنهجيتين- منهجية الجزائر ومنهجية المغرب- حيث عرفت تونس في بداية الستينات توجها نحو بناء الدولة على أسس" دولوية " في تسيير لاقتصادها محدثة قطيعة مع الإرث الاستعماري، واتخذت عدة إجراءات لتعزيز القطاع العمومي، من خلال التدخل المباشر في بناء المؤسسات الاقتصادية وإدارتها وتأميم الأراضي وإرساء نظام التعاضد في الفلاحة والتجارة وكذا تشجيع مئات المشاريع الاقتصادية التابعة للقطاع العام حيث استطاعت الدولة أن تتحكم في الأثمان والأجور[2] .

إلا أنها لم تستطيع المواصلة في تحمل أعباء القطاع العام وهذا ما دفعها إلى التخلي عن السياسة الدولوية "في تسيير الاقتصاد .وكان هذا عام 1969 حيث ألغيت الاشتراكية وصاحب ذلك الاستغناء على جزء كبير من النخب الاقتصادية والثقافة ذوي الاتجاه الاشتراكي .وبذلك فمنذ عام 1970 وقع الاختيار على إتباع سياسة انفتاحية بتشجيع الخواص بالمساهمة في التنمية الاقتصادية من خلال بعث وكالة تطوير الاستثمارات ومراجعة قانون الاستثمارات [3] .

ولقد تتابعت مؤشرا تلحسن الاقتصادي والإجتماعي التونسي .من خلال تحقيق الرخاء الاقتصادي أو ما أطلق عليه ب" الطفرة التنموية " لكن هذا لم يدم طويلا إذ في منتصف السبعينات أخذت نسقا تنازليا حيث ارتفاع عدد الإضرابات العالمية سنة 1977 (452 اضراب) . وزيادة التناقضات الاجتماعية والطبقية .

وبالتالي توقفت عملية التنمية نسبيا، مقارنة بمرحلة انطلاقها .وفي هذه الظروف لجأت تونس إلى التمويل الخارجي(المديونية الخارجية) منذ سنة 1977 الذي فرض عليها مجموعة من الإصلاحات الهيكلية مما

[1] : :نفس المرجع الأنف الذكر ، ص426

[2] : ثناء ، فؤاد عبد الله ، " التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي :قضايا أساسية "، مرجع سابق، ص53

[3] : محمد عبد الباقي، الهرماسي، **الدولة والمجتمع في المغرب العربي**، مرجع سبق، ص 60-62 .

دفع بتونس الدخول الرسمي والواسع في عملية الخوصصة بحيث صدرت عدة قوانين في هذا الشأن ما بين 30 جوان و 1 فيفري 1990 تحت عنوان " إعادة هيكلة المنشآت ذات المساهمات العمومية " [1]

أما في **ليبيا** ففي السنوات الأولى من الاستقلال كان الاقتصاد الليبي يطغى عليه الجمود، فالقطاع الفلاحي بسبب صعوبة الظروف المناخية وقلة وسائل الإنتاج لم يتمكن حتى من تلبية حاجيات السكان رغم قلة عددهم. وقد حاولت الدولة إنقاذ الوضع عن طريق إقامة وحدات صغيرة في بعض القطاعات من أجل استيراد المواد الأساسية، بالإضافة إلى تلقي المساعدات الأجنبية حيث وصف الاقتصاد الليبي آنذاك بحالة النجدة المستمرة، وفي هذا الصدد فقد تم إنشاء " اللجنة الليبية الأمريكية "لإعادة التعمير عام 1955، وذلك بهدف مراقبة المشاريع الممولة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية خاصة وأن هذه الأخيرة تقدم مساهمات أكثر من مساهمات المنظمات المالية الدولية، وقد كان من النادر أن تستشار الحكومة الليبية في استعمال هذه الأموال .ومع اكتشاف أول حقل نفطي في ليبيا عام 1957 من قبل شركة" إسونيوجرزي "بمنطقة زليطن وفرت ليبيا كل الامتيازات لتسهيل استغلال النفط، من قبل الشركات الأجنبية من خلال القانون النفطي لعام. 1955 وهكذا أصبحت الموارد النفطية خاضعة لاتحاد شركات تابعة لمؤسسات أمريكية عملاقة (إيسو، أوكسيد نتال موبيل..) ومسيطرة على النشاط النفطي ب % 60 من التراب الليبي [2].

لكن بالموازاة مع الانقلاب الذي قاده الرئيس معمر القذافي في عام 1969 ، أو ما أطلق عليه بثورة ليبيا[3] ،فقد تم إحداث سياسة تنموية جديدة، قائمة على القطيعة مع السياسات السابقة وبناء هيكل اقتصادي جديد.وكانت البداية باستعادة الثروات الوطنية من الشركات الأجنبية، والتحكم في القطاع النفطي وكان ذلك عبر ثلاث عمليات هي:الرفع من الأثمان، تسيير عقلاني للإنتاج والتحكم التام أو شبه التام لأنشطة القطاع. إن هذه السلسلة من التأميمات والمراقبة قد سمحت لليبيا بأن تتحكم فيما يربو 75 %من إنتاجها الوطني من النفط عام 1975 كما صاحب ذلك إعادة هيكلة النظام المالي (بنوك– شريكات التأمين) من خلال تسييرها من قبل السلطات العمومية وإنشاء عدد من الشريكات العمومية [4]

[1] : الشاذلي، العياري،" تجربة تونس مع القطاعين العام والخاص ومستقبل التجربة"، عباس، النهري وآخرون **القطاع العام و القطاع الخاص في الوطن العربي**، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر 1990 ، ص698 ،702.

[2] : فتح الله والعلو، العربي، الجعدي ، مرجع سابق ، ص453 -455

[3] : ثناء فؤاد، عبد الله، " التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي :قضايا أساسية"، مرجع سابق، ص 55

[4] : فتح الله، ولعلو و العربي، الجعدي، مرجع سابق، ص458 -460 .

ومن جراء تدخل الدولة الكثيف فقد لجأت ليبيا إلى المؤسسات البنكية (عام1972 1973-1975) من أجل تمويل عجز الميزانية، خاصة في ظل تقلب أسعار النفط وكذا الضغط الأمريكي الشريك الرسمي لليبيا.

عموما إن ثورة 1969 أدخلت ليبيا في مرحلة جديدة على كل الأصعدة، فقد وصفت بأنها " أول دولة بترولية صحراوية ثورية في العالم العربي "وتحولت ليبيا الثورة و البترول إلى فائض قوة power vacuumمن فراغ قوة surplus power [1]

وفي إطار مواصلة التنمية الاقتصادية فقد اضطرت لبيبا تحت ضغوط دولية F.M.I " وظروف داخلية حرجة إلى أن تقدم على بعض الإصلاحات الاقتصادية –رغم أن الوصاية ركنا أساسيا من أركان ثورة النظام، حيث أنها حفظت من وصايتها على التجار الخاصة – وكان ذلك خلال عامي 1987 و1988[2]

–و في موريطانيا ، فإن الوضعية الاقتصادية المتردية فيها يمكن ردها إلى حالة عدم الاستقرار السياسي، وكذا إلى ندرة الموارد الطبيعية فيها، فرغم اكتشاف منجم الحديد عام 1964إلا أنه لم يتم تأميمه إلا في عام 1974 (منجم الميغيرما) ثم ما لبث أن توقف هذا المنجم عام 1977 ، إضافة إلى تدخل موريطانيا في نزاع الصحراء الغربية، وسقوط الرئيس المختار ولد دادة، وبروز إختلالات مالية داخلية وخارجية، حيث ارتفعت الديون الخارجية للبلاد بسبب المبادرة في عدة مشاريع عن طريق مساهمات أجنبية وذات مردودية ضئيلة، وهي :معمل تصفية النفط، معمل السكر، المركب الكهربائي ميناء نواديبو، وطريق نواقشط – نوميا –وبذلك فقد ارتفعت تحملات إرجاع الديون إلى أكثر من 3 ميليارات أوقية في سنة 1978 ، أي بنسبة % 39 من مجموع الصادرات في حين أن الديون الخارجية قد قدرت ب 711 مليون أوقية [3] .

وعليه فإن فساد الوضعية الاقتصادية، للبلاد دفع القادة الجدد إلى محاولة تقديم بدائل أو حلول لإصلاح الوضع بالتعاون مع الدول الأجنبية والمؤسسات المالية، فكانت إصلاحات عام 1979 التي تتلخص في:

–إعادة جدولة الديون الخارجية، بالاتفاق مع الدائنين وخاصة المملكة العربية السعودية الكويت، قطر، المغرب، ليبيا والشركة النمساوية " الألبية Alpine " التي تكلفت بإنجاز معمل تصفية النفط.

---

1 : ثناء فؤاد، عبد الله،تحول ديمقراطي في دول المغرب العربي : قضايا أساسية" ، مرجع سابق، ص 55

2 : محمد عبد الباقي، الهرماسي،" التغير الاجتماعي -الاقتصادي ومضاعفاته السياسية المغرب العربي،"، مرجع سابق، ص 289.

3 : فتح الله ، ولعلو، العربي، الجعدي، مرجع سابق، ص468 -469 .

-تقليص عجز الميزانية عن طريق القروض المقدمة من البنك المركزي، وقروض صندوق موازنة الموارد والتصديرات المرتبطة بالمجموعة الاقتصادية الأوربية والتسهيلات الممنوحة من صندوق النقد الدولي، والعراق وفرنسا.

-إعطاء الأولوية للقطاع الفلاحي وخاصة تربية الماشية، وتعاون مع الصين في زراعة الأرز.

-الاهتمام بمجال الصيد البحري وذلك بإنشاء شركات مختلطة مع البلدان الأجنبية (اسبانيا، الإتحاد السوفياتي، اليابان، كوريا الجنوبية) .

-وقد تلت هذه الإصلاحات السابقة، الإصلاح الإداري لعام 1985 من أجل رفع مستوى أداء المصالح العمومية، والشقافية في تسيير المصادر العمومية وهذا بالتعاون مع البنك الدولي [1].

ثانيا : سيمات السياسات التنموية المغاربية:

بعد إعطاء لمحة عن نماذج التنمية الاقتصادية في دول المغرب العربي يتضح لنا أن الأنظمة الاقتصادية المغاربية ورغم الاختلافات الطفيفة بينها إلا أنها تجمعها سيمات مشتركة، فالنظام الاقتصادي المغاربي الذي هو جزء من النظام الاقتصادي العربي، بأنه نظام الأشكال المختلطة، أي الأنظمة الإنتاجية المركبة، فهو شبه إقطاعي، وشبه رأسمالي وشبه برجوازي، يجمع ما بين قبل الرأسمالية، وبين الاكتفاء الذاتي النسبي والاندماج والتبعية بالنظام الاقتصادي العالمي، وبين الملكية الخاصة وملكية الدولة والعائلات الحاكمة، وبين أنماط الإنتاج التقليدية الحديثة، إذا فالنظام السائد ليس إقطاعيا ولا رأسماليا ولا اشتراكيا إنه النظام المتعدد الانتقالي، الذي يجمع بين القطاع العام والقطاع الخاص، و الرأسمال العام و الخاص [2] وبالتالي يتميز ب:

-ضبابية المنظور التنموي، وهذا لعدم توفر الدراسات الاقتصادية والفنية للمشاريع الإنمائية وبدائية عملية الاستيعاب التقني.

-زيادة الاعتماد على العالم الخارجي نتيجة نوعية المشاريع الجديدة ونقص التخطيط على المستوى القومي (المغاربي).

-عدم توفر الكفاءات الإنتاجية الضرورية لحسن تنفيذ وإدارة المشروعات الإنمائية [3]

---

[1] : نفس المرجع الأنف الذكر، ص470

[2] : حليم بركات ، **المجتمع العربي المعاصر بحث استطلاعي اجتماعي** ، ط3 ، بيروت : مركز دراسات الوحدة(العربية، 1991 ، ص275

[3] : محمود، الحلو ، **أهم المشاكل الاقتصادية التي تواجه الأقطار العربية في الثمانينات ، الحلقة النقاشية** الثانية حول(أفاق التنمية العربية، مصر : الصندوق الوطني للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، جانفي 1981 ، ص192 - 193

* أنظر الملحق الخاص بتطور المديونية الخارجية لدول المغرب العربي

-غياب منهج أو إطار نظري واضح لتسير التنمية حيث كل الدول العربية تبنت نماذج غربية لا تتماشى مع البيئة المحلية لدولها.

-كما أن قرار التنمية الاقتصادية هو قرار فوقي خاضع لإيديولوجية النخبة الحاكمة.

-الاقتصاديات المغاربية كلها واقعة تحت رحمة المديونية الخارجية *. وخاضعة بدراجات متفاوتة للشركات المتعددة الجنسيات وكلها استجابت لشروط المؤسسات الدولية المالية من حيث إعادة الهيكلة، ولذلك فقد عمدت الدول المغاربية منذ نهاية السبعينات إلى تشجيع المبادرات الذاتية للرأسماليين المحليين ولرأس المال الأجنبي [1].

وعلى العموم فإن الأنظمة الاقتصادية المغاربية لم تستطيع التكفل بطلبات مجتمعاتها المتزايدة كما أنها وفي إطار محاولة الرد على تلك الطلبات أدت إلى خلق مشاكل

اجتماعية أخرى تمثلت خاصة في أزمة التوزيع.و إن هذه الأزمة تجلت في دول المغرب العربي من خلال عدم العدالة في توزيع الدخل بين طبقات المجتمع الذي خلف تفاوت اقتصادي.

وكذا من خلال التركيز على القطاع الصناعي على حساب القطاع الزراعي، حيث أدى هذا إلى خلق هوة ما بين سكان المدن (الحضر) وسكان الريف.

أما عن مؤشرات عدم العدالة في توزيع_ الدخل في بعض دول المغرب العربي فحسب دراسة أجرها الباحث" محمد هشام خواجكية [2] توصل من خلالها إلى أن فئة 5%في قمة التوزيع تستحوذ على % 24 من الدخل في تونس أما ليبيا فتستحوذ فئة 5بالمئة قمة التوزيع على % 13 من الدخل. وفيما يخص متوسط نسبة السكان تحت خط الفقرة، كما قدرته الأمم المتحدة في عدد من البلدان حتى عام 1985 ، فقد وصل بتونس % 21 في الحضر، و % 15 في الريف وفي الجزائر بلغت % 20 في الحضر [3] كما نجد أن أزمة التوزيع تظهر من خلال عدم التوازن بين القطاعات الاقتصادية حيث يغلب في دول المغرب العربي التركيز على القطاع الصناعي على حساب القطاع الزراعي، فنجد مثلا في" تونس"، نصيب الفلاحة من الاستثمارات ما بين1956 -1981 هو % 15.4 في حين نجد الصناعة% 33.7 وقطاع الخدمات % 50 وعليه فقد تم التضحية بمصالح الريف والريفيين لصالح المدينة [4] إن هذه السياسة انجر عنها خلق تفاوت على المستوى الاجتماعي بين سكان الحضر، حيث توفر مجال الخدمات

---

[1] : عدنان، كركور، **التنمية الصناعية وتحويل التكنولوجيا وتطويعها**، سلسلة مكتبة الشعب، الجزائر :الشركة الوطنية .، للنشر والتوزيع1980 ،62،69.

[2] : لمزيد من التفاصيل راجع(:

محمد هشام، خواجكية،" توزيع الدخل والتنمية الاقتصادية في الوطن العربي "**المستقبل العربي**، السنة4 ، العدد .30 أوت 1981 ، ص40 -71

[3] : ثناء فؤاد عبد الله، **الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي، علاقات التفاعل و الصراع**، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية2001 -310.

[4] : محمد عبد الباقي، الهرماسي، **المجتمع و الدولة في دول المغرب العربي**، مرجع سابق، ص67 -71.

والمرافق الأساسية كالتعليم والصحة، الإسكان، الكهرباء، في حين تنعدم هذه المرافق داخل الريف وهذا ما دفع سكان الريف إلى النزوح نحو المدينة أين توجد فرص عمل أكثر.

إن التكريس لهذه السياسات القائمة على عدم العدالة التوزيعية من شأنه أي يخلق تناقضات بين أفراد المجتمع، وهيكل طبقي جديد، حيث الغني يزداد غنا والفقير يزداد فقرا .وقد ظهرت الإدانة لمظاهر لا مساواة بين القطاعات وفئات المجتمع داخل صفوف النقابات العمالية، ومن ثم انتشر الوعي بالحرمان الاقتصادي[1]، حيث أدى ذلك الإضرابات وأعمال العنف التي شاهدتها جل الدول المغرب العربي، وخاصة الجزائر عام1988 . إن هذه الأزمة قد تأخذ بعد سياسي، عندما ينتشر الاعتقاد بان النجاح لم يعد مرتبط بالكفاءة و الجهد بقدر ما هو مرتبط باعتبارات أخرى كالمحسوبية والجهوية. وعليه فإن" دولة الخواص مثلما يرى" د .عبد القادر الهرماسي "خلقت أزمة توزيع بين أفراد المجتمع، حيث الفئات الحديثة، الثراء تميل إلى الترف بينما الفئات الشعبية الأخرى يغمرها الشعور بالحرمان

المبحث الرابع :طبيعة الأنظمة السياسية في دول المغرب العربي:

هناك أكثر من معيار لتصنيف أنظمة الحكم في الوطن العربي عامة، وفي دول المغرب العربي خاصة، إذ يمكن تصنيفها إلى:

أنظمة مالكية، وأنظمة جمهورية، وأنظمة تقدمية وأنظمة محافظة، وأنظمة تأخذ بتعدد الأحزاب وأخرى تأخذ بالتنظيم الواحد، وأنظمة الأقطار النفطية، وأنظمة الأقطار الغير النفطية .[2] لكن و إن تباينت الأنظمة السياسية المغاربية من حيث الشكل السياسي فإنها تتقاسم عدة مواصفات من حيث المضمون والدور السياسي، الذي تضطلع به الدولة في المغرب العربي.

أولا :لمحة عن مراحل تطور النظام السياسي المغاربي . ، نميز بين مرحلتين مرت بهما الدول المغرب العربي بعد الاستقلال وهي:

1-فترة بناء الدولة: ففي هذه المرحلة كانت شرعية الدولة مبنية بفعل الدور المزدوج، دور المرشد للرابطة القوية، والتي غذيت بعناية بين الدولة ورعاياها ودور المركز الفريد للدولة بصفتها الوسيط للرعاية الاقتصادية [3].وفي سعيها (الدولة المغاربية) لتحقيق ذلك فقد عملت على دولنة المجتمع ، وإن مشروع الدولة هذا يتأثر بطبيعة الهيكل المؤسسي القائم في كل دولة.

---

[1] : حسنين توفيق، إبراهيم، **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية**، ط2 ، سلسلة أطروحات دكتورة، (17)، بيروت(مركز دراسات الوحدة العربية ، أفريل 1999، ص242 -244.

[2] :يحي، الجمل،" أنظمة الحكم في الوطن العربي " في سعد الدين، إبراهيم وآخرون، **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي**، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، 2001 ، ص417

[3] : محمد عبد الباقي الهرماسي،" التغير الاجتماعي، الاقتصادي ومضاعفاته السياسية :المغرب العربي " مرجع(سابق، ص290

فالمغرب الأقصى ورغم إقراراه بالتعددية الحزبية في وقت مبكر عام 1963 مقارنة بباقي دول المغرب العربي، إلا أن العائلة المالكة ظلت محتفظة بزمام تسيير الدولة مستندة إلى التراث المغربي والقيم السلطية .أما في تونس والجزائر، فإن الحزب الدستوري الاشتراكي، وحزب جبهة التحرير الوطني، كانا يهيمنان على الحياة السياسية الشرعية الثورية[1] ، و في ليبيا وموريطانيا، فرغم أنهما لم يتخليا عن الموروث الاستعماري في السنوات الأولى من الاستقلال، إلا أنه ظلت الدولة في ليبيا في عهد المالكية أو الجماهيرية مسيطرة ومسيرة لشؤون الدولة، إذ تم حل جميع الأحزاب السياسية التي كانت قبل الاستقلال. أما موريطانيا وهي صنيعة فرنسا في المرحلة الأولى استطاعت الدولة أن تبني شرعيتها من خلالها خطابها الشعبوي من خلال غرس مفهوم الدولة في أذهان المواطنين كعامل للإدماج والتنمية[2] عموما في هذا المرحلة كانت الدولة هي كل في الكل وكان أغلب مواطنين هذه الدول يؤمنون بالمشروع الوطني باعتبار الدولة هي مجسد النضال الوطني.

2-مرحلة الانفتاح والتجديد في شكل المؤسسات : أهم ما ميزها هو انهيار العقد الاجتماعي الوطني القائم بين الدولة والمجتمع في المغرب العربي وهذا نتيجة لضعف مردودية المشروع التنموي الوطني، مما أدى إلى الانفتاح الاقتصادي إضافة إلى التحديات(العولمة) التي يفرضها النظام العالمي[3] كل هذه الظروف جعلت الدولة لم تعد قادرة أن تلعب دور المحرك والمسيطر على كل الأمور وبالتالي كانت مضطرة الإيجاد صياغة جديدة لمهامها والبحث عن البدائل لحل أزمة الشرعية التي تعاني منها الدولة المغاربية ولذلك فقد أقدم الزعماء المغاربة على ترميم بعض المؤسسات السياسية التي تمثل الدولة، ففي الجزائر وتونس، تم إصلاح جبهة التحرير الوطني(الجزائر) والحزب الدستوري(تونس)، وخلق بعض أشكال التعددية، السياسية. و تمحورت بدائل الإصلاح الحزب حول ثلاثة أمور هي، إعادة بناء جذري للحزب ليكون أكثر قدرة على مواجهة المستجدات، السير نحو التعددية الحزبية أو فصل الحزب عن الدولة [4].

وقد تمت هذه الإصلاحات في فترات متعاقبة إذ نجد أن تونس أقرت التعددية عام1981 في حين تأخرت الجزائر في ذلك حتى عام 1989 ، بعد حدة الإضرابات وأعمال العنف التي شاهدتها في أكتوبر1988

[1] : محمد عبد الباقي، الهرماسي" :المغرب العربي المعاصر الخصائص المؤسسية والإيديولوجية للبناء السياسي ، مرجع سابق، ص195

[2] : محمد عبد الباقي، الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، مرجع سابق،179

[3] : محمد الأطرش وآخرون، **العرب وتحديات النظام العالمي**، سلسلة كتب المستقبل العري، 16 لبنان .مركز دراسات لوحدة العربية، أكتوبر 1999 ، ص322 - 324 .

[4] : 157.محمد عبد الباقي الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي** ، مرجع ، ص156 -157

أما في المغرب فبالرغم من أن الدستور يحرم الحزب الواحد ويسمح بالتعددية الحزبية إلا أنه يبقي القصر (الملك)هو محرك الحياة السياسية، ولذلك فهناك ازدواجية وتداخل بين نظام سياسي تقليدي(الملكية) وأخر حديث (الأحزاب) مثلما يرى المفكر "محمد عابد الجابري "الأول مضمون بدون شكل، والثاني شكل بدون مضمون [1].

وفي ليبيا الأمر لا يختلف كثيرا عن المغرب، إذ بعد الإطاحة بالمالكية عام1969 أخذ القذافي في إرساء نظامه، حيث تم إصدار القانون رقم 71 عام 1972 الذي أعتبر تكوين الأحزاب السياسية جريمة ضد الثورة يعاقب عليها بالإعدام، كما استحدث تنظيم سياسي " الاتحاد الاشتراكي العربي "الذي يقوم بتوصيل الرسائل من الأعلى إلى الأسفل دون العكس، وقد ألغي عام 1977 ، وفي عام 1979 أنشأ هيكل جديد سمي "سلطة الشعب"، يمارس من خلاله الديمقراطية المباشرة، وذلك وفق أربع أسس: المؤتمرات ، البلديات، الفروع،المحلات [2] وإلى جانب هذا الهيكل القائم على أساس جغرافي، من تحليل للعملية السياسية قد كان له أرضية وصدى على مستوى الأنظمة السياسية المغاربية.وعليه يمكن استخلاص السيمات الرئيسية للعملية السياسية في دول المغرب العربي و هي:

1-سلطوية عملية صنع القرارات السياسية، واتخاذها:

إن الشخصائية تمثل الطابع الأكثر تميزا للعملية السياسية في هذه الأنظمة، حيث تطغى على كل مستويات صناعة السياسة العامة.و شرعية هذه الزعامة الفردية لم تأت من فراغ، بل هي مكرسة في كل الدساتير المغاربية إضافة إلى الاستناد على الموروث التاريخي والديني الذي يميز تلك الدول، و بالتالي وجود أكثر من شرعية تعتمد عليها النخب السياسية الحاكمة في دول المغرب العربي.

أما ما نصت عليه الدساتير المغاربية فنجد أن كل دساتير هذه الدول هي دساتير مكتوبة وهي تتكلم عن سلطات رئيس الدولة، ملكا كان أو رئيس جمهورية وكيفية تولي أو إدارة الحكم فنجد مثلا :الدستور **المغربي** الصادر في 31 جويلية 1970 ، ينظم الملكيةفي المغرب، حيث تنص المادة 19 الفصل 19 من الدستور على أن " **الملك أمير المؤمنين والممثل الأسمى للأمة ورمز وحدتها وضامن دوام الدولة واستمرارها وهو حامي الدين والساهر على احترام الدستور الأسمى، وله صيانة حقوق وحريات المواطنين والجماعات والهيئات** "...أما عن طريقة تولي الحكم فتنص المادة 20 ، الفصل

[1] : خالد السرجاني" : المؤسسة التشريعية في المغرب"، في أحمد ،الرشدي، **المؤسسة التشريعية في العالم العربي**(القاهرة : دار المعرفة، 1997 ، ص107

[2] : ريموند، هينوش،" الأحزاب السياسية في الدولة العربية : ليبيا ، سوريا، مصر"، في غسان، سلامة ولآخرون،(**الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي**، الجزء الثاني، ط1 ، بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية، معهد الشؤون الدولية ، 1989 ، ص605 -606.

20على أن" عرش المغرب وحقوقه الدستورية تنتقل بالوراثة إلى الولد الذكر الأكبر سنا من ذرية جلالة الملك الحسن الثاني[1].

وتماشيا مع هذه الوضعية التي يخولها الدستور للملك فإن هذا الأخير له وضعية مركزية في النظام السياسي وسلطات واسعة، مثل التصديق على المعاهدات، الأمر بتنفيذ .القانون، رئاسة مجلس الوزراء، حل مجلس النواب وممارسة حق العفو...[2]

و في ليبيا :فمن المعروف أن ليبيا مرت بمرحلتين منذ حصولها على الاستقلال المرحلة الأولى هي مرحلة المالكية (1951 –1969) ، أما المرحلة الثاني هي مرحلة العهد الجماهيري (1969 –1988) وبذلك فإن الوضع الدستوري يختلف من مرحلة إلى أخرى المالكي الليبي الصادر في 7 أكتوبر 1951 مصدر السيادة إلاهيا، وبذلك فالقيادة السياسة لا تكون موضعا للمساءلة القانونية، إذ أوضحت المادة 40 من الدستور أن "**السيادة لله وهي بإرادته وديعة للأمة** "وفي المادة 44 جاء فيها " **لتنتقل هذه الوديعة الإلاهية من يد الأمة إلى يد شخص طبيعي، هو الملك ثم أولاده بعده.**"... وباعتبار ليبيا آنذاك كانت عبارة عن مملكة فيدرالية فقد تعرض الدستور إلى توزيع الاختصاصات بين الحكومة المركزية وحكومات الولايات، لكن ما يميز توزيع هذه الاختصاصات هو تضخيم وتوسيع اختصاصات الحكومة المركزية على حساب الحكومات المحلية[3].أما في مرحلة العهد الجماهيري فبعد الانقلاب العسكري في الفاتح سبتمبر 1969 بقيادة العقيد" معمر القذافي "فقد تم إلغاء الدستور المالكي، وإعلان دستور جديد.وقد جاءت المادة 18 منه تنص على الملامح العامة للنظام الجديد" **مجلس قيادة الثورة هو أعلى سلطة في الجمهورية العربية الليبية ويباشر أعمال السيادة العليا والتشريع ووضع السياسة العامة للدولة نيابة على الشعب، وله بهذه الصفة أن يتخذ كافة التدبير التي يراها ضرورية ...ولا يجوز الطعن فيما يتخذه مجلس قيادة الثورة من تدبير أمام أي جهة** ."ورغم أن الصياغة الواردة في القاعدة تقصد مجلس قيادة الثورة كهيئة جماعية للسيادة لكن الواقع اثبت عكس ذلك لأن كل زمام أمور النظام الجديد كان بيد القائد معمر القذافي هذا الأخير الذي في مرحلة قادمة، يرى أنه لا جدوى من وجود دستور في مجتمع يحتكم بالديمقراطية المباشرة، وبذلك فقد تم إلغاء الدستور عام 1971، باعتبار أن الدساتير تهدف إما إلى منع طغيان السلطة أو لحماية أصحابها، وهما أمران لا حاجة لهما إذا كان الحاكم هو المحكوم وهو الشعب في الديمقراطية المباشرة. ولقد ن ّظر" القذافي "

[1] نفس المرجع الأنف الذكر، ص360

[2] : لمزيد من التفاصيل راجع : خالد، السرجان ، مرجع سابق ص105 -120

[3] : حارمن ، فرج ،" المؤسسة التشريعية في ليبيا " في أحمد، الراشدي، مرجع سابق ، ص 18-19.

للنظام الجماهيري الذي يقوده في كتابه "الأخضر "الذي يصفه بأنه لا يقدم حلولا لجميع مشاكل ليبيا فحسب بل للبشرية جمعاء، إذ يقول" :**إن الكتاب لأخضر يقدم الحل النهائي لمشكلة أداةالحكم، ويرسم الطريق أمام الشعوب لتعبرعصور الديكتاتورية إلى عصور الديمقراطية الحقيقية**[1]" .

كما روج لأفكاره من خلال "النظرية الثالثة "أو الثورة الثقافية التي تتغلب عن الأفكار الاشتراكية والليبرالية في أفريل 1973 ،ومن أجل ضبط إدارة الحكم في يده وتفاديا لأي معارضة أو انقلاب فقد تم حل مجلس قيادة الثورة في عام[2].1977

وفي تونس : ينظم الدستور التونسي موضوع رئاسة الجمهورية واختصاصاته في المواد 37إلى غاية المادة 57 إذ أعطى هذا الدستور صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية [3] ورغم التعديلات التي أدخلت عليه (أهمها تعديل 8 أفريل 1976 الذي أقر إمكانية النواب الإطاحة بالحكومة)، وظلت تحكم تونس تحكم بمقتضى هذا الدستور طيلة الفترة البورقيبية الذي أدخل نصا دستوريا يشير بتولي رئاسة الدولة مدى الحياة[4] ، إن ثقل وهيمنة رئيس الجمهورية على كل الصلاحيات، تولد عنه شخصنة السلطة هذا وقد صرح الرئيس " الحبيب بورقيبة بأن النظام هو أنا "je suis le système"[5] ،وقد استمرت هذه الظاهرة حتى بعد مجيء الرئيس زين العابدين بن علي عام 1987 الذي استمر في الحكم بعد أكثر من ربع قرن.

أما الجزائر :فقد ساد مبدأ وحدة السلطة السياسية ، بمعنى السلطة السياسية هي رهينة الحزب الواحد الذي اعتمد على مبدأ المركزية في اتخاذ القرارات السياسية وربط الوظائف السانية لدولة بالانتماء السياسي للحزب .وإن نظرية الوحدة السياسية هذه كرستها ، مجموعة الدساتير 1963-1976 والمواثيق المرجعية لها المتمثلة في ميثاق 1964 ،و ميثاق1986 [6] ، وتبعا لذلك فإن رئيس الجمهورية يتمتع بسلطات وصلاحيات واسعة ، ففي ظل دستور 1963 تعتبر رئاسة الجمهورية المؤسسة الإدارية المركزية الرئيسية اعتبارا لأهمية الصلاحيات الموكلة لرئيس الجمهورية في إطار نظام سياسي يقوم على الأحادية، أما دستور 1976 فقد تضمن أحكام واضحة تدل على مدى إتساع سلطات رئيس الجمهورية سواء في المجال الإداري أو في مجال التشريع عن طريق الأوامر[7]

---

[1] : نفس المرجع الأنف الذكر، ص27

[2] : سعيد، عكاشة،" الجدال حول التحولات الديمقراطية والليبرالية في ليبيا "في أحمد، منيسي، مرجع سابق .(ص223 -225 .

[3] : وائل أنور، بندق، **موسوعة الدساتير ولأنظمة السياسية العربية**، المجلد الثاني، مصر :دار الفكر الجامعي(2004، ص 151 -156 .

[4] : أماني ، مسعود ، " المؤسسة التشريعية في تونس، البحث عن الدور"في أحمد، الراشدي ، مرجع سابق، ص 44 -45

[5] : نفس المرجع الأنف الذكر، ص 57.

[6] : :محفوظ ، لعشب، **التجربة الدستورية في الجزائر**، الجزائر :دار العلوم، 1998 ،ص 8

[7] : :لمزيد من التفاصيل راجع

- المواد 39 وما بعدها من دستور1963

-المواد من 113 إلى 125 من دستور1976

وفي موريطانيا :لقد أقام دستور 20 ماي 1961 نظاما رئاسيا، ينتخب فيه الرئيس لمدة خمس (05) سنوات بالاقتراع العام المباشر، ويتمتع في ظله بصلاحيات هامة تتمثل في تعيين الوزراء وإقالتهم ويمارس السلطة التنظيمية بواسطة مراسيم، وله اختصاصات، تشريعية ودبلوماسية وقضائية، وقد استمر هذا الدستور خلال الفترة الممتدة (1961 –1978)[1] .لكن بعد سنة 1978 ، تدعمت صلاحيات رئيس الجمهورية أكثر خاصة بعد الانقلاب العسكري الذي قاده كل من ولد هيدالة (1980 –1984) و معاوية ولد الطايع الذي أرسى الحكم العسكري في موريطانيا بانقلاب أفريل1984 [2].

من الملاحظ أن كل دساتير دول المغرب العربي أعطت صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية أو الملك سواء في حقبة الحزب الواحد أو في ظل التعددية الحزبية وبالتالي من شأن هذه الوضعية الدستورية (للرئيس أو الملك)احتكار كل السلطات التنفيذية التشريعية ، القضائية . وإن كان الرئيس" الحبيب بورقيبة قد أعلن ذلك صراحة " النظام هو أنا "(*)فإن هذه السمة هي سائدة في كل الأنظمة السياسية المغاربية(بدرجات متفاوتة). إن هذه الشرعية الدستورية –إن صح تسميتها بذلك –التي منحتها النخب السياسية المغاربية لنفسها مدعمة بشرعية وطنية أو ثورية، استلهمتها النخب الحاكمة من نضالها ضد القوى الاستعمارية، وكذا بفعل تبنيها لمشاريع تنموية وطنية، فهي تعبر عن مصالح الطبقة الوسطى من أجل ضمان ولائها[3] . إضافة إلى ذلك نجد هناك من الأنظمة المغاربية من يستند على شرعية دينية (تقليدية) وكان هذا في ليبيا فترة حكم المالكية (1969–1951) بقيادة المالك" إدريس السنوسي "لكن بعد الانقلاب العسكري الذي قاده معمر القذافي الذي ظهر كشخصية كالزماتية، لا تملك الحلول لبلدها فحسب بل لكل الدول العربية، وبذلك أصبح نمط الحكم يرتكز على الشرعية الثورية .وفي المغرب الأقصى لازالت الشرعية السياسية تحكمها ثنائية القصر (الملك) والحركة الوطنية، فالملك يمثل الموروث الديني (المخزن)، والحركة الوطنية تمثل الكفاح ضد الاستعمار لإعادة السيادة الوطنية، ولقد تم التراضي بين الطرفين في عهد محمد الخامس، وكان ذلك عام1956 في سان جيرمان "أو نلي " حيث تم إرساء الأرضية الأولى لمعالم الشرعية بإقامة إطار علائقي بين القصر والحركة الوطنية [4]

2–هشاشة البناء الفكري والتنظيمي للأحزاب السياسية:

---

1 : الفاغ بن محمد، ولد الشيباني، " المؤسسة التشريعية في موريطانيا في ضوء دستور 20 جويلية" 1991 ، أحمد، .الراشيدي، مرجع سابق ، ص132

2 : السيد عوض، عثمان " تجربة التحول الديمقراطي في موريطانيا"، أحمد منيسي، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، مرجع سابق ، ص249

3 : عبد الإله ، بلقزيز،" الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي، العوائق والممكنات"في علي خلفية، الكواري، وآخرون(**المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، سلسلة كتب المستقبل العربي (19) بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ماي 2002 ، ص143 -144 .

4 : خالد، عليوة،" تحولات الصراع السياسي في المغرب " في بير سلامة، وآخرون ، مرجع سابق، ص237 -238.

*: لقد كان لويس الرابع عشر يقول " أنا الدولة ط معبرا عن حقيقة سائدة في عصره وفي العصور السابقة وهي شخصية سلطة الدولة، بمعنى التصاق سلطة الدولة بالحاكم واعتبراها ملكا له وليست مجرد اختصاص يمارسه، حيث ميزانية الدولة لم تكن منفصلة عن أموال الحاكم والعكس صحيح.

إن الأحزاب السياسية كقوى اجتماعية، تساهم بطرق مختلفة في التعبير عن انشغالات الطبقات الاجتماعية والنخب السياسية، وتطلعاتها ورغباتها، ومصالحها، ويبدو أن الأحزاب السياسية المغاربية آثرت خدمة النخبة على حساب خدمة المجتمع.

فهي أدوات أنشأتها الدولة وتعمل لصالح النظام السياسي، مثل ضم الأنصار إلى النظام، واستبعاد القوى المعارضة فهي إذن وسيلة إعلان خاوية، تنقل المطالب من الأعلى إلى الأسفل دون العكس، وهذا نظرا لافتقارها إلى القوة العقائدية والتنظيمية والقاعدة الاجتماعية [1]، وكل هذا لا يؤهلها لإرساء مشاركة سياسية فعلية، وهذا راجع لعدم استقلاليتها عن النظام السياسي، من جهة وكذا لعجزها على تعبئة الجماهير لغرض التغيير الاجتماعي [2]. وبذلك تكثفت أسباب أزمة شرعية النظم السياسية المغاربية باحتكار الدولة للفضاء السياسي.

3-تهميش المعارضة السياسية: هدف كل معارضة سياسية في كل مكان، وزمان، الوصول إلى السلطة، فلا وجود لحزب سياسي هدفه الحصري، التبشير بفكرة عليا، دون السعي للسلطة التي من خلالها يمكنه تحقيق أهدافه، وبالتالي نميز بين طرفين في الحياة السياسية الطرف الأول هو المتواجد في السلطة والطرف الثاني هو المتواجد على مستوى المعارضة [3]، لكن في الدول المغاربية عموما، لا يوجد المستوى الثاني أو المجال الطبيعي لعمل المعارضة، وإن وجد فهو ضيق ومحفوف بمجموعة من القوانين بحجة حفظ الأمن العام والهوية الوطنية .. إذ جل دول المغرب العربي لم تسمح بإقامة أحزاب سياسية على أسس عرفية (أثنية) أو دينية، أو أي إيديولوجية معينة، لكن مع مرور الوقت .وحتى تتفادى دول المغرب العربي أية ضغط داخلي، فقد أنشأت مجموعة من الأحزاب الصورية (الشكلية) وضعت لها مجال عمل سياسي محدود.

وبما أن تاريخ المغرب العربي ما قبل الاستقلال، يتصف بالتداخل المستمر ما بين الدين والسياسة(نظرا لمساهمة الحركات الدينية في بعث الروح الوطنية ومقاومة الاستعمار فإن زعماء هذه الدول بعد الاستقلال، أخذوا في الاحتراز من القوة الدينية وبادروا بعدة إصلاحات لإضعافها .حدث هذا خاصة في

---

[1] : ثناء فؤاد، عبد الله، **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي** ، مرجع سابق ، ص186

[2] : لمزيد من التفاصيل راجع :حسين توفيق ،إبراهيم ، **النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها** ط(1 ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، مارس2005

-عفيف ، البوني ،" الوعي القومي والأحزاب السياسية في المغرب العربي "مصطفى الفيلالي وآخرون ، **تطور الوعي القومي في المغرب العربي**، مرجع سابق ، ص207 -226

[3] : عبد الإله ، بلقزيز، " أزمة المعارضة السياسية في الوطن العربي "عبد الإله، بلقزيز، **المعارضة و السلطة في الوطن العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 2000 ص 13-14.

تونس والجزائر، وتفاديا لأية معارض فقد حرصت الحكومة التونسية على التأكيد على أن الإسلام هو دين الدولة.

أما في المغرب فقد حرص على إقامة الوفاق بين الإسلام السني والمالكي والتعييرات الأخرى المنتشرة في الزوايا .لكن رغم تلك الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الدول المغاربية إلى أنها لم تستطيع الحد من انتشار هذه الظاهرة (الحركات الإسلام السياسي) إذ اكتسحت كل الدول المغاربية واحتلت حيزا وافرا من الفضاء الاجتماعي والسياسي والثقافي فيها .وأصبحت تشكل أقوى مظاهر المعارضة فيها [1] فالقوة الفعلية للإسلاميين الجزائريين مثلا لا تأتي من قدرتهم على اقتراح حلول لمختلف مشاكل الفرد أو المجتمع الجزائريين وإنما تأتي من قدرتهم على تطوير خطاب يمس تركيبة اجتماعية تعاني الحرمان وتطوير هذا الخطاب يلامس هوية الفرد والمجتمع ويبسط حلول المواطن [2].

ويذكر الدكتور" عبد الطيف الهرماسي "بشأن الحركات الإسلامية في المغرب العربي بأنها حركات شابة في مجموعها ولم تبدأ في الظهور إلى مع أواخر الستينات وأوائل السبعينات وأنها تتسم بالتعدد إلى حد التشرذم... أما بشأن المرجعيات العقائدية والفكرية فهي متعددة وتشمل الفكر السلفي من ابن تيمية إلى محمد ابن عبد الوهاب والفكر السلفي والإصلاحي لمدرسة الأفغاني ومحمد عبدو بتفرعاتها(مدرسة ابن باديس بالجزائر وفكر علال الفاسي بالمغرب) وفكر الجماعات الإسلامية بتفرعاتها(مدرسة البنا، مدرسة الماوردي، مدرسة قطب) وفكر الحركات الشيعية الذي وجد طريقة إلى المنطقة عبر الثورة الإسلامية في إيران[3].

وإن تباينت المرجعيات التي انطلق منها الإسلام السياسي في المغرب العربي فإن هدفها واحد وهو الوصول إلى الحكم وإحداث التغير السياسي وهذا انطلاقا من رفضها للواقع المعاش وسياسات قادتهم إذ نجد مثلا الحركات الإسلامية التونيسية كانت رافضة ومقاطعة للفكر الليبرالي الممارس في بلادها .ونفس الشيء حدث مع الحركات الإسلامية في المغرب الأقصى إذ رغم عمله السري كانت تنشط ضد النظام السياسي، أما بالنسبة للجزائر فإن حركات الإسلام السياسي كانت وليدة ظروف الأزمة التي عاشتها في سنة 1988ولقد دخلت تلك الحركات الساحة السياسية بعد إقرار التعددية الحزبية عام1989 [4] .

وفي ليبيا وموريطانيا، كانت المعارضة ضد تبعية السلطة للقوى الخارجية(فرنسا).

---

[1] : Tayb , Chantouf , **le maghreb au présent** , Alger : Office des publication universitaires , 2003. p 120, 121.

[2] : محمد ، خوجة **سنوات الفوضى والجنون :الانحدار نحو العنف**، ط1 ، الجزائر : دار هومة، 2000 ،74.

[3] : أحمد ، منيسي، مرجع سابق، ص65

[4] : liess , Boukara , **Algérie la terreur sacrée** , paris : edition , javare , 2002, p97-98

عموما إن الفراغ السياسي الذي شاهدته الحياة السياسية المغربية تولد عنه عدة مظاهر مطالبة بالتغير سواء في شكل إضرابات أو مظاهرات، أو انقلابات عسكرية.

4-التدخل العسكري في الحياة السياسية (الحلول العسكرية): في البداية لا بد أن نؤكد بأن المجال العسكري هو تحت قيادة رئيس الجمهورية بصفة مباشرة أو غير مباشرة مثلا تونس المادة 44 من الدستور تنص على أن رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة . وكذلك الحال بالنسبة للجزائر وموريطانيا أما في ليبيا فالرئيس يعين قائد الأركان المسلحة، وهذا يعني أن هناك تداخل ما بين الحياة السياسية والعسكرية [1]

من خلال تقديم الحلول والقضاء على الإضرابات هذا من جهة، من جهة أخرى فإن الجيش عند الوصول إلى السلطة، فإنه يحكم ويضبط كل زمام البلاد، احتراسا من أي انقلاب ضده وهذا ما حدث في ليبيا مثلا فالجان الثورية تعمل بمثابة عيون لنظام القذافي حيث مورست كل إجراءات القهر ضد المعارضة من خلال الإعدام والتصفيات النفي [2]

كما يمكن أن نسجل في هذا المضمار سمة مشتركة لدى كل دول المغرب العربي وهي شيوع الانقلابات العسكرية إذ شهدت كل تلك الدول انقلابات عسكرية في فترات متعاقبة .الجزائر في عهد هواري بومدين 19جوان 1965 ، وانقلاب معمر القذافي في ليبيا في الفاتح سبتمبر 1969 ، وفي موريطانيا التي يغلب عليها الطابع العسكري، أكثر من أي دولة مغاربية شهدت عدة انقلابات الأول كان بقيادة ولد هيدالة (1980-1984) الانقلاب الثاني كان بقيادة معاوية ولد الطايع في أفريل . 1984 أما في تونس وإن كان انقلاب سلمي مثلما وصف بقيادة زين العابدين بن علي عام . 1987 ولذا نجد أن المغرب الأقصى هو البلد الوحيد الذي لم يشهد هذه الظاهرة.

لكن التدخل العسكري في الحياة السياسية هو الأخر لم يأتي من فراغ بل هو ناتج عن الاتجاه الإيديولوجي للصفوة العسكرية، وكذا الأصول التاريخية لنشأت جيوش المغرب العربي [3] فمثلما هو معروف فإن جيوش المغرب العربي تعود جذورها إلى حقبة الاستعمار والنضال من أجل تحقيق الاستقلال وبالتالي فإن الوجود العسكري في الحياة السياسية له ما يبرره.

---

[1] : البزيت، بيكار، " العسكريون العرب في السياسة من المؤامرة الثورية إلى الدولة السلطوية "غسان سلامة، وآخرون(مرجع سابق، ص529 -532 .

[2] : .سعيد ، عكاشة، مرجع سابق، ص233

[3] : نور الدين، زمام، **القوى السياسية والتنمية، دراسة في علم الاجتماع السياسي**، الجزائر :الديوان المطبوعات(.الجامعية، 2007 ، ص198

*: :تعرف الحياة السياسية بأنها مجموعة نشاطات تمارس من جانب الأفراد والجماعات المختلفة بما فيها المؤسسات الرسمية وباعتبارها جميعا تمثل قوى تتفاعل فيما بينها تفاعلا مستمرا فيتحقق بذلك حالة الاتزان التي تأكد للمجتمع السياسي القدرة على الاستمرار

-التدخل الأجنبي :رغم حصول كل الدول المغاربية على استقلالها فإن اليد الأجنبية ضلت دائما حضرة بصفة مباشرة لبقاء بعض القوات العسكرية في ليبيا وموريطانيا أو من خلال المساعدات الاقتصادية والفنية لباقي دول الإقليم، حيث لم تتوانى هذه القوى الأجنبية عن التدخل والتأثير في مجريات اللعبة السياسية. وعليه فإن رغم تباين أنماط الحكم في دول المغرب العربي في بعض الجوانب إلى أنها تأخذ بأشكال متقاربة من خلال ممارسة آليات الحكم وتسير الحياة السياسية(*)

خلاصة:

في الأخير نخلص إلى أن الخصوصية قضية أساسية في المغرب العربي فكرا وممارسة بالاعتماد على الاعتبارات والمعطيات الجغرافية وبالإسناد إلى الخلفيات التاريخية والثقافية وبالرجوع إلى الخبرات السياسية والاقتصادية المكتسبة في إطار بناء المشروع التنموي الوطني الذي اضطلعت به الدولة منذ نيل الاستقلال .والهوية المغاربية هي عربية إسلامية داخل المشروع التاريخي للأمة المغربية إذ أخذت فكرة المغرب العربي في المرحلة الاستعمارية شكل الأمة كمشروع سياسي دفاعي ومن ثم كانت لحظة البدء للبناء والتكامل المغاربي تتويجا للسيرورة تاريخية اكتملت لها عناصر الخصوصية بامتياز، عبر فترات تاريخية متتابعة ورغم العراقيل التي صادفت فكرة الوحدة المغاربية إلا أن روح التفاؤل والحماس لتحقيق تلك الوحدة ظلتا مستمرتان إلى أن تم إنشاء إتحاد المغرب العربي عام 1989 م.

كما أن هذه الخاصية ليست انغلاقية، مما يعني أن دول المغرب العربي متفتحة على العالم الخارجي حيث أنها دخلت في علاقات تفاعل مع هذا المحيط الخارجي من خلال الانضمام إلى جامعة الدول العربية وإلى منظمة الوحدة الإفريقية سابقا والدخول في شراكة اقتصادية مع الإتحاد الأوربي___.

كما اتضح لنا من خلال دراسة الأنماط الاقتصادية والسياسية المغاربية أنها لم تستطيع التكفل بمتطلبات مجتمعاتها، والتكيف مع مقتضيات المحيط الخارجي بعد تجريب مجموعة من المناهج الاقتصادية والسياسية التي أثبتت فشلها على الصعيدين الداخلي والخارجي، وبالتالي أصبحت جل الدول المغاربية تعيش في دوامة متنوعة من الأزمات (أزمة توزيع، أزمة شرعية، أزمة هوية..) وحتى نقترب من هذه الوضعية ونتمكن من شرحها بصفة دقيقة سوف نتطرق إلى دراسة إحدى دول المغرب العربي وهي الدول التونسية وهو ما سوف نتناوله في الفصل الموالي .

الفصل الثالث :

ملامح الحياة السياسية في عهد الرئيس بورقيبة

مدخل :

في هذا الفصل سوف نسلط الضوء على مجموعة الإصلاحات السياسية والثقافية والاقتصادية التي بادر بها الرئيس الحبيب بورقيبة في إطار مشروعة الإصلاحي- التحديثي مستعينا بقناعته الشخصية وبالتأييد الخارجي لمشروعه هذا، ونوضح كيفية تفاعل النظام مع المجتمع السياسي المؤيد والمعارض للمنهج البورقيبي على حد سواء وذلك وفق العناصر التالية.

المبحث الأول :تونس :دراسة جغرافية وتاريخية.

المبحث االثاني :مظاهر التحديث السياسي في تونس.

المبحث الثالث :علاقة الدولة بالمجتمع التونسي.

المبحث الأول :تونس :دراسة جغرافية وتاريخية.

في محاولة للإلمام بالخصائص الطبيعية والبشرية والمقومات الاقتصادية التي تزخر بها تونس، وكذا الوقوف على أهم الظروف التاريخية التي ساهمت في تشكيل الدولة التونسية الحديثة (بعد الاستقلال)، سوف نتطرق في هذا المبحث إلى العناصر التالية:

أولا :الإطار الطبيعي والبشري لتونس.

ثانيا :الظروف التاريخية لنشأة دولة تونس الحديثة.

أولا :الإطار الطبيعي والبشري لتونس :وفيه نتناول :الموقع الجغرافي والمساحة المقومات الاقتصادية (معدنية ،نباتية وحيوانية) ونمو السكان وتوزيعهم.

1-الإطار الطبيعي لتونس:

- **الموقع الجغرافي والمقومات الاقتصادية في تونس:** تقع تونس في أقصى شمال القارة الإفريقية ،على ساحل البحر المتوسط وتبعد عن مضيق صقلية ب 140 كلم. يحدها من الشمال والشرق البحر الأبيض المتوسط، ومن الجنوب الشرقي ليبيا، حيث طول حدودها معها 480 كلم، ومن الغرب الجزائر، بطول حدود 1050 كلم .وتبلغ مساحتها 163600 كلم 2 ،ويبلغ طول شواطئها نحو 1200 كلم.[1]

- **الأقاليم الجغرافية والمقومات الاقتصادية** :تنقسم إلى إقليمين حددهما الامتداد الجبلي للأطلس التلي والصحراوي، وهما:

-**إقليم الشمال** : يقع إلى الشمال من جبال الأطلس يشمل حوالي 1/3 من مساحة تونس ويتركز فيه ما يقرب من % 70 من السكان، حيث يعرف هذا الإقليم هجرة دائمة من مناطق الجنوب، وهو من أكبر المناطق استغلالا اقتصاديا إذ يساهم وادي مجردة وسهل تونس بنصيب كبير في إنتاج القمح التونسي[2] . كما أن أكبر المدن التونسية تقع في النطاق الشمالي ففي مدينة قفصة تسود زراعة الفستق .وفي مدن الكاف، تبرسق وسليان وباجه تشتهر بإنتاج الحبوب لاسيما القمح، أما بنزرت تشتهر بإنتاج البقول والزيتون وفي شرقها بحيرة بنزرت التي تكثر بها كل أنواع الأسماك[3].

-**إقليم الجنوب** :فيشمل القسم الثاني من مساحة تونس ويمكن تقسيمه إلى عدة أقاليم فرعية وهي:

-**السهل الشرقي** :أو الساحل، ويمتد على طول الساحل صوب الجنوب، يشتهر بأجود أنواع الزيتون، إذ تأتي صادرات الزيتون في المرتبة الأولى من الصادرات الزراعية كما تحتل المرتبة الثالثة بين الدول المصدرة لزيت الزيتون في العالم.

-**الأراضي التلاتية** :وهضبات الإستبس تسود فيها تربية الحيوانات والمراعي الجافة

1 : (محمد محمود، الطعامنة وسمير محمد،عبد الوهاب، **الحكم المحلي في الوطن العربي واتجاهات التطوير**،مصر(:المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2005 ، ص 277

[2] : يسرى ،الجوهري،**جغرافيا المغرب العربي**، مصر:مؤسسة الشهاب الجامعية، 2002 ، ص(215

1 : محمود السيد، **تاريخ دول المغرب العربي**، مصر :مؤسسة الشهاب الجامعية، 2000 ، ص 93

ويساهم الإنتاج الحيواني ب 1/5 دخل الإنتاج الزراعي بتونس ويعيش في هذا الإقليم من السكان. جوالي 1/4 كما يزخر بحشائش الحلفاء حيث تغطي ما يربو عن 4700 ميل^2 في تونس.

-**تونس الجنوبية** :ينتشر بها بعض الواحات حول شط الجريد ويعتبر خليج قابس من أهم مناطق صيد الأسماك.

أما عن الإنتاج المعدني :تتمثل الثروة المعدنية في تونس أساسا في الفوسفات والحديد إذ تغطي صخور الفوسفات حوالي 380 ميل^2 في وسط تونس وفي قفصه، أما مناجم الحديد فتتركز في الأجزاء الشمالية والغربية من تونس، إلى جانب ذلك توجد معادن أخرى كالرصاص، الزئبق، الملح، الغاز الطبيعي. [1]

-**أما الإطار البشري لتونس** :نتناول فيه نمو السكان وتوزيعهم الجغرافي.

-**نمو السكان وتوزيعهم الجغرافي**:من تعداد 1956 إلى تعداد 2001 تميز الوضع الديمغرافي في تونس بتزايد طبيعي هام .حيث قدر عدد السكان سنة 1956 ب 3783169 مليون نسمة، أما في سنة1984 فقد بلغ عدد السكان آنذاك ب6.666.173 مليون نسمة .في حين قدر عددهم سنة 2001 ب 9.7000.000م.ن ويرجع هذا التطور إلى تحسن الوضعية المعشية للسكان وتراجع معدلات الوفيات بدرجة كبيرة فأصبحت تونس في مستوى البلاد المتقدمة، ونتيجة لهذا النمو فقد هيمنت الفيئات العمرية الشابة تمثل هذه الفئة أكثر من نصف السكان .لكن رغم ذلك فقد أخذ عدد السكان في تراجع إذ ، في إطار خطط التنمية التونسية فإن السياسة السكانية في المخطط السابع (1987-1991. رسمت الخطوط العريضة الهادفة إلى تحقيق انخفاض في معدل النمو السنوي للزيادة السكانية وبالفعل فقد تم تحقيق ذلك سنة 1993 حيث وصلت نسبة النمو إلى أقل نسبة في القارة الإفريقية وهي1.9 % [2].

-**التوزيع الجغرافي للسكان في تونس** :يتميز بالتفاوت بين المناطق الساحلية الشرقية التي توجد بها كثافة سكانية مرتفعة وتتناقص في المناطق الداخلية والجنوبية حيث تبدو شبه خالية .وإن هذا التباين في التمركز السكاني جاء نتيجة لظروف طبيعية وبشرية واقتصادية .كما يشهد المجال السكاني في تونس تباين أخر يتمثل في ارتفاع نسبة سكان الحضر وانخفاض نسبة سكان الريف نظرا للهجرة الداخلية والنزوح الريفي نحو المدن إذ تهيمن المجموعة الحضرية لتونس العاصمة على ما لا يقل عن خمس مجموع السكان ككل [3] ولقد تسبب هذا الانفجار الحضري في بروز مشاكل السكن والبطالة وظهور

---

[1] : يسرى، الجوهري، مرجع سابق، ص216

[2] : **الموسوعة العربية العالمية**، الجزء السابع، السعودية :مؤسسة أعمال الموسعة للنشر والتوزيع 1996 ص 330 .

2 : حافظ، سيتهم، " التحضر في الجمهورية التونسية "في محمد صبحين عبد الحكيم، **التحضر في الوطن العربي**(الجزء الثاني، مصر :المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1980 ، ص442 -443

الأحياء الكوخية وهذا راجع لعدة عوامل وهي:

-التأطير الإداري والسياسي والاجتماعي، إذ بادرت الدولة التونسية منذ الاستقلال بتحويل عدة تجمعات بشرية إلى بلديات حيث تم بعث 70 بلدية جديدة ما بين (1956-1966)

وقد هيأت الدولة في هذه البلديات عدة تجهيزات تأطيرية في نطاق سياسة ترمي إلى النهوض الاجتماعي والثقافي للسكان والقضاء على الفوارق الجهوية في اكتساب العلم والعلاج ومجابهة ظاهرة البطالة.

إضافة إلى أثر الاستثمار في القطاعات غير الفلاحية والتركيز على قطاعي السياحة والصناعة انجر عليه تهميش القطاع الفلاحي فالمناطق الداخلية والجنوبية شهدت فراغ صناعي واضح نظرا لتمركز المشاريع الصناعية في المناطق الساحلية خاصة.[1]

إن هذه السياسة التنموية كانت نتيجة لخطاب العصرنة والحداثة الذي ساد في العهد البورقيبي والتي كرست التفاوت ما بين سكان الريف والمدن، مما أفرز زيادة نزعة سكان الريف للهجرة نحو المدن. [2]

ثانيا :الظروف التاريخية لنشأة دولة تونس الحديثة.

-**الحماية الفرنسية على تونس:** ترشيش "أو تونس ،هي تسمية أطلقها المسلمين لما فتحو إفريقيا، إذ كانوا ينزلون بإزاء صمعة" ترشيش "ويتآنسون براهب هناك، فيقلون هذه الصمعة تونس فلازمها هذا الاسم وأصبحت تعرف بتونس [3] .وهي تشترك مع بقية دول المغرب العربي في كثير من مقومات حياتها، فهي جزء من الحضارة العربية، كما خضعت للاستعمار الفرنسي لمدة طويلة، فمنذ بداية القرن 19 (وبعد الثورة الصناعية)، أخذت المطامع الاستعمارية لبلدان أوربا تتجه نحو أقطار المغرب العربي الثلاثة :تونس ،الجزائر ،المغرب وفي عام1802 تحصلت فرنسا في عهد" حمودة باشا "على معاهدات تجعل من تونس "الأمة الأكثر امتيازا"، وقد توالت معاهدة التنازل تبعا لتزايد المطامع الفرنسية، فكانت معاهدة 1824 ثم اتفاقية 1830 اللتين تمنحان امتيازات في شتى الميادين القضائية والتجارية، وقد تكثف التدخل الفرنسي في تونس خاصة بعد عام 1858 ، حيث فرضت فرنسا على الباي ميثاقا جديدا عرف "بعهد الآمان " الذي أصبح الفرنسيين بموجبه يمارسون الحماية على سائر سكان تونس بما فيهم الأوربيين، وبذلك تحولت تونس شيئا فشيئا إلى بلد شبه مستعمر منذ سنة 1860 [4] وكانت هذه المرحلة هي مرحلة انتقالية فقط، فبعد مؤتمر برلين عام 1878 تم بموجبه تنازل إنجلترا وألمانيا عن تونس لصالح فرنسا ومن ثم

---

3 : الحبيب ، دلالة ، **الظاهرة الحضرية والتنمية في تونس**، تونس :دار سراس للنشر، 1993 ، ص53

1 : Hassayoun, Moez « la conception de la décentralisation térritoraile en Tunisie » **revue Algérienne des science juridiques économique et politiques** , volume 42, N°01, 2005, p56

2: محمد بن أبي القاسم ،الرعيني القيرواني، **المؤنس في أخبار إفريقية تونس** ، ط3 ، بيروت :دار المصير، 1993 ص19 .

3 : حمة، الهمامي، **المجتمع التونسي :دراسة اقتصادية اجتماعية**، ط1 ، تونس :صامد للنشر والتوزيع ،(1989 ص25 .

تحولت تونس إلى مستعمرة فرنسية ،حيث دخلت الجيوش الفرنسية إلى تونس بقيادة جول فيري، بتاريخ 12 ماي 1881 ، وتم التوقيع على معاهدة الحماية (معاهدة باردو)التي أمضاها الصادق الباي وفي عام 1883 كانت" معاهدة المرسى "التي أصبحت بموجبها تونس تحت السيطرة المباشرة لفرنسا في كل المجالات إلى غاية منتصف القرن العشرين(1955 -1956)[1]

-**النضال السياسي التونسي:**خلال حقبة الاستعمار الفرنسي لتونس ظهرت مجموعة من الأحزاب والتنظيمات تحت شعارات متباينة تنشط على الساحة السياسية التونسية.وذلك تبعا لتباين إيديولوجية مناضليها (اشتراكية بورجوازية رأسمالية-شيوعية..) لكن جلها لم يطالب بالاستقلال التام لتونس بل المناداة بإصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية، في ظل الحماية الفرنسية [2] وهذا ما نستشفه في مواقف الحركة الوطنية التونسية، وهي كما يلي:

-**الحزب الحر الدستوري التونسي** :هو أول حزب سياسي تونسي تأسس عام1920 بزعامة " عبد العزيز الثعالبي ."ويتكون هذا الحزب من المالكين العقاريين وأصحاب الحرف والتجارة والمثقفين الأرستقراطيين ومن أهداف هذا الحزب:

-الإبقاء على الحماية الفرنسية لتونس.

-وضع دستور تونسي قائم على الفصل بين السلطات واحترام الحريات الفردية، وحقالملكية الخاصة، وكذا ضمان حق الملكية في صلب العائلة الحسينية.

-تكوين برلمان تونسي يمثل فيه التونسيين بنسبة ثلثين والفرنسيين بثلث .وعليه فالحزب كان يعبر عن إيديولوجية ليبرالية إصلاحية، اندماجية مع فرنسا، وقد انسلخت عنه مجموعة " حسن القلاني "التي كونت "الحزب الإصلاحي التونسي ."كما حدث انشقاق أخر في الحزب الحر الدستوري سنة 1934 ، بين تيار يمثله القادة الأوائل وعلى رأسهم عبد العزيز الثعالبي، وتيار أخر يمثله" محمود الماطري "و "الحبيب بورقيبة. "إضافة إلى مجموعة من المحامين والأطباء ذوي التكوين الفرنسي، وشكلت هذه المجموعة الحزب الحر الدستوري الجديد بمؤتمر قصر هلال المنعقد في 2 مارس1934 ، هذا الحزب ورغم تغيير التسمية إلا أن موافقة لم يطرأ عليها أي تغيير، بل واصل في دعوة فرنسا إلى الرجوع إلى" روح الحماية " المنصوص عليها في معاهدة باردو .وهذا ما أوضحه" الحبيب بورقيبة "في قوله "**:لقد أكدنا ما هو صحيح**

[1] Louis ,Périllier , **la conquête de l'indépendance tunisienne** , paris : édition Robert Laffont , 1979,p 16-17. :

[2] A, Pavy, **L'histoire de la tunisie** 2 eme ed , Tunisie : edition Bouslama , 1977, p35-40

قطعنا أننا لم نكافح أبدا مبدأ الحماية نحن نعتبر أن معاهدة باردو إن طبقت ...تقضي حتما إلى نتيجتين :ازدهار وتحرر الشعب التونسي، وتعلقه بأكثر متانة بفرنسا" [1]

ولقد استمر الحزب الحر الدستوري الجديد على مواقفه السابقة تحت قيادة بورقيبة وظل شعار الاستقلال غائبا عن برنامجه طوال فترة نضاله، إلى غاية عام 1946 حيث طرحت فكرة الاستقلال على الطريقة البورقيبية "بمساعدة فرنسا ومع فرنسا "ونتيجة لكل ذلك فقد وجدت الإدارة الاستعمارية الفرنسية ضالتها في هذا الحزب، وعقدت" اتفاقية الاستقلال الداخلي "مع الحبيب بورقيبة في 3 جوان1955 .[2]

-**الحزب الشيوعي التونسي:** تأسس تحت رعاية الحزب الشيوعي الفرنسي عام 1932 ، ولم يتم تونسة إلا مع بداية عام 1939 ، حيث أسندت أمانته إلى" علي جواد "ومن مواقف الحزب أثناء الفترة الاستعمارية نذكر:

-الدفاع على ضرورة المحافظة على العلاقة بين الشعبين الفرنسي والتونسي في ظل الوحدة الفرنسية"، ولذلك فقد ناهض الحزب النضالات الوطنية التي خاضها الشعب التونسي ضد فرنسا ووصفها بأنها ممارسات إرهابية.

-حصر مطالبه في إدخال إصلاحات سياسية واقتصادية. [3]

-**الحركة النقابية:** ومن مظاهر الحركة الوطنية التونسية تأسيس النقابات العمالية التي دخلت النظام السياسي منذ أمد بعيد حيث تأسست أول نقابة تونسية في ديسمبر 1924 وهي" جامعة عموم العملة التونسية "بقيادة محمد علي الحامي، وقد انحصر برنامجها في النطاق الإصلاحي دون طرح المسألة الوطنية من زاوية ثورية .لكن رغم ذلك فقد حلت من قبل السلطة الفرنسية عام 1926 بطريقة قمعية .كما قامت محاولات أخرى لتكوين مركزية نقابية تونسية بقيادة بلقاسم القناوي وآخرون عام 1937 ونظرا لنهجها الإصلاحي الاقتصادي فإن الحزب الدستوري الجديد رفضها وعين على رأسها أحد أعضائه " الهادي نويرة "وفشلت هي الأخرى وحلت بأسلوب قمعي في أفريل . 1938 وفي عام1946 تأسس الاتحاد العام التونسي للشغل .تحت قيادة المناضل" فرحات حشاد "ولقد لعبت هذه النقابة دورا بارزا في النضال الوطني رغم أنها ذات طابع بورجوازي، إلا أنها استطاعت استقطاب عدد كبير من العمال حولها.وبلورة الوعي الوطني لديهم من خلال النضالات اليومية والإضرابات العديدة التي شنتها كل هذا

---

[1] : حمة، الهمامي، مرجع سابق، ص46 -49

2: louis ,Préillier , op .ct, p21.

3 : سالم، لبيض،" قراءة في علاقة الدولة القطرية العربية بالمجتمع السياسي، مثال تونس 1957 -1989) في ابتسام الكتي، **الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي**، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، 2001 ص 230-929 .

سجل في النضال الشعب التونسي .[1] ومن المعروف أن من خصيات الحركة النقابية التونسية في عهد الاستعمار المباشر التأسيس السريع، وهذا راجع للظروف السياسية التي تمر بها تونس وكذا باعتبار رواد النضال النقابي ناضلوا في أحزاب سياسية، كما تجدر الإشارة أن النقابات التونسية لم يقتصر نضالها على المستوى الوطني بل كان لها بعد مغربي وعربي. فقد أكد" فرحات حشاد"مرارا بمشروع رابطة نقابة تضم نقابات المغرب العربي .[2]

–**نضال الحركة الطلابية** :فتعود جذور النشاط الطلابي إلى سنة 1910 حيث طالبوا بإصلاح التعليم بجامع الزيتونة ،وقاموا بإضراب عن الدراسة عام 1943 ،و شاركوا في المؤتمر التأسيسي للاتحاد العام التونسي للشغل عام . 1946 كما عملت على تأطير التعاطف الشعبي مع القضية الوطنية والقضايا القومية (فلسطين 1948) .[3]

كان هذا عن مسار النضال السياسي للحركة الوطنية حيث شاركت جل أطراف المجتمع السياسي التونسي فيه، وكان الحزب الحر الدستوري الجديد الممثل الرسمي للدولة التونسية، سواء إبان فترة الاستعمار أو بعد توقيع الاستقلال الداخلي عام1955 حيث دخل بموجبها في أزمة سياسية تعدت نطاق الحزب لتشمل عموم الجسم الاجتماعي والسياسي التونسي.

– **أزمة الاستقلال وإعلان الجمهورية.** تعود جذور هذه الأزمة إلى عام 1955 لما عرضت فرنسا على تونس والمغرب فكرة الحكم المحلي وتأجيل الاستقلال الكامل في مرحلة لاحقة وكان هذا بعد أكثر من سبعين (70) سنة من النضال الذي دخل مرحلة الكفاح المسلح عام 1952 ولقد رفضت المغرب اقتراح فرنسا في حين قبله الحزب الحر الدستوري الجديد ،بذلك تم التوقيع اتفاقيات الاستقلال الداخلي. إن هذه الخطوة التي خطاها بورقيبة أحدثت شرخ عميق شق النخبة الوطنية في إطار الحزب الدستوري وقد كان لهذا الاشتقاق تداعيات خطيرة على عموم الجسم الاجتماعي والسياسي التونسي .إذا أصبح الشعب التونسي منقسم إلى قسمين: قسم مؤيد لهذه الاتفاقيات، وبالتالي موال لرئيس الحزب الحر الدستوري الجديد، الحبيب بورقيبة–ولجماعة الديوان السياسي وقسم معارض لهذه الاتفاقيات وموال للأمين العام للحزب الدستوري– صالح بن يوسف–ولجماعة الأمانة العامة.ولقد استطاعت " اليوسفية" أن تجرف ورائها جماهير واسعة وتيارات فكرية وأحزاب سياسية ومنظمات نقابية إذ يقول أحمد بن صالح الأمين العام

1 :نفس المرجع الأنف الذكر، ص 54

2 : عبد السلام، بن حميدة ، "النقابات والوعي القومي :مثال تونس :في مصطفى الفيلالي وآخرون، **تطور الوعي(القومي في المغرب العربي**، مرجع سابق ، ص 244 – 245

3 : لمزيد من التفاصيل راجع(:

محمد، بشوش، " الوعي القومي في الأوساط الجامعية في المغرب العربي :مثال تونس "في مصطفى الفيلالي وآخرون **تطور الوعي القومي في المغرب العربي**، مرجع سابق ،ص 265 -297

للاتحاد العام التونسي للعمال " **كانت تتقد فينا ثورتان :ثورة على أنفسنا لأننا صرنا إلى هذه الحالة من القابلية للاستعمار إلى درجة أنه هيمن علينا وثورة على الاستعمار** " [1] وفي شأن الحفاظ على الأمة التونسية في نطاق الحضارة العربية الإسلامية فيقول أحمد بن صالح..."**: فبكل بساطة اخترنا التمسك بالأصالة والذاتية ومنها حاولنا الانطلاق ابتداء من مجتمع معين، وفي وسط جغرفي معين، ينتمي انتماء معين إلى عالم كان عالمنا أعني عالم الثقافة والحضارة العربية الإسلامية** [2]... كان هذا عن النضال السياسي لأحد أطراف الحركة اليوسفية (الاتحاد العام التونسي للشغل). أما بالنسبة للنضال العسكري فقد عملت الحركة على تشكيل جيش التحرير الوطني التونسي، الذي أصبح فيما بعد جزء من جيش تحرير المغرب العربي حيث أعلن الكفاح المسلح في سبيل استقلال الأقطار المغاربية، وقد تلقت دعما من مصر، سنة 1952 بعد ثورة الضباط .[3]

إن هذا التأييد الجماهيري والحزبي الذي حظيت بهما الحركة اليوسفية أدى تحقيق الاستقلال التام لتونس، في 20 مارس 1956 ،كما ساهم في ذلك مجموعة من الأحداث الإقليمية، إذ حصل المغرب على استقلاله في 2 مارس 1956 إضافة إلى مجموعة الأحداث التي عرفتها الجزائر. لكن بعد الاستقلال أخذ نضال الحركة في الفتور خاصة بعد ما تولى الحبيب بورقيبة مقاليد الحكم – حيث تم تعينه عام 1956 رئيسا للوزراء من قبل اللجنة الدستورية – و الذي يرى في المعارضة السياسية خاصة اليوسفية، ضربا من الفتنة يجب سحقها والقضاء عليها كلية، وعليه فقد حسم الصراع لصالح الجناح البورقيبي التحديثي المفرنس، على حساب الجناح الوطني العروبي الإسلامي، الذي وجد نفسه أمام خيارين إما الخضوع للتهميش أو الانضمام إلى التيار البورقيبي [4] هذا الأخير سعى على كل الأصعدة إلى تعزيز زعامته الفردية وكانت البداية، بإعلان النظام الجمهوري عام 1957 وبإلغاء النظام الملكي حيث استصدر قرار من اللجنة الدستورية بعزل" الباي محمد الأمين " (أخر ولاة الدولة الحسينية في تونس) وتم انتخابه من قبل اللجنة الدستورية ،كرئيس مؤقت عام 1957 ، ثم أجرى اقتراع عام 1959 --1964و 1971 ، وأنتخب رئيسا مدى الحياة في نوفمبر 1974 بعد تعديل المادة 42 من الدستور التي تنص على انتخاب الرئيس انتخابا حرا ومباشرا كل خمس سنوات .... [5] ومن إن اعتلى الحبيب بورقيبة سدة الحكم وضبط كل البلد تحت سيطرته حتى أخذ في تنفيذ مشروعية التحديثي وهذا ما نتناوله في المبحث الثاني.

1 : مارك ، نرفان، **حوار مع أحمد بن صالح :تونس التنمية والمجتمع والسياسة** (ط1) بيروت :دار الكلمة للنشر 1948 ص 45.
2 : نفس المرجع الأنف الذكر ، ص47
3 : سالم، لبيض، مرجع سابق، ص201
1: رفيق عبد السلام، بوشلاكة، مرجع سابق، ص 103 .

2 : Jenayah, Ridha , « les élections présidentiel et législatives tunisiennes à travers le scrutin du

المبحث الثاني :مظاهر التحديث السياسي في العهد البورقيبي:

إن مظاهر التحديث السياسي، (*)هي مجملها منبثقة عن الخليفة البورقيبة التي ترى في النموذج الغربي المثال الذي يجب الاحتذاء به إذ فتحت اسم تحديث المجتمع التونسي وبناء دولة عصرية ، أخذ بورقيبة خلال الفترة الممتدة من (1955- 1987) إلى استراد الحداثة الغربية الجاهزة وتطبيقها في تونس سعيا منه للتغير السريع وتمتين العلاقة مع فرنسا الأم مثلما وصفها بورقيبة وبالتالي الانسلاخ عن كل ما هو عربي وإسلامي، وقد صرح بذلك قائلا " **:بأن ما يربطنا بالعرب ليس إلا من قبيل الذكريات التاريخية، وأن من مصلحة تونس أن ترتبط بالغرب وبفرنسا بصورة أخص، وأن مرسيليا أقرب لنا من بغداد أو دمشق أو القاهرة وأن اجتياز البحر الأبيض المتوسط لأسهل من اجتياز الصحراء الليبية.** [1] وقد عمل بوريقيبة على تجسيد ذلك في كل المجالات.

أولا :في المجال الثقافي في البداية لابد من التذكيرأن الحبيب بورقيبة زعيم" نيو دستور" أول رئيس لتونس كان في بداية نضاله (1934) من بين المتحمسين والمدافعين عن مقومات الشعب التونسي) ظاهريا فقط (، وقال في هذا الصدد " **:إنه لمن صالحنا أن نسرع دون أي تأخر أو اهتمام لأي تحول أو انتقال قد يؤدي إلى تضيق طرقنا وعادتنا السيئة والحميدة، وفي كل تلك الأشياء العديمة الفائدة التي بمجملها قد تشكل شخصيتنا ،إن إجابتي هي الأخذ بالظروف الخاصة التي نعيشها وجوابي: لا** " [2] فالمحافظة على الهوية الوطنية في نظر بورقيبة جزء من الكفاح ضد الاستعمار .وبذلك فقد دافع على مقومات الشعب التونسي وأجل الإفصاح عن قناعاته الثقافية وتطبيقها ميدانيا وهذا تفاديا لأي خلاف من شأنه عرقلة مشروعه السياسي في توحيد الشعب التونسي وقيادته .بالرغم من أن بوادر تطبيق هذا المشروع كانت قد بدأت أثناء الفترة الاستعمارية واستمرت، في ظل توقيع اتفاقية الاستقلال الداخلي عام 1955 ،حيث نصت المعاهدة على أن الثقافة الفرنسية ليست لغة أجنبية على التونسيين وأوصت بضرورة تدريسها في مختلف مراحل التعليم. [3] وحتى بعد رحيل فرنسا ومنح الاستقلال التام لتونس فإن فرنسا أبقت على عدة مدارس تابعة لها .كمعهد" كارنو "و"كايو "وعدة مؤسسات ثقافية يشرف عليها رجال دين

3/11/1974 », **intégrations**, N°10,1978,p 67.

*: لقد وقع اختيارنا لهذا العنوان انطلاقا من أن النخبة السياسة التونسية آنذاك حاولت نقل وتقليد المجتمع الصناعي الغربي في كل المجالات وهذا يتماشى مع تعريف التحديث السياسي.

[1] : :سالم، لبيض، مرجع سابق، ص201 -202 .

[2] : :بارعة، النقشدي، **المشاركة السياسية للمرأة في الأردن، وبعض الدول العربية**، الأردن :دار الفارس ،(2001 ص76.

[3] : حمة، الهمامي :نفس المرجع ،ص60

مسيحيين من جماعة التبشير ،كما ظلت المدرسة التونسية خاضعة للهيمنة الإمبريالية الفرنسية سواء من حيث نظام التعليم أو من حيث محتوى برامج التدريس.

أما عن الإنجازات الثقافية للرئيس بورقيبة والتي انطلق فيها مباشرة بعد ستة أشهر من فترة حكمه أي في 3أوت 1956 كدليل لوفائه لفرنسا الأم على حد تعبيره ،فهي كما يلي:

-إلغاء المحاكم الشرعية وإقامة نظام قضائي بورجوازي مستوحى من النظام القضائي الفرنسي.

-في 13 أوت 1956 ، تم **إقرار قانون الأحوال الشخصية**، وهذا شعورا من الرئيس بورقيبة بالحاجة إلى تعديل الإسلام لملائمة العالم الحديث، وكذا لتحقيق العدالة الاجتماعية بين الرجل والمرأة ومن أهم وأبرز الإصلاحات التي أقدم عليها بورقيبة في هذا الصدد نذكر:

-إلغاء تعدد الزوجات، وقد جاء في المادة 18 من القانون الجديد بأن الزواج من زوجة ثانية جريمة يعاقب عليها القانون بالغرامة أو السجن أو كليهما معا.

-كما تطرق القانون الجديد في المادة 30 منه ،بأنه يحق للمرأة والرجل طلب كل منهما الطلاق، وللقاضي أن يبذل جهود لتسوية الخلاف، وفي حالة الطلاق فإن المرأة تستفيد مثلها مثل الرجل من النفقة والوصاية على أولادها وللرجل حق الوصاية على أولاده من السابعة والتاسعة في حالة البنات.

-وفي شأن الميراث ،فقد جاء في المادة 143 الفقرة : 02 على أولوية إعادة الملك إلى مالكه الشرعي، والذي من خلاله إعطاء الأسبقية في توريثه للبنات والحفيدات من بين الورثة من جهة الأب والمنسوبين إلى الأب مثل الإخوة الذكور أبناء المتوفي والأعمام وأبناءهم ،ومساواة حقوق الإناث المالية والموروثة بحقوق الذكور من أبناء المتوفي [1].

إن محتوى هذه المادة فيه تعارض صريح وعلني لما نص عليه القرآن الكريم في قوله تعالى " :يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة * إن أمرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك وهو يرثها إن لم يكن لها ولد فإن كانتا اثنين فلهما الثلثان مما ترك وإن كانوا إخوة رجالا ونساء فلذكر مثل حظ الأنثيين يبين الله لكم أن تضلوا والله بكل شيء عليم" .[2]

كما جاء في قانون الأحوال الشخصية الجديد مجموعة أخرى من الإجراءات التي تنظم الزواج :كتحديد المهر، وللمرأة الحق في أن تعقد عقد الزواج عن نفسها ولا تحتاج إلى والي أمرها، وهذا الأخير فيه تعارض هو الأخر لما جاء في السنة النبوية الشريفة وللأحكام الشريعة .إذ نجد الرسول صلى الله عليه

*: الكلالة :ماعدا الوالد والولد.في مختصر تفسير الطبري.

1 : بارعة، النقشدي، مرجع سابق، ص 78

2 : سورة النساء، الآية176

وسلم أكد على ضرورة وجود الوالي وشاهدين في عقد الزواج حيث قال "**:لا نكاح إلا بوالي ،وشاهدي عدل** "وقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه " **ولا تنكح المرأة إلا بإذن وليها، أو ذي الرأي من أهلها أو السلطان**" [1]

وعليه فمن خلال التطرق لأحكام الواردة في القرآن والسنة وإلى الإصلاحات التي جاء بها الرئيس بورقيبة في قانون الأحوال الشخصية، يتضح لنا أن هذا الأخير سعى إلى استئصال كل المقومات الإسلامية من المجتمع التونسي وإدخال كيان غريب وهو الحضارة الغربية وفي سبيل تحقيق ذلك أقدم على إجراء أخر عام 1958 ،حيث تم إلغاء التعليم الزيتوني وتعميم التعليم العصري القائم على ازدواجية اللغة العربية والفرنسية، كما قاوم الفكر الديني(فرائض الإسلام) باسم إيديولوجية العصرنة. [2]

وخلاصة القول أن الرئيس بورقيبة اعتبر مشروعه الثقافي هذا" جهاد أكبر نحو التخلف "وهو في مسار تطبيق مشروعه فقد كان يحاول الإستلاء على تراث الإصلاحيين والانعطاف به نحو منهج تغريبي نخبوي، ومن أجل تحقيق ذلك سد منابع" توليد النخبة" العربية بعد إغلاق الجامعة الزيتونية واستبدالها بجيل جديد من النخب الحديثة البورقيبية." وكان مفتي الديار التونسية " الشيخ عبد العزيز جعيط "قد ضبط لبورقيبة مدونة تشريعية استند إليها في ثورته الثقافية .[3]

إن هذه الثورة الثقافية التي قادها بورقيبة أفرزت عدة قوى معارضة تطالب بمقاطعة هذا المشروع، إذ فقد احتجت المنظمات الطلابية عام 1972 عما تضمنته تلك الإصلاحات من طمس وتغريب للهوية التونسية، كما دعى الإتحاد العام التونسي للعمل في 26 جانفي 1978 إلى إضراب شامل في تونس .[4] ولكن وباعتبار السلطة السياسية في تونس هي المقرر والمنفذ في نفس الوقت فإن كل تلك المحاولات جوبهت بالقوة والعنف إذ فهي لا تأبه (السلطة السياسية)بما يقال أو يدبر ضدها فقد أعطى بورقيبة العنان لما تجود به قريحته التحديثية وأمضى في إصلاحات أخرى.

ثانيا–الإصلاح الاقتصادي: أما في المجال الاقتصادي فقد عملت السلطة الجديدة على تكوين حكومة بورجوازية متألفة من العناصر الدستورية ،التي زكت الاختيارات الأساسية للنظام السياسي الجديد لتعويض الحكومة البابوية وبذلك دعمت السلطة النفوذ الاقتصادي للبورجوازية الكبيرة الفلاحية والصناعية والتجارية، بواسطة مجموعة من الإجراءات التي تكرس هيمنة الطبقة البورجوازية، وتعمق وتقنن التبعية

1 : أبو بكر جابر ،الجزائري ،**منهاج المسلم** ،لبنان :دار الفكر، 2002 ، ص 33

2: رفيق عبد السلام ، بوشلاكة، مرجع سابق، ص 11

3 : نفس المرجع سابق،126-127

4 : Ilhame , marzouki , « le jeux de bascule de l'indentité » , au Olfa , Lamloum et Bernard Ravenel**, La Tunisie de Ben Ali : la société contre le régime** , Alger : Mitidja , impression 2002 p82 .

الإمبريالية الفرنسية والأمريكية لاحقا [1]، غير أن هذا نمط الاقتصادي وضع لتطوير وإنتاج حاجيات السوق الإمبريالية العالمية ومضحيا مرة أخرى بالحاجيات الصناعية للبلاد، وكنا من نتائج ذلك زيادة الفقر والبؤس في أوساط واسعة من التونسيين [2] مما أدى إلى انتشار صراعات وحركات اجتماعية رافضة لهذه الوضعية ومنددة بالاستغلال والحرمان الإقتصادي، والتبعية الإمبريالية، فكان الإضراب العام في جانفي 1978وانتفاضة الخبز . 1984 وبتالي فقد خلقت هذه السياسة الاقتصادية الرجعية أزمة مزدوجة :أزمة في القاعدة على مستوى الجماهير الرافضة للوضع وأزمة في القمة على مستوى الطبقات الحاكمة بين البورجوازية البيروقراطية والبورجوازية الخاصة بفعل النظام التعاضدي الذي يهدد مصالح الخاصة [3]. وقد أدت هذه الأزمة إلى أزمة سياسة في البلاد انتهت بإزاحة البورجوازية البيروقراطية من مركز القيادة أمثال أحمد بن صالح الذي انتهى به الأمر إلى السجن ثم المحاكم بتهمة الخيانة، وكان من المستهدفين في قول بورقيبة "جراثيم يجب التخلص منها[4]. "

في الأخير نخلص إلى أن الدولة التونسية في الفترة البورقيبية اتجهت مرة أخرى إلى استراد النموذج الاقتصادي الغربي الذي يتوافق مع العقلية البورقيبية– ولكنه لا يتلاءم مع البيئة التونسية–من خلال تشجيع القطاع الخاص في كل الميادين لرعاية مصالح الإمبريالية الغربية (الفرنسية والأمريكية) ومن ثم يمكن القول أن الحكومة آنذاك سلمت مهمة التنمية للقطاع الخاص والرأس المال الأجنبي وإن هذين الطرفين كل منهما يسعى لخدمة مصالحه فقط على حساب مصالح الشعب.

ثالثا–في المجال السياسي: إلى جانب التحديث الثقافي والاقتصادي الذي شهدته الساحة السياسية التونسية في هذه الفترة فقد شكل الإصلاح السياسي جانبا هاما في اهتمامات النخبة السياسية آنذاك وفيما يلي سوف نحاول الوقوف على أهم محاوره وهي:

–في 25 جويلية 1957 تم إلغاء النظام الملكي وإعلان الجمهورية التونسية بقيادة الحبيب بورقيبة.

–في 1 جوان 1959 بقصر باردوا تم الإعلان عن إصدار دستور للجمهورية التونسية المستقلة والذي بواسطته تم تنظيم الحياة السياسية من قبل الحزب الحاكم" الحزب الحر الدستوري الجديد "وقد تضمن هذا الدستور قواعد إرساء النظام السياسي التونسي إذ تعتبر الجمهورية التونسية ذات نظام رئاسي يقوم على ثلاث سلطات سياسية وهي:

---

[1] : Poncet , Jeaun **, la Tunisie à la recherche de son avenir**, paris : édition social, 1974, p30.

2 : :خالد، نويسر ، " العجز الغذائي في تونس "في حافظ ، ستهم ، **العجز الغذائي في تونس من المسؤول؟** ، تونس(: دار سراس للنشر، 1990 ، ص11-12

[3] : حمة، الهمامي ، مرجع سابق، ص 91

4 : مارك، نرفان، مرجع سابق، ص [4]59

-السلطة التشريعية :تتمثل في المجلس الوطني المنتخب لمدة 5 سنوات ويحتوي على أربعة لجان وهي لجنة الشؤون السياسية الداخلية (الدفاع، الانتخابات....) ، لجنة الشؤون المالية لجنة الشؤون الاجتماعية والثقافية، لجنة التشريعات العامة [1] ولقد تضمن الدستور طرق عمل واختصاصات هذه السلطة في مجموع من المواد وهي محصورة ما بين المادة 18 إلى غاية المادة 36.[2]

-السلطة التنفيذية :تمارس من قبل رئيس الجمهورية الذي ينتخب بالموازاة مع انتخاب المجلس الوطني انتخابا حرا ومباشر وسري، أما الحكومة فهي مؤسسة مستقلة عن رئيس الجمهورية وهذا الأخير يقوم بتعين أعضاء الحكومة.

-السلطة القضائية :ولها ازدواجية المهام :إعداد القانون ومراقبة تطبيقه [3]، ولقد جاءت الأحكام الخاصة بتنظيم السلطة القضائية في المواد 64-65-66-67 من المواد. كما يتضمن النظام السياسي مجموعة أخرى من المؤسسات السياسية والاقتصادية وهي المحكمة العليا، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الجماعات المحلية، المجلس الدستوري.

-كما تم إقرار مجموعة من الأحكام العامة والمواد التي تضمن وتنظم حقوق الأفراد مثلما جاء في المادة الثامنة الخاصة بحرية والتعبير والصحافة والنشر وتأسيس الجمعيات والنقابات والأحزاب ....إضافة إلى مجموعة أخرى من الحقوق في المواد 9-10-11.

-تعزيز المشاركة السياسية للمرأة التونسية .إن بورقيبة كان قد حدد أولويات حقوقها على مستوى العائلة، بإلغاء التمييز بين المرأة والرجل وخلق المساواة بينهما على المستوى الاجتماعي الضيق .ثم انتقل بعد ذلك بالتدريج إلى المستوى السياسي، حيث بعدما كانت المرأة التونسية مقصاة من الانتخاب، إذ يحدد قانون الانتخاب الشروط الواجب توفرها في الناخب كما يلي: **يعتبر كناخبين تونسيين الذكور والبالغ عمرهم 21سنة شمسية** "...لكن بعد الاستقلال منحت النساء حق الانتخاب والترشح منذ عام 1957 عند تنظيم أول انتخابات بلدية، وقد تعززت وضعية المرأة التونسية، أكثر بعد إصدار الدستور التونسي عام 1959 [4] حيث أصبحت تتمتع بكل الحقوق السياسية والمشاركة في الوظيفة التشريعية .وكان " بورقيبة" قد أسس الاتحاد الوطني للمرأة التونسية واعتبر إياه كأداة تواصل بين النساء والسلطة

1 : Publication du sécrétariat d'etat à l'information , **Tunisie en berf** , Tunisie : sosieté d'arts graphique , 1975, p7

2: لمزيد من التفاصيل راجع(:
-وائل أنور، بندق، مرجع سابق، ص 143 - 162

3 : Publication du sécétariat d'etat a l'information, op, cit , p8.

1 : جميل، مطر وآخرون، **الأداء البرلماني للمرأة العربية، دراسة حالات:مصر سوريا، تونس** لبنان :مركز(دراسات الوحدة العربية .ماي 2005 ، ص- 123 - 124

السياسية وأن نجاح الاتحاد في مهمته هو نجاح للدولة. كما دخلت النساء إلى مجلس النواب وشاركت في انتخابات 1959 و 1964 حيث تحصلت في كل مرة على مقعد واحد، لكن في الانتخابات المنظمة ما بين 1969 إلى غاية1986 فقد تضاعفت مقاعد النائبات وأصبحت 7 مقاعد .حتى وإن كانت هذه المقاعد ضئيلة مقارنة بعدد مقاعد الرجال مثلا (125 مقعد عام1986) كما أوكلت للمرأة التونسية مناصب وزارية مثل وزارة الصحة عام 1983 حتى عام 1987 ، ووزارة الأسرة وتطوير المرأة من عام 1983وحتى عام 1986 ، ووزارة الدولة للشؤون الاجتماعية منذ عام 1987 .[1]

–وفي أفريل 1981 أعلن الرئيس الحبيب بورقيبة عن عدم اعتراضه على تأسيس أحزاب سياسية معارضة بشرط إعلان تخليها عن العنف والتعصب الديني وعدم الاعتماد على أية قوى خارجية سواء على المستوى الإيديولوجي أو المادي، وبالإضافة إلى ذلك فقد وضع بورقيبة شرطا أخر وهو ضرورة حصول الحزب على % 5 على الأقل من الأصوات الانتخابية في الانتخابات التشريعية المقرر إجراءها في نوفمبر 1981 ولقد كان من شأن تلك الشروط خاصة الأخير منها تفريغ تلك الخطوة (التعددية) من محتواها حيث أدى ذلك إلى إقصاء الأحزاب المشاركة في الانتخابات (حركة الاشتراكيين الديمقراطيين حركة الوحدة الشعبية، الحزب الشيوعي التونسي) إذ لم يتحصل أي من تلك الأحزاب على النسبة المطلوبة في حين حاز الحزب الاشتراكي الدستوري على نسبة 94.6 %من إجمالي الأصوات الانتخابية وهو ما أهله للحصول على إجمالي مقاعد البرلمان بالائتلاف مع الاتحاد العام التونسي للشغل، وبذلك لم تتحصل أحزاب المعارضة على الاعتراف الحكومي.

–وفي إطار الإصلاح السياسي دائما فقد أقدم بورقيبة على إطلاق صراح المعتقلين السياسيين وتجديد % 75من أعضاء اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي الدستوري .[2]

كان هذا على الإطار القانوني المنظم للحياة السياسية في تونس حيث فسح المجال لعدة أطراف للمشاركة السياسية وضمان الحريات والحقوق، لكن الواقع اثبت العكس فالحزب الدستوري سحق كل معارضة واحتكر المجال السياسي، علاوة على ذلك فالمادة الثامنة من الدستور نصت على أن الدولة تمنع تبعية أي حزب إلى أطراف أو مصالح أجنبية في حين أن الحزب الدستوري) الدولة (تابع للدول الغربية في سياسته الداخلية) الثقافية السياسية، الاقتصادية وفي سياسته الخارجية إذ اعتبرت هذه السياسة ذيلا للدبلوماسية الفرنسية والأمريكية في كثير من القضايا، حيث أعلن بورقيبة بأنه " صديق العالم الحر"

2: بارعة النقشدي، مرجع سابق، ص 79.
1 : محمد فايز ، فرحات، " أبعاد التحول الديمقراطي في تونس "في أحمد منيسي وآخرون ، مرجع سابق، ص 175

يقاسمه مبادئه ومواقفه في أمهات القضايا الدولية داعيا الدول الإفريقية أن تختار المعسكر الغربي .كما ساند النظام الأمريكي في حربه على جمهورية الفيتنام الشمالية باسم الدفاع عن الحرية والديمقراطية . [1]

وعليه مما سبق يتضح لنا أن فترة السبعينات كانت فترة عصيبة في عهد الرئيس بورقيبة إلا أنه كان أكثر ضامنا للاستقرار السياسي فهو من ناحية يؤكد على حرية التعبير ، ومن ناحية أخرى يؤكد بأنه لا يؤمن كثيرا بوجود أحزاب سياسية حيث قال " **نظرتي السياسية ليست بحاجة أن تستمد قوتها من الأحزاب السياسية...** [2].

وتأكيدا على ذلك فإن النواب لم يكن لهم حق استجواب الحكومة وإنما مجرد توجيه الأسئلة فقط، كما أن البرلمان التونسي لم يكن لديه دور سياسي طوال هذه الفترة سوى منفذ للإرادة البورقيبية ، إذ أعتبر بمثابة دمى في يد السلطة التنفيذية فرغم إقرار مبدأ التعددية الحزبية إلى أن الوضع لم يتغير وظلت ظاهرة شخصنة السلطة سمة بارزة في هذه الفترة.

المبحث الثالث :علاقة الدولة بالمجتمع السياسي:

بعد أن تطرقنا في البحوث السابقة في هذا الفصل إلى أهم إنجازات السلطة السياسية على كل الأصعدة نصل في هذا المبحث إلى دراسة علاقة الدولة بالمجتمع السياسي ولفهم هذه العلاقة فإنه يفترض علينا أن نقف على جوهر المنهج البورقيبي ومقوماته إذ يمثل اللبنة الأساسية في تأسيس الدولة التونسية آنذاك ثم ننتقل إلى دراسة مكونات المجتمع السياسي التونسي، بمعنى الأطراف الفاعلة في تحريك الحياة السياسية– رغم أن قواعد اللعبة السياسية كانت مضبوطة بيد السلطة –التي كثيرا ما اتخذت شكل المعارضة من خلال الدخول في مجابهة مباشرة أو غير مباشرة مع النظام لنصل في الأخير إلى طبيعة الدولة التونسية التي تكونت نتيجة التراكمات التي أفرزتها مختلف تلك الإنجازات السابقة.

أولا :جوهر البورقيبة ومقوماتها الأساسية:

–تعريف البورقيبية :قد عبر عنها إبراهيم طوبال على أنها" **الإبقاء على الهياكل الأساسية القائمة الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية مع إجراء تعديلات وتحويرات طفيفة فيها بهدف إيطالة عمرها وقطع الطريق أمام أي تحويل جذري فيها دفاعا عن بقاء الملكية الخاصة محلية أو أجنبية ودفاعا عن استمرار قدرتها على تسخير إمكانيات تونس ومقدرات الشعب التونسي** " . [3] وهي إذن تمثل النقيض

2: حمة، الهمامي ، مرجع سابق، ص 88.

1 : أماني، مسعود، مرجع سابق، ص) . 54 نقلا عن : الحبيب بورقيبة ، **حياتي أرائي ، جهادي**(، تونس : نشريات(كتابة الدولة للإعلام، 1978 ، ص 100 .

2: إبراهيم، طوبال، **البديل الثوري في تونس**، ط1 ، لبنان :دار الكلمة للنشر 1979 ، ص 33.

لأي تغير جذري للمجتمع وتحاول عن طريق" التدريج "الذي تدعوا إليه" تجميد "تطور الأوضاع القائمة وإضفاء نوع من الثبات مع بعض التعديلات الجزئية التي لا تحدث أي تحول كيفي وإن استمرت قرونا .وعلى هذا الأساس حصل وفاق بين فرنسا وبورقيبة حيث تم توقيع معاهدة الحماية الفرنسية على تونس تماشيا مع الرغبة البورقيبية وهذه الأخيرة عملت كل ما في وسعها لكي تبقي على الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على ما هي عليه بعد الاستقلال مع إضفاء تغيرات شكلية على الموروث الاستعماري .ولقد قامت المنهجية البورقيبية على مجموعة من المقومات هي:

-مقومات البورقيبية:

-احتقار الشعب والإدعاء بعدم وعيه ونضجه وأنه لا يعرف مصلحته ومن ثم فإن الزعيم يتولى مهمة اختيار ما هو مفيد للشعب.

-طمس الصراع الطبقي، وتميز مصالح الطبقات واختلاف أهدافها والدعوى إلى وحدة الأمة وتضامن التونسيين ...إذ حتى الاشتراكية الدستورية التونسية تتميز عن باقي الاشتراكيات الأخرى بأنها ترفض الصراع الطبقي، وأنها لا تتعلق بنظام الملكية خاصة أو جماعية وإنما بطريقة إدارتها.

-التركيز على موالاة الفرد للزعيم، من خلال كل وسائل الإعلام المرئية والمكتوبة والمسموعة التي تحث الرأي العام التونسي على ضرورة الالتفات حول بورقيبة.

-التوليفية، فهو يستعير من الإسلام أفكار يتوهم أنها تؤكد على الحكم الفردي (في حين يحارب الصيام والحجاب والتي هي من فرائض الإسلام ويستعير من النظم البرلمانية التقليدية ما يدعم مكانته ...وهو في كل الأحوال يتجنب الالتزام بمبادئ محددة وهذا يتيح له المرونة والديناميكية في تغيير مواقفه، وفي هذا الصدد فإن بعض أنصار البورقيبية يرون فيها بأنها ليس فلسفة ولا نظرية اجتماعية وإنما هي منهج عمل، وهذا المنهج يصلح فقط لتحقيق غايات معينة.

-الاعتماد على أنه ليس من مصلحة أي من الأطراف المختلفة المستفيدة من البورقيبية أن يقضي عليها باعتبارها ضمان لمصالح الكل في مواجهة التطورات التي يمكن أن تعصف بهم جميعا، والاستعانة بجزء منها في تصفية الأخرى، ثم تصفية هذا الجزء بدوره واستبعاد رجال البلاط ثم تقريبهم وبعد ذلك إبعادهم وهكذا دوليك .وبتالي ممن مسؤول تونسي واحد يمكنه أن يأمن غدر بورقيبة مهما كانت منزلته، مثلما حدث لأحمد بن صالح، والطاهر بلخوجة وغيرهم .والحقيقة أن بورقيبة– مثلما يرى المفكر إبراهيم طوبال –يوجيد التلاعب بالرجال ووسيلته في ذلك هي تسهيل إفسادهم وانحرافهم واستغلال ضعفهم وتناحرهم ليتمكن من القضاء عليهم بسهولة وبذلك فإن السيمة المميزة للمنهج البورقيبي هو أنه لا يترك

أحد ليكبر ويصبح مركز قوة وتهديد له. [1] وكأن الحبيب بورقيبة استعان بنصائح المفكر " نيكولا ماكيا فيلي "الواردة في كتابه المشهور "الأمير" خاصة عندما يحث الأمير على ضرورة الإساءة والغدر حيث يقول" :**وإذا كان من الواجب اللجوء إلى القسوة فلتكن بصفة شاملة ومرة واحدة، لأنه كلما قل ألإحساس بالإساءة لم يكن أثرها سيء كثيرا في نفوس الناس، أما الإحسان إلى الناس فيجب أن يكون بالتدريج وشيئا فشيئا ...لأنهم (الرعية) يرجعون إحسانك لهم إلى عجزك وبالتالي لا تحافظ على ولائهم لك**" .[2]

إن المنهج الذي سار عليه الحبيب بورقيبة ورغم سلبياته، إلا أنه أهله لأن يكتسب الشرعية التاريخية مكنته من تحديث المجتمع التونسي في شتى الميادين ، لكنه من جهة أخرى خلق معارضة واسعة في المجتمع التونسي خاصة ذات الاتجاه الإسلامي حيث نجد أبرز قادتها يعرف البورقيبية " **على أنها مشروع للالحاق الحضاري ، ومشروع لتبعية، وهذا المشروع ليس فردا بل هو عقلية وسلوك ويحتاج إلى جهود كبرى لا تقل عن جيل** " ،إن المنهج الذي سار عليه الحبيب بورقيبة ورغم سلبياته، إلا أنه أهله لأن يكتسب الشرعية التاريخية مكنته من تحديث المجتمع التونسي في شتى الميادين ، لكنه من جهة أخرى خلق معارضة واسعة في المجتمع التونسي خاصة ذات الاتجاه الإسلامي حيث نجد أبرز قادتها يعرف البورقيبية " **على أنها مشروع للالحاق الحضاري ، ومشروع لتبعية، وهذا المشروع ليس فردا بل هو عقلية وسلوك ويحتاج إلى جهود كبرى لا تقل عن جيل كامل لإزالة أثاره وتنقية البلد وتحريره من تراث التبعية**" .[3]

ثانيا :مكونات المجتمع السياسي: يتكون المجتمع السياسي التونسي من ثلاث قوى رئيسية، وهي الأحزاب والتنظيمات السياسية، والحركتان الطلابية والنقابية وهذه القوى هي التي كثيرا ما وقفت كأطراف معارضة للنظام السياسي الحاكم آنذاك وهو الحزب الدستوري سابقا الذي تحول إلى الحزب الاشتراكي الدستوري.

-الأحزاب والتنظيمات السياسية.

-**القوى الدستورية:** وهي وريثة الحزب الحر الدستوري التونسي، ويعتبر الحزب الاشتراكي الدستوري الوريث الرسمي والمباشر له، وقد سبق الحديث عليه باعتباره يمثل النظام السياسي الحاكم أما عن باقي الفصائل السياسية المنتمية لهذه العائلة فنذكر:

1: نفس المرجع الأنف الذكر ، ص34-36 .
1 : نيكولا ، ماكيافيلي، **الأمير** ، ط) 1 تر :محمد بن البار (، الجزائر :شركة دار الأمة ، 1998 ، ص 51
2 : رؤوف ، شحوري " حوار مع راشد الغنوشي " ، **الوطن العربي** ، العدد 112 - 638 . 5أفريل 1989 ص 29

-**حركة الوحدة الشعبية:** أنشئت في عام 1973 من قبل أحمد بن صالح ،وهذا بعد فراره من السجن وضمت الحركة أنصار بن صالح من الحزب الاشتراكي الدستوري، إضافة إلى مجموعة من الإطارات الفكرية...وقد أعلنت الحركة عن برنامجها السياسي واتجاهها العقائدي عام**1975** ،وقد جاء فيه" حركة الوحدة الشعبية، حركة اشتراكية تناضل من أجل تحقيق أهداف تتجاوب عميق التجاوب مع الجماهير الشعبية التونسية والغرض من ذلك هو تصفية الاستعمار"...

وفي عام 1977 أصدر" أحمد بن صالح "بيانا يضم خمسة (05) بنود تحدد مطالب الحركة وهي:

-محاربة الاستعمار وسياسة القمع.

-إطلاق سراح المعتقلين السياسيين والنقابيين.

-المطالبة بإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية.

ولقد كان مصير هذه الحركة السجن لمجموعة من مناضليها ،لكن رغم ذلك فقد واصلت نضالها وطالبت بالحصول على ترخيص قانوني يمكنها من العمل كحزب سياسي .وتحصلت لعام 1981 على حق إصدار صحيفة الوحدة، وفي مراحل لاحقة عام 1983 .

تمكنت من العم السياسي القانوني بقيادة محمد بلحاج عمر، بعدما دب الخلاف داخل الوحدة .[1]

- **حركة الاشتراكيين الديمقراطيين:** برزت أول مرة في فترة الستينات ،ثم طرد أغلب عناصرها ،وهي تمثل التيار الليبرالي، وقد شكلها"أحمد المستيري "عام 1974 عقب إقصائه من الحزب الاشتراكي الدستوري، وتم الإعلان عن الحزب في عام . 1978 وقد استفادت حركة الاشتراكيين من قرار التعددية عام 1981 ،حيث تمكنت الحركة من منبر إعلامي " المستقبل "يصدر باللغتين الفرنسية والعربية وتحصلت على الاعتماد القانوني عام1983 .[2]

-القوى الماركسية:

-**الحزب الشيوعي التونسي:** قد سبق الحديث عن نضاله السياسي في إطار تناول الحركة الوطنية، أما عن

نشاطه بعد الاستقلال ،ورغم تأييده لكل الإجراءات التي اتخذتها الدولة، إلا أنه في عام

1963تم حظر الحزب وتعرضت قادته للاعتقال، تحت تأثير محاولة الحركة اليوسفية الانقلاب، وقد ستأنف نشاطه 1981 ، وشارك في الانتخابات التي اعتبرها زيفت لصالح الحزب الحاكم .[3]

1 : .نفس المرجع الأنف الذكر، ص 227 -228

2 : عز الدين، شكري، "التغير السياسي في تونس وأزمة النظام "**السياسية والدولية**، العدد 92 ،السنة .(1988 ص210 .

3 : سالم، لبيض، مرجع سابق، ص 230

-**حركة آفاق ومنظمة العامل التونسي:** تأسست" حركة أفاق " في باريس 1963 ، ضمت مجموعة من الانتماءات السياسية وتبنت الماركسية، وأصدرت دراسات في مختلف المجالات ونشرتها في مجلة الحركة وقد ناهضت الاستعمار الحركة ووقفت إلى جانب الحركات التحررية في العالم "الفيتنام ."أما منظمة العامل التونسي، فهي امتداد لحركة الوفاق وقد أنشئت عام 1971 ، وقد تعرضت الحركة لمجموعة من الاعتقالات ما بين 1974 و1975 .[1]

القوى القومية العربية: تعود جذورها إلى عبد العزيز الثعالبي، مؤسس الحزب الحر الدستوري التونسي حيث شهدت فترة نضاله إبان الفترة الاستعمارية ،الدفاع عن الوحدة العربية وكانت الحركة اليوسفية أحد أجنحتها التي تبنت الاتجاه القومي العربي، وبعد إقرار التعددية في تونس ظهرت:

-**حركة التجمع القومي العربي:** أسسها المحامي البشير الصيد في جانفي 1981 ، ولقد تبنت الحركة الاتجاه الناصري كاتجاه قومي وحدوي عربي،ونادت باستقلال النقابات عن الحكومة، لكن هذه الحركة لم تحصل على تأشيرة العمل السياسي من النظام وتعرض أمينها العام للسجن والمحاكمة.

-**حركة الوحدة** :وتجمع بين الأحرار والجبهة القومية التقدمية والتيار القومي التقدمي،وهي في مجملها لم تكن معتمدة من قبل النظام وأقتصر نشاطها السياسي على مناهضه الاستعمار والوقوف إلى جانب الحركات التحررية(فلسطين خاصة).

-**القوى الإسلامية:**

-**حركة الاتجاه الإسلامي** :هي امتداد في توجهاتها لحركة الإخوان المسلمين المصرية التي أسسها حسن البنا سنة 1928 ، حيث بدأت الحركة نشاطها في بداية السبعينات في جامع سيدي يوسف كحلقة وعظية، ثم التحق أعضاؤها بجمعية المحافظة على القرآن الكريم ومارسوا نشاطهم من خلالها .ولقد أزاحت السلطة" راشد الغنوشي "ورفاقه، وفي عام 1972 دخلت الحركة مرحلة جديدة حيث أنعقد الإجتماع الأربعين للجماعة الإسلامية وأطلق عليه" المؤتمر التأسيسي "أين أعطى هذا الاجتماع الجماعية الإسلامية الناشئة شرعية إنشائها لإخواني وأقر فيها تنظيما هرميا، واستمر نشاط الحركة السري حتى عام 1980حيث تم كشف نشاطها، وبعد إقرار التعددية السياسية في عام 1981 استفادتالحركة من الوضع الجديد، وتم الإعلان عن تأسيس حزب" حركة الاتجاه الإسلامي في6 جويلية 1981 ، لكن سرعان ما

4 : نفس المرجع الأنف الذكر، ص 231 -231

توترت العلاقة بين الحركة والسلطة، حيث حرمت هذه الأخيرة الحركة من منابرها :المعرفة، الحبيب والمجتمع ومن ثم زادت حدة معارضة الحركة للنظام مما عرض قادتها إلى المحاكمة والإعدام. [1]

-**الإسلاميون التقدميون:** تعود جذور هذه الحركة إلى "الجماعة الإسلامية التونسية "ولقد عقدت مؤتمرها التأسيسي في 24 و 25 جويلية 1980 ، وفيه ثم وضع خطة عمل الحركة التي أطلق عليها تسمية " اللائحة المستقبلية "والتي تضمنت مواقفها الاقتصادية والعقائدية والسياسية..وقد ترأسها " المشرف " "زيادتريشان "وهذه الحركة لم الحركة لم يكن لها امتداد جماهيري وقد مكتب السلطة الحركة من إصدار مجلة فكرية لخصار حركة الاتجاه. الإسلامي :وقد عرفت هذه المجوعة انشقاقات داخلها التي أفرزت ظهور مجموعة" الإسلاميون المستقلون "عام1985

-**النقابات.**

-**الاتحاد العام للشغل التونسي** :وهو اتحاد نقابات عمال تونس وقد تمتع الاتحاد منذ الاستقلال بدرجة عالية من حرية الحركة والنفوذ اللذان أتاحا له نوعا من القدرة على التعبير عن مصالح العمال، كما ساهم في تنشئة وتجنيد عدد من الكوادر السياسية وشكل قناة مزدوجة للاتصال بين العمال من جانب، والنخبة السياسية من جانب آخر، إلا أن بورقيبة عمل على استقطاب قادة الاتحاد شيئا فشيئا، واتبع في ذلك أسلوب إزاحة أي زعيم عمالي يحاول الحفاظ على استقلال الاتحاد وإحلال أحد الموالين له حتى إذا ما كان – تنامت قوته قام بإبعاده وإحلال آخر محله وهكذا .وفي الفترة من1965 1975

أسلوب الاتحاد هو الخضوع للحزب وللرئيس بصفة خاصة، مع إيجاد" ممثل "للاتحاد داخل الحكومة يعمل على ضمان تمثيل مصالح الاتحاد في المسائل المهنية .وقد أدى هذا الأسلوب إلى إضعاف حماس العمال لاتحادهم واعتباره لا يشكل أداة حقيقية للتعبير عن مصالحهم، ومن ثم بدأ العمال في الحركة خارج إطار الاتحاد، فعلى سبيل المثال كتنظيم الإضرابات العمالية عام 1973 بعيد عن سيطرة الاتحاد الذي وصفها بأنها غير شرعية، أثارتها عناصر تعتنق إيديولوجيات مستوردة.

إلا أن الفترة من 1975–1978 شهدت التئاما بين العمال واتحادهم حيث تبنى الاتحاد بزعامة " الحبيب عاشور "مطالب العمال، إلا أن تصلب الحكومة وعدم قدرتها على تحليل واستيعاب المطالب العمالية أدى إلى وقوع صدامات متكررة بلغت ذروتها في 26يناير 1978 حين نظم العمال إضرابا عاما انتهى بتدخل

1 : Tayb, Chantouf , op.ct , p 225.[1]

الجيش ومصرع حوالي مائة شخص وإصابة أربعمائة واعتقال 1200 واستيلاء الجيش على مكاتب الاتحاد وقد كانت هذه المناسبة آخر مرة قام فيها الاتحاد الشغل بوظائفه السياسية ومحكامته. [1]

2-2-اتحاد الطلبة التونسيين :يعتبر اتحاد الطلبة التونسيين من أقوى المنظمات غير الحكومية بعد الاتحاد العام للشغل، وذلك بسبب الدور الكبير الذي لعبه منذ ما قبل الاستقلال وزيادة نسبة المتعلمين إضافة لارتفاع نسبة الشباب ، وقد استمر الاتحاد في التأكيد على دوره في التعبير عن مصالح الطلبة، إلا أن بورقيبة استطاع في النهاية إخضاعه وتجريده من وظائفه السياسية من خلال إحكام سيطرته على قادة الإتحاد" مثل محمد الصباح "إنشاء تنظيم حزبي طلابي موازي، ومنظمة طلابية أخرى إضافة إلى تفتيت الإتحاد إلى اتحادات مستقلة في كل كلية .وبخضوع الإتحاد للحزب والحكومةوتوقفه عن أدائه لوظائفه لجأ الطلبة إلى التعبير عن مصالحهم بشكل عفوي أحيانا ومن خلال أطر أخرى غير قانونية أحيانا أخرى، حيث تفجرت أحداث عنف في الجامعة في عام 1977 وكانت تقع بكاملها خارج سيطرة الإتحاد. [2]

من خلال دراستنا لمكونات المجتمع السياسي التونسي، اتضح لنا أن اعتراف السلطة السياسة ببعض الأحزاب السياسية والمنظمات المدنية لدخول الحياة السياسية، لا يعني هذا قبولها كأطراف منافسة للحزب الحاكم، ولذلك فقد سعت إلى احتواء الكثير منها تحت مظلة الائتلاف مثلما حدث في الانتخابات التشريعية عام 1981 هذا من جهة ومن جهة أخرى فقد لجأت السلطة إلى بسط هيمنتها على كل من دخل في صف المعارضة ضد النظام.

ثالثا : طبيعة الدولة التونسية: إن الدولة مثلما عرفها" كارل ماركس" (هي هيئة للسيادة الطبقية، هيئة لاضطهاد طبقة من قبل طبقة أخرى [3](وفي تونس قد تميزت الفترة مابين عامي1956 بهيمنة الدولة الممثلة في شخص الرئيس بورقيبة وحلفائه من البرجوازية الوطنية والليبرالية الأجنبية (الفرنسية والأمريكية) على المجتمع السياسي، وعليه فإن الشكل الديكتاتوري للدولة التونسية مرتبط ارتباطا وثيقا بطبيعة الطبقة المهيمنة على المجتمع.فالبرجوازية الكبيرة العملية للإمبريالية تلجأ لهذا الشكل(الديكتاتوري) بهدف صيانة مصالحها ومصالح الاحتكارات الإمبريالية واستغلال الطبقات الكادحة وقد كرست ذلك في سياستها الداخلية والخارجية مثلما سلف وأن ذكرنا.

1 :عز الدين شكرى، مرجع سابق، ص 210-211 .

2:Ilham,Marzouki, op.ct, p81-83.

1 : (1حمة، الهمامي، مرجع سابق، ص 175

وعليه فقد تطلب بناء الدولة الحديثة وفق النمط البورقيبي في البداية إلى تكميم فم المجتمع بصفة عامة والمجتمع السياسي بصفة خاصة [1] متجاهلا كل الأطراف السياسية وهذا انطلاقا من الاعتقاد السائد لدى بورقيبة بأنه صاحب الفضل في تأسيس الدولة الحديثة خاصة بعد الصراع الدموي بين أنصار الأمانة العامة وجماعة الديوان السياسي والذي أفرز فوز الجناح البورقيبي ومن ثم وجد هذا الأخير مبررا لبسط نفوذه وشرعيته على كل البلاد وبالتالي القضاء النهائي على التعددية السياسية وتبني تجربة الحزب الواحد ورغم رفعه شعار حيث تم وضع أسس الأحادية الحزبية في مؤتمر بنزرت سنة 1964 [2] الاشتراكية من خلال تحول الحزب الحر الدستوري إلى الحزب الاشتراكي الدستوري فإن الحزب الحاكم ظل محتفظا بمبدأ الأحادية الحزبية وتدرج شيئا فشيئا إلى التوحيد بين النظام السياسي (الحزب) والرئيس.

لكن وبعد مرور ما يربوا عن 13 سنة اضطر بورقيبة تحت ضغوط داخلية خاصة وتماشيا مع رغبة الدول الغربية (المعارضة المسلحة في مدينة قفصة عام1980 [3] خاصة أمريكا التي حملت لواء نشر الديمقراطية في العالم، إلى إقرار التعددية السياسية في مؤتمر الحزب الاشتراكي الدستوري في أفريل 1981.

عموما إن الدولة التونسية في مسارها التكويني هذا سواء في ظل الأحادية أو التعددية الحزبية دخلت في كثير من الأحيان في مجابهة مع المعارضة السياسية على اختلاف فصائلها الرافضة لتوجهات بورقيبة.

[1] : محمد، كرو، " المثقفون والمجتمع المدني في تونس " **في الأنتلجنسيا العربية**، ليبيا :الدار العربية للكتاب ،(1989 ص314.

[2] :سالم، لبيض، مرجع سابق، ص255

[3] : خالد، النجار، "مؤامرة جانفي ومحاكمة قفصة " الحوار مع المحامي عبد الرحمان هيلة ، **الوطن العربي** ، العدد(95 621 ، السنة12 جانفي 1989 ص 26 -27 .

خلاصة:

في الأخير نصل إلى مجموعة من الاستنتاجات المستخلصة من هذا الفصل وهي:

إن السمة البارزة في تجربة العهد البورقيبي هو الاعتماد على استراد النماذج الغربية الثقافية والسياسية والاقتصادية،) العلمانية والليبرالية (وهذا تماشيا مع العقلية البورقيبية ذات التوجه الرديكالي المفرنس، وبذلك فإن اليد الأجنبية كانت دائما حاضرة في البرنامج التحديثي البورقيبي الذي تجلت فيه كل مظاهر التبعية على المستوى الداخلي والخارجي وقد ضبطت هذه التبعية من خلال تقنينها في مواثيق ومعاهدات تربط بين تونس بورقيبة والحليف الرسمي الممثل في فرنسا خاصة والولايات المتحدة الأمريكية –.ورغم محاولة الحبيب بورقيبة إضفاء نوعا من الديمقراطية على الحياة السياسية التونسية من خلال إقرار مبدأ التعددية، إلا أن الطابع الديكتاتوري ظل مميزا في للسياسة البورقيبية وقد اتضح ذلك من خلال تعامله مع المعارضة السياسية.

إلا إن هذا لا يعني أن هذا البرنامج التحديثي يخلو من أي إيجابيات، وهي كثيرة وفي كل المجالات، حيث استطاع بورقيبة أن يبني الدولة التونسية آنذاك رغم مختلف المشاكل التي إعترضته وقد حاول من خلال نظرته التحديثية أن يضع مجموعة من الإصلاحات التي أصبحت كل الدول المغاربية مجبرة على اتخذها في فترات متلاحقة، وبذلك يكون قد هيأ الأرضية لمن سوف يأتي من بعده، ترى هل سار الرئيس زين العابدين بن على منهاج بورقيبة؟ بمعنى هل هناك استمرارية وتواصل بين سياسة المحامي المفرنس وبين سياسة القائد العسكري؟ هذا ما سوف نوضحه في الفصل التالي.

الفصل الرابع :

واقع التجربة الديمقراطية في عهد الرئيس بن علي

مدخل :

إن التنمية السياسية – مثلما عرفناها في الفصل الأول – تتخذ عدة أبعاد وغايات فقد يقصد منها تحقيق التنمية الإدارية أو تطوير الثقافة السياسية للمجتمع، أو تحقيق التنمية الاقتصادية، وقد يرجى منها بناء وتحقيق الديمقراطية... وإن هذا الهدف الأخير تبنته جل الدول العربية، في المشرق و في المغرب،) سواء كان ذلك رغبة أو رهبة (وأصبحت تتداوله في كل المحافل الدولية على مستوى عمالقة العالم لإظهار التزامها لما يملى عليها من الغرب، أو على مستوى شعوبها الضعيفة التي لطالما طمحت أن تحول شعارات قادتها إلى واقع ملموس .وهذا ما سوف نوضحه في إطار دراستنا للتجربة الديمقراطية التونسية في عهد الرئيس زين العابدين بن علي الذي ما إن اعتلى سدة الحكم باشر في تطبيق مشروعه الديمقراطي الذي مس كل جوانب الحياة السياسية إذ بموجبه دخلت تونس فيما يطلق عليه" العهد الجديد " .وللتعرف أكثر على ملامح هذا العهد وما أفرزه من إصلاحات جوهرية تتمحور دراستنا على ما يلي:

المبحث الأول :عوامل التحول الديمقراطي في تونس.

المبحث الثاني :مؤشرات الديمقراطية في تونس.

المبحث الثالث :علاقة الديمقراطية بالإصلاح الاقتصادي في تونس.

المبحث الرابع :معوقات وأفاق الديمقراطية في تونس.

المبحث الأول :عوامل التحول الديمقراطي في تونس:

من المهم وقبل الحديث عن التجربة الديمقراطية في عهد الرئيس زين العابدين بن علي أو ما عرف "بالعهد الجديد "أن نتعرض للعوامل التي دفعت إلى إحداث هذا التحول وتنقسم هذه العوامل إلى مجموعتين :الأولى تنبع من البيئة الداخلية للنظام السياسي والثانية فرضتها البيئة الخارجية، وقد تتفاوت درجة التأثير والضغوطات الآتية من البيئتين الداخلية والخارجية(، لكن الأكيد أن التحول الديمقراطي لا يحدث تلقائيا دون وجود أسباب تمهد للدخول في مرحلة جديدة .وعلى هذا الأساس فإن عناصر هذا المبحث تكون كما يلي:

أولا:الأسباب الداخلية للتحول الديمقراطي التونسي.

ثانيا:الأسباب الخارجية للتحول الديمقراطي التونسي.

أولا :الأسباب الداخلية للتحول الديمقراطي: تتمحور الأسباب الداخلية للتحول الديمقراطي، حول جملة الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي كانت تمر بها تونس في عهد الرئيس بورقيبة إذ مظاهر الهرم والشيخوخة بدت واضحة على الرئيس ونظامه على حد سواء " النظام هو أنا" ومن مظاهر ذلك نذكر:

-**تدهور الأوضاع الاقتصادية** :حيث رغم الإصلاحات التي اتخذتها تونس من أجل دفع وتيرة النمو الاقتصادي من خلال فتح المجال للقطاع الاقتصادي الخاص والأجنبي وتهيئة كل الظروف القانونية والمالية للمساهمة في التنمية الاقتصادية، إلا أنها فشلت في تحقيق ذلك وهذا ما انجر عنه تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسكان، نظرا لتخلي الدولة عن دعم أسعار المواد الأساسية(خاصة الخبز) بالإضافة إلى ارتفاع نسبة البطالة وهذا أدى إلى :

- **تصاعد قوة ونفوذ المجتمع المدني التونسي** :الممثل خاصة في الاتحاد العام التونسي للشغل الحليف الرئيسي للحكومة، مما أدى إلى توتر العلاقة ما بين الطرفين، بسبب دعم الاتحاد للإصلاحات داخل القطاع العام، ومطالب العمال الخاصة بتحسين الأجور، وعلى إثر فشل مفاوضات الحكومة مع الاتحاد، فقد لجأت الحكومة إلى:

-**ممارسة العنف على القوى المعارضة للنظام السياسي** :سواء تعلق الأمر بقيادة الاتحاد العام للشغل التونسي، الذين كان مصيرهم التهميش والتصفية الجسدية مثلما حدث لأحمد بن صالح أو الحبيب عاشور أو فيما يتعلق بقادة الاتجاه الإسلامي [1] حيث بعد إعلان حالة الطوارئ في جانفي 1984 ، فقد ركزت

[1] :محمد فايز، فرحات، مرجع سابق ، ص176

السلطة على ضرورة التخلص من البديل الإسلامي من خلال سلسلة من الاعتقالات والاغتيالات وأمام هذه الأزمات الداخلية التي كانت تعيشها تونس، فإن الوضع كان ينبئ بوجود أزمة أخرى على مستوى قمة النظام، هي أكثر خطورة تمثلت في:

-**انهيار شرعية النظام السلطوي** :وهذا راجع لعدة أسباب هي:

-ضعف فعالية النظام البورقيبي، إذ مع مرور الوقت أصبح غير قادر على فرض الاستقرار وإشباع الحاجيات المجتمعية .إضافة إلى عدم قدرة النظام السياسي على استيعاب التحضيرات الجديدة في المجتمع وفي مقدمتها ظهور فئات اجتماعية جديدة التي واكبت التحولات الاقتصادية وهذا افترض ضرورة فتح قنوات جديدة للمشاركة السياسية.

-ضعف دور ومكانة البرلمان في النظام السياسي التونسي وهذا خلق فجوة بين النظام المجتمع و الإرادة المعبرة على الشعب(البرلمان) . [1] وبذلك فقد تكثفت أسباب عدم شرعية السلطة نظرا لاحتكارها للفضاء السياسي، وتأميم المجتمع لصالح نخبة معينة وتهميش فئات عريضة فيه.

وعليه فإن أزمة الشرعية اتضحت في تونس بكل أبعادها ومعاييرها من خلال فقدان التأييد الجماهيري وزيادة حدة المعارضة السياسية وبالتالي زعزعة استقرار النظام السياسي لأن هذا الأخير لا يعتمد على التنمية الاقتصادية فحسب، مثلما يري المفكر ليبست – "بل على فعالية وشرعية النظام السياسي التي تؤديها، كما تقررها ردود أفعال معظم أفراد المجتمع بما فيه من جماعات قوية ومؤثرة [2] .

-**تدهور الحالة الصحية للرئيس بورقيبة**:إذ بالموازاة مع حالة الانهيار الذي كان يعيشه النظام السياسي والمجتمع التونسي، فقد كانت وضعية الرئيس بورقيبة الصحية لا تسمح له بمزاولة نشاطه السياسي وبذلك وجد" زين العابدين بن علي "الفرصة المواتية للوصول إلى سدة الحكم، مستندا إلى التقرير الطبي الذي أثبت عجز الرئيس الحبيب بورقيبة، ومستغلا عمله كرئيس للوزراء ونائب للرئيس (الأمين العام للحزب بالاشتراكي) في تلك الفترة لتولي رئاسة الجمهورية وهذا حسبما جاءت به المادة 57 من الدستور التي تنص أن لرئيس مجلس النواب مهام رئاسة الدولة بصفة مؤقتة في حالة شغور منصب رئيس الجمهورية، وفاة، استقالة، عجز تام [3] واعتمادا على كل ذلك قام" زين العابدين بن على "بانقلاب سلمي في السابع نوفمبر 1987 ، وبذلك دخلت تونس فيما أطلق عليه ب" العهد الجديد."

2: أحمد، منيسي، مرجع سابق، ص 289

[2] : خميس حزام، والي، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية** سلسلة أطروحات الدكتورة رقم(44 بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية فيفري 2003، ص254

[3] : وائل أنور، بندق، مرجع سابق، ص156

إن جل الأسباب الأنفة الذكر كانت موجودة منذ وجود النظام السياسي نفسه في حالة صراع أحيانا وأحيانا أخرى في حالة تعايش، تماشيا مع سياسة الاحتواء التي ميزت النظام البورقيبي لكن زادت حدتها في السنوات الأخيرة من حكم الرئيس بورقيبة.

ثانيا :أما الأسباب الخارجية: تنصرف هذه الأسباب إلى تلك الضغوط النابعة من خارج بيئة النظام السياسي سواء تعلق الأمر بتلك القادمة من البيئة الدولية أو الإقليمية، والدولة التونسية ليست بمنىء عن تلك الضغوطات المتمثلة خاصة في:

–الضغوط التي تفرضها الدولة المانحة حيث تربط مساعداتها الاقتصادية بضرورة توسيع عملية المشاركة السياسية وقاعدة الحريات العامة في الدول التي تتلقي المساعدات. وفي الواقع فإن استخدام المساعدات، كسلاح سياسي هو ميكانيزم قديم استخدم أثناء الحرب الباردة ما بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي لكسب انضمام دول العالم الثالث في معسكريهما ، وفي السياق نفسه فقد لجأ الاتحاد الأوربي إلى ممارسة ضغوط على الدول المغاربية ككل لدفعها إلى التحول الديمقراطي، باعتبار دول هذه المنطقة تعد منطقة نفوذ تاريخي سابق للدول الأوروبية وكذا نظرا لعلاقات الشراكة بين دول المنطقة الأورومتوسطية خاصة بعد توقيع بلدان المجموعة الأوروبية وبلدان الضفة الجنوبية للبحر المتوسط تصريح برشلونة في عام 1995م لإنشاء مجال أورو–متوسطي للتبادل الحر حيث تم رسم خطوط عمل السياسة الأورو متوسطية المتحورة حول ثلاث قطاعات :القطاع السياسي والأمني، القطاع الاقتصادي والمالي، القطاع الاجتماعي والثقافي .وفي هذا الصدد يرى السيد" فرنكوما ريني * "أن استقرار وتطور المؤسسات الديمقراطية والمجتمع المدني المنظم شروط أساسية لإنعاش اقتصاد بلدان حوض المتوسط وعلى الاتحاد الأوربي أن يستمر في لعب دوره اتجاه هذه المنطقة [1] .وفي هذا الصياغ أصبحت شروط المساعدات الاقتصادية والقروض بفتح سوق والديمقراطية من السياسات المنتهجة بشكل واسع تجاه العديد من الأنظمة المتخلفة ، بل إن معاهدة" ما ستريخت "تحدد سياسة أوروبا الجديدة تجاه العالم الثالث كمساعدة تهدف أساسا إلى الاندماج في اقتصاد السوق ودعم الديمقراطية والتعددية الفكرية والسياسية بشكل عام وذلك في إطار صياغة المبادئ المؤسسة لليبرالية التي تتميز برؤية عالمية كونية [2]، إذ فقد ارتبط مفهوم التعاون بين الدول المغاربية عامة على أساس مقايضة الأمن مقابل التعاون بمعنى على الدول الغربية أن

[1] : فرانكوما ريني "إشراك بلدان الضفة الجنوبية من حوض المتوسط في عملية اتخاذ القرارات المصيرية التي(تربطها بالإتحاد الأوروبي "**الفكر البرلماني**،العدد 16 ،ماي 2007 ص125 -126 .
*مجلس الشيوخ الايطالي .

[2] : عمار، جفال " قوى ومؤسسات العولمة : التجليات والاستجابة العربية" **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلامية** العدد1 ،2001 ، ص 173 -174 .
*رئيس مجلس الشيوخ الايطالي .

تقدم المساعدات المالية والاقتصادية لدول المغاربية في حين تلتزم هذه الأخيرة بتقديم خدمات أمنية لصالح الدول الغربية، وفي هذا الشأن فقد انعقد أول لقاء غير الأخيرة بتقديم خدمات أمنية لصالح الدول الغربية، وفي هذا الشأن فقد انعقد أول لقاء غير رسمي جمع سبعة وعشرون (27) وزير في 29 سبتمبر 2007 من دول الاتحاد الأوروبي ونظرائهم في دول المغرب العربي وهذا المنتدى سميى27+5 يخص مسألة تعزيز التعاون في مجال السياسة الأوروبية للأمن والدفاع حيث يأمل الاتحاد الأوروبي أن يدمج كل دول البحر المتوسط في أجندة التحاد الأوروبي وهذا باعتبار لا يمكن تجسيد
الأمن الأوروبي إلا إذا تم استتباب الأمن والاستقرار في الضفة الجنوبية [1] وحتى يتم تقديم هذه الخدامات ولا تختل عملية المقايضة تتدخل الدول الغربية . بتحديد تصورها
لمضمون الأمن وتشخيص الأخطار المشتركة، وإذا تفحصنا الحالة التونسية من هذا الجانب نجد النظام التونسي شخص وقمع الأخطار الأمنية بمساعدة الدول الحليفة له(فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية) إذ فقد اقترن قمع النظام للقوميين العرب طيلة الستينات وبداية السبعينات بمقاومة فرنسا والدول الغربية عامة لدور الرئيس المصري جمال عبد الناصر "في دعم الثورة الجزائرية ومحاولة إقامة وحدة عربية، كما اقترن قمع التنظيمات الشيوعية بمحاربة الخطر الأحمر (الاتحاد السوفياتي سابقا)، أما قمع التيار الإسلامي فقد اقترن بمحاربة الأصولية والإرهاب من طرف القوى الدولية والتصدي لتصدير "الثورة الإيرانية ولقد تواصل هذا التحالف التونسي– الغربي لمواجهة حركات الإسلام السياسي خلال فترة الرئيس بن علي. [2]

–اتساع مساحة الديمقراطية على الصعيد الدولي بعد انهيار المعسكر الشيوعي وتأثير العولمة السياسية والثقافية والاقتصادية، حيث سارعت الدول المغاربية عامة وتونس على وجه الخصوص إلى الإقدام على مجموعة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والثقافية تحت ضغوط المؤسسات المالية الدولية والدول الغربية عامة[3]

–التدخل السياسي الأمريكي في الشؤون الداخلية التونسية نظرا لأن أمريكا كانت الراعي الرئيسي للإصلاحات، الاقتصادية في فترة بورقيبة، ولقد تعزز الدور الأمريكي في تونس في فترة " بن علي "بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، حيث أعلنت استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية من خلال شن حروب استباقية لمواجهة الإرهاب [4] وفي هذا الشأن فإن تونس شرعت هي الأخرى في إصلاحات

---

[1]. : المنشورات العسكرية " لقاء غير رسمي لوزراء الدفاع الأوروبي و المغرب العربي لأول مرة في إيفورا("
.

[2] : Olfa , Lamloum , « L'indefictible soutien frnçais a l'exclus ion de l'islamisme tunisien »
au Olfa , Lamloum et Bernard , Revenel , op , ct, p111-113.

[3] : .أحمد منيسي، مرجع سابق، ص305 -306 .

[4] : السيد، ياسين، **الإصلاح العربي بين الواقع السلطوي والسراب الديمقراطي**، ط1 ، مصر :دار ميريت، (2005 ص262

استباقية تماشيا مع الرغبة الأمريكية، خاصة وأن هذه الأخيرة هددت باللجوء إلى القوة العسكرية والضغوط الاقتصادية لقيام المجتمعات الحرة وفي هذه الحالة، فان تونس تخرج من دائرة محور الشر الذي يهدد أمريكا.

-العولمة التشريعية التي تتمحور على وضع تشريعات تعالج بعض الظواهر في المجتمعات الأخرى (المتخلفة) وغالبا ما تكون هذه التشريعات في إطار المنح أو المنع حيث تمنح مزايا ومساعدات عندما تتبع الدول اتجاهات ترضي الدول الغربية وتمنع المعونات عن الحكومات التي تخالف إرادتها، وقد تصل العولمة التشريعية إلى حد إصدار القوانين الأمريكية واعتماد الميزانيات العلنية لتغيير نظم الحكم التي لا ترضي أمريكا وفي هذا الشأن يقول الدكتور" محمد عمارة "في كتابه مستقبلنا بين العالمية الإسلامية والعولمة الغربية "**أن العولمة السياسية يدعمها ويقنن لها عولمة تشريعية يمارسها الكونغرس الأمريكي الذي لم تعد تشريعاته وقفا عند حدوده الوطنية**"[1]...

إن هذه العوامل الخارجية وغيرها تجعل من الدول العربية ككل تعرف حالة انتقاص من سيادتها، نتيجة التبعية الهيكلية للخارج بدرجات متفاوتة وبأشكال مختلفة مالية، وعسكرية تكنولوجية، اقتصادية، وسياسية .وجدير بالذكر أن تبعية الدول العربية ليست محصلة لضغوط العوامل الخارجية غربية فحسب، بل هناك قوي وطنية(اقتصادية وسياسية) في بعض الدول العربية ترتبط مصالحها باستمرار بعلاقات تبعية مع الخارج، و ضعف النظام الإقليمي وتآكل شرعية النظم الحاكمة وتعدد الصراعات العربية – العربية وتواضع حصيلة جهود التعاون والتكامل بين الدول العربية .[2]

كل هذه العوامل فرضت على تونس، ضرورة التغيير والبحث عن بدائل أخرى لترد على مطالب البيئة الداخلية والتكيف مع متغيرات وضغوط البيئة الخارجية، وفي هذا الصدد فقد طرح بديل الديمقراطية .ترى هل استجاب هذا الطرح (البديل) لمطالب البيئيين ؟ هذا ما سوف نوضحه في المبحث الثاني.

المبحث الثاني :مؤشرات الديمقراطية في تونس.

إن الديمقراطية كنظام حكم تقوم على مبادئ ومعايير أساسية تعتبر كمؤشرات توضح مدى توفر الديمقراطية من عدمها، ولذلك يفترض على كل من يتبنى هذا النظام أن يسير وفق تلك المبادئ، وفي بحثنا هذا سوف نتطرق إلى تجربة الديمقراطية التونسية في عهد الرئيس زين العابدين بن على التي من

[1] : محمد صفوت، قابل، **الدول النامية والعولمة**، مصر :الدار الجامعية، 2004 ، ص240 -241 .

[2] : حسنين توفيق، إبراهيم، **النظم السياسية والوحدة العربية :الاتجاهات الحديثة في دراستها**، بيروت :مركز (دراسات الوحدة العربية، مارس 2005 ، ص 61 .

خلالها نقارن بين ما هو منصوص عليه دستوريا وبين ما هو يمارس على أرض الواقع وعلى هذا الأساس، فإن هذا المبحث سيتمحور حول العناصر الآتية.

أولا : الإطار القانوني والدستوري للديمقراطية في تونس.

ثانيا :تقييم التجربة الديمقراطية في تونس.

أولا :الإطار القانوني والدستوري للديمقراطية في تونس: يقصد بهذا الإطار مجموعة القوانين والتشريعات المنظمة للحياة السياسية في تونس بشكل عام من خلال ما تضمنه بيان السابع نوفمبر وما تم تعزيزه من خلال التعديل الدستوري 2002 الذي يعتبر أهم تعديل عرفه الدستور التونسي منذ صدوره في1959 حيث تضمن تعديل 39 فصل من جملة 78 فصل بمعنى نصف فصول الدستور.

مبدأ التداول على السلطة شرعيا وسلميا :حيث في بيان السابع نوفمبر 1987 أعلن الرئيس زين العابدين بن علي أن الدستور يحتاج إلى مراجعة، فلا مجال في عصرنا لرئاسة مدى الحياة ولا لعلاقة آلية لا دخل فيها للشعب [1] ولذلك فقد تم تعديل المادة التي تنص على الحكم مدى الحياة إلى ما كانت عليه من قبل في المادة 42 من الدستور، وذلك بانتخاب الرئيس كل خمس سنوات وجواز تجديد انتخابه مرتين متتاليتين فقط .وفي عام 1997 الرئيس بن علي على تعديل آخر لهذه المادة بحيث تصبح بموجبه العهدة الرئاسية غير محدودة حيث ترشح للانتخابات الرئاسية في عام 1999 و2004 .[2]

-**الفصل بين السلطات الثلاثة** :يلاحظ أن الدستور التونسي أخذ بالنظام الرئاسي والفصل بين السلطات، حيث ضبط صلاحيات كل سلطة على حدى، وقد جاء في المادة رقم 65 من الدستور الخاص بالسلطة القضائية أن القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون [3] وقد تم تعزيز ذلك من خلال تعديل الدستوري لعام 2002 الذي نص على إقامة نظام رئاسي متجدد قائم على تفعيل علاقة الحكومة بمجلس النواب من خلال الحوار البرلماني وتعزيز رقابة مجلس النواب على الحكومة، إذ فقط تم التنصيص على تخصيص جلسات دورية للأسئلة الشفاهية، إضافة إلى تطوير نظام التمثيل بإحداث مجلس المستشارين حيث نص الفصل 18 من الدستور على أن الشعب يمارس سلطته التشريعية بواسطة مجلس النواب ومجلس المستشارين أو عن طريق الاستفتاء وبذلك يكرس الدستور التونسي لأول مرة ثنائية السلطة التشريعية. [4]

---

[1] : لمزيد من التفاصيل راجع(:
- .الملحق الخاص ببيان 07 نوفمبر1987

[2] Kamale , Jendoubi, « un regime a contre courant de l'evolition du pays, » o.p, ct.p141. :

[3] : وائل أنور، بندق، مرجع سابق، ص 15.

[4] : التعديل الدستوري 01 جوان 2002 إصلاح دستوري جوهري يأسس لجمهورية الغد.
www. Joun Houria, In 1-09-08 ,p2.

-**مبدأ التعددية السياسية** :فمن المعروف أن إقرار العمل بالتعددية السياسية قد كان في عهد الرئيس، بورقيبة عام 1981 ، لكن بمجيء الرئيس "بن علي "أراد أن يعطيللمجتمع السياسي دفعا أخر ليصبح أكثر فعالية عما كان عليه، لذلك فقد تم إقرار تشريع جديد يسمح بالتعددية الحزبية في أفريل 1988 مع اشتراط على الأحزاب السياسية بالعمل في إطار الدستور والقوانين القائمة ورفض قيامها على أسس عرفية أو دينية.[1] وقد أجريت الانتخابات التاسعة في تاريخ تونس سنة 1989 ، حيث تنافست في تلك الانتخابات ستة أحزاب وهي :التجمع الدستوري الديمقراطي، والمحتفظ بالأغلبية في مجلس النواب منذ أكثر من ثلاثين عاما، وحركة الديمقراطيين الاشتراكين والتجمع الاشتراكي التقدمي وحزب الوحدة الشعبية وإتحاد الديمقراطيين والحزب الاشتراكي [2]، وقد تلتها عدة انتخابات أخرى منها الانتخابات البرلمانية لعام 1994 ، حيث شاركت القوى الإسلامية الممثلة في حركة النهضة في هذه الانتخابات .وقد تلت تلك الإصلاحات، تعديلات أخرى أدخلت على قانون الانتخابات الرئاسية والبرلمانية وكان ذلك عام 1999إذ سمحت هذه التعديلات بقدر أكبر من المنافسة الرئاسية والبرلمانية مقارنة بالانتخابات السابقة.

-فبالنسبة للانتخابات الرئيسية تم العدول عن شرط حصول المرشح في الانتخابات الرئاسية على موافقة 30نائبا على الأقل داخل البرلمان، وهو الأمر الذي كان من الصعب تحقيقه نظر لضعف تمثيل المعارضة السياسية داخل البرلمان، حيث لم تتجاوز 19 عضو، وقد سمح هذا التعديل لرئيس أي حزب أو أمينه بالترشيح للرئاسة شرط أن يكون حزبه ممثل في البرلمان بنائب واحد الأقل ويكون قد امضي أمين الحزب خمسة أعوام على الأقل في رئاسة الحزب .إلا أن الشروط السابقة لم تنطبق إلا على الأمين العام لحزب الوحدة الشعبية (محمد بلحاج عمر) والأمين العام لحزب الاتحاد الديمقراطي الوحدوي(عبد الرحمن التلبيلي) وبذلك تعدد المترشحين لأول مرة في الانتخابات الرئاسية عام 1999 ، بعدما كانت مقتصرة على مرشح واحد.

-أما على مستوى الانتخابات البرلمانية تم استخدام هيئة مستقلة على الانتخابات المتمثلة في" المرصد الوطني للانتخابات العامة وقد ضمت أربعة وأربعين من الشخصيات المستقلة بالإضافة إلى زيادة عدد مقاعد البرلمان إلى 182 مقعدا بدلا من 163 مقعدا في انتخابات 1994 وتم الجمع بين نظامي الانتخاب بالقائمة المطلقة والتوزيع النسبي .إذعلى مستوى الدوائر الانتخابية يكون الانتخاب وفق نظام القائمة المطلقة .أما على المستوى القومي فيكون وفق التوزيع النسبي حسب الأصوات التي تحصل عليها

[1] : محمد فايز، فرحات، مرجع سابق، ص177
[2] : أماني، مسعود، مرجع سابق، ص49

المعارضة [1] وقد جاء في الفصل الخامس من الدستور المعدل على أن التعددية خيارا جوهريا من خيارات التغير وأنها خير ضمان لترسيخ الديمقراطية، ومن مظاهرها وجود 9 أحزاب معارضة وأكثر من 8500 جمعية.

-**مبدأ احترام حقوق وحريات الأفراد:** إن حقوق وحريات الأفراد في تونس مضبوطة ومحصورة في المواد 05إلى غاية المادة 17 من الدستور. [2] وهي ترتبط بمجموعة الحريات المدنية والسياسية وحريات التعبير والتنظيم والترشح والانتخاب، وحرصا على ضمان الحريات العامة، فقد أقدم الرئيس " بن علي " في جوان 1988 على تعديل قانون الصحافة لتخفيف القيود المفروضة على حريات النشر كما جاء في تعديل 2002 في الفقرة الثانية من الفصل الخامس على أن الجمهورية التونسية تقوم على مبادئ دولة القانون والتعددية وتعمل من أجل كرامة الإنسان وتنمية شخصيته حيث تم إنشاء هيئة عليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية في **07**جانفي1991 كانت هذه مجموعة المبادئ الديمقراطية المنصوص عليها دستوريا في النظام السياسي التونسي، التي أراد من خلالها "زين العابدين "أن ينقل تونس لمرحلة أخرى. متميزة عن سابقتها في نواحي عديدة، أطلق عليها اسم " العهد الجديد "لكن التعرض إلى الإطار القانوني لا يكفي لفهم الحياة السياسية ولذا علينا تفحص الواقع الذي يعتبر حقلا لتطبيق تلك المبادئ.

ثانيا :تقييم التجربة الديمقراطية في تونس: ينطلق التقييم من خلال إعادة دراسة المبادئ الآنفة الذكر، ولكن هذه المرة ليس حسبما وردت في الدستور، ولكن حسبما هي عليه في الواقع الذي أثبت أن هناك تجاوز لبعضها، وبقاء الأخرى مجرد حبر على ورق أي الوجه الأخر للديمقراطية التونسية ولنستهل:

-**مبدأ التداول على السلطة،** إن هذا المبدأ لا يكاد يظهر بالمرة أو بالأحرى هو مختفي تماما في الواقع السياسي التونسي، إذ فقد طرأت عدة تعديلات على لأحكام المواد المنظمة للتداول السلمي على السلطة إذ بعد الاستغناء عن الحكم مدى الحياة الذي كان سائد في العهد البورقيبي واستبداله بعهدتين فقط ، وجد بن علي نفسه مضطرا للعدول عن هذا التعديل وإجراء تعديل آخر فحواه أن العهدة الرئاسية غير محدودة وهذا من أجل الاستمرار في الحكم [3] مدى الحياة حيث بقي في الحكم لما يفوق عن نصف قرن .

-أما عن **فصل السلطات** فعلاوة على أن الدستور لم يتضمن النصوص القانونية اللازمة لضمان التوازن بين السلطات، فقد منح الدستور لرئيس الجمهورية حق ممارسة السلطة التشريعية في بعض الأوقات وله

[1] : محمد فايز، فرحات، مرجع سابق،ص18

[2] : : (3 -146.وائل أنور، بندق، مرجع سابق، ص144

[3] : Sadri, khiri, « le ronauveau du mouvement démocratique tunisien » olfa, lamloum et bemard , ravenala ,op, ct, p167.

الحق في تقديم مشاريع قوانين، كل هذا دعم من نفوذ السلطة التنفيذية الممثلة في رئيس الجمهورية على باقي السلطات الأخرى.

-فيما يخص **التعددية السياسية** :فهي تعددية شكلية، كباقي الدول المغاربية الأخرى فالنظام وإن اعتراف ببعض الأحزاب السياسية فإن ذلك ليس إلا من قبيل التظاهر بالديمقراطية، فتلك الأحزاب هي عددية وليست تعددية [1] حيث رغم مشاركتها في الانتخابات البرلمانية إلا أن الحزب الحاكم " التجمع الدستوري الديمقراطي"ظل هو صاحب النفوذ الأكبر في البرلمان -حيث يهيمن على نسبة % 80 كما أن نظام بنعلست لم يتخل عن وسائل القمع والتهميش الممارسة ضد المعارضة السياسية، حيث تم حظر" محمد مواعدة "رئيس حركة الديمقراطيين الاشتراكين من ممارسة أي نشاط سياسي، ووضعه تحت الإقامة الجبرية منذ عام 1997 ، كما شهدت سنة 2001 عودة المحاكم العسكرية بعد توقف العمل بها منذ بداية الستينات، إذ فقد بررت وزارة الداخلية إنشاؤها لأجل حرص تونس على مكافحة الإرهاب، وقد تم محاكمة فيها عناصر من حركة التيار الإسلامي .[2] فبعد حرب الخليج وموجة الأحداث التي عرفتها الساحة العربية في عام 1991 وتوقف المسار الانتخابي في الجزائر بعد فوز الجبهة الإسلامية الإنقاذ شددت السلطة التونسية من سيطرتها ورقابتها على مناضلي التيار الإسلامي الممثل في حركة النهضة [3]

-لنصل في الأخير إلى **مبدأ حقوق وحريات الأفراد**، وهو أهم مبدأ من مبادئ الديمقراطية باعتباره يحتوي على معظم المبادئ الأخرى وفي التجربة التونسية فرغم ضخامة النصوص والمعاهدات الموقعة لحماية حريات وحقوق الأفراد إلا أن الواقع المعاش لا يترجم كل تلك المواثيق، والدليل على ذلك القيود المفروضة على حقوق التعبير وحرية الصحافة، مثل اشتراط إرسال الناشر نسخة من الصحفية أو المجلة للنائب العام وزارة الثقافة قبل التوزيع وكذا اشتراط الحصول على تصريح قبل توزيع أية إصدارات أجنبية، إضافة إلى مجموعة الاعتقالات التي تعرض لها أعضاء النقابات التونسية حيث تم اعتقال عشرة نقابين في ماي 1999بسبب نقدهم واتهامهم لقيادات الاتحاد العام التونسي للشغل بالخضوع للحكومة. [4] وعليه فحقوق المواطنين وحريات المجتمع المدني في تونس مهضومة نتيجة الإجراءات التعسفية المتخذة من قبل الدولة، فلا مجال للاختلاف أو التعبير الحر لوسائل الإعلام الخاصة أو العامة حسب شهادة الكثير من مناضلي حركات المجتمع المدني التونسي والأحزاب المعارضة[5]

---

[1] : محمد، دومي" من يهدد الأمن القومي العربي الإسلامي ؟ " **جريدة السفير** ، العدد 137 ، من 10 إلى 16 ذو(القعدة 1423 ه 13 - إلى1 جنفي 2003 ص

[2] :محمد فايز،فرحات، مرجع سابق، ص187

[3] Olfa , Lamloum , op, ct, p107.:

[4] : نفس المرجع الأنف الذكر، ص185 .

[5] : لمزيد من التفاصيل راجع(:

عموما إن خطاب الديمقراطية في تونس تميز بالازدواجية، إذ فقد حرصت الحكومة التونسية على تحسين صورتها أمام العالم الخارجي فيما يتعلق بالتزامها بتطبيق مبادئ الديمقراطية وبالموازاة مع ذلك فقد كانت كل أشكال القمع تمارس على كل من يخرج على سياسة " بنعلست. " كما نلاحظ أن مختلف التعديلات الدستورية التي أقدمت عليها السلطة التونسية تصب في مجرى تعزيز مكانة رئيس الدولة وزيادة نفوذ وسيطرة الحزب الحاكم من جهة ، ومن جهة أخرى فهي تستهدف من وراء تلك التعديلات إقصاء وتهميش المعارضة السياسية * وهنا نجد البعد الاستبدادي(التاريخي، والأجنبي)في سياسة بن علي امتثالا بسياسة الرئيس بورقيبة لما يقول "جراثيم يجب القضاء عليها " وبسياسة يوسف بن الحجاج " إني أرى رؤوسا قد أينعت وحان وقت قطافها "وبسياسة حليفه الرئيسي جورج بوش " من ليس معنا فهو ضدنا."

ولكن رغم بعض السيمات السلبية التي ميزت التجربة الديمقراطية التونسية، فإنه لا يمكن أن نتجاهل الجانب الإيجابي في إطار تقيمنا لهذه التجربة، فقد فتح السابع نوفمبر باب واسعا لتونس سواء في المجال الثقافي والسياحي أو في المجال الأمني رغم صعوبة الظرف الدولي وتواضع ثروات تونس الطبيعية [1].

وعليه فإن الخطاب الديمقراطي كان له تداعياته على القطاعات الأخرى خاصة الاقتصادية منها.

المبحث الثالث :علاقة الديمقراطية بالإصلاح الاقتصادي في تونس.

بعد السابع من نوفمبر 1987 تبنت تونس رؤية سياسية وتنموية جديدة قائمة على الديمقراطية والتحررية في الحياة الاقتصادية، إذ تماشيا مع الإصلاحات السياسية كانت هناك إصلاحات أخرى على مستوى الاقتصادي، تمثلت خاصة في انتهاج سياسة الخوصصة وتكثيف التعاون مع الدول أوربية، وعليه فإن عناصر هذا المبحث تكون كالأتي:

أولا : تجربة الخوصصة في تونس.

ثانيا :الشراكة التونسية–الأوربية.

أولا : تجربة الخوصصة في تونس. إن تونس لا تشذ عن جل الدول المغاربية عامة وتونس على وجه الخصوص فيما يتعلق بالمشاكل العويصة التي خلفها القطاع العام)مشاكل إنتاجية، مالية، اجتماعية سياسية.(فالأوضاع التي آلت إليها المؤسسات العمومية التونسية بعد أكثر من 30 سنة من الاستقلال كانت إفرازا تراكميا للتجارب الارتجالية التي خاضتها آنذاك1956) حيث كان القطاع العام البديل

Olfa ,Lamloum et Bernard , Ravenl « entretien avec moncfe marzoki président de (C P R) » op.ct , p 245- 248

-olfa , lanloun , et bernard ,ravenel « entretien avec shem bensedrine (porte – pareledu C N L T) » op.ct , p221-224

2 : التلفزة الجزائرية ، **تونس 21 سنة من عهد التغيير** ، الخميس 06 نوفمبر 2008 ، سا 17:30

الوحيد المطروح لبناء تونس المستقلة، فرغم فسح المجال للقطاع الخاص) الوطني والأجنبي (في وقت مبكر .إلا أن مسؤولية تطوير اقتصاد البلاد وتحسين الأوضاع الاجتماعية للسكان ظلا واقعان على كاهل الدولة، ونظرا لعبء المهمة التي اضطلع بها القطاع العام في شتى ميادين النشاط الإنتاجي والتسويقي والخدماتي... فقد أدى ذلك إلى عجزه وبذلك أخذت إفرازاته السلبية تطفوا جليا على كل المستويات والأصعدة) داخليا وخارجيا (ومن ثم خاضت تونس تجربة الخوصصة تحت تأثير ضغوط داخلية وأخرى خارجية، إذ هيأت الوضع القانوني لذلك جاء تشريع 1 فيفري 1990 تحت عنوان "إعادة هيكلة المنشآت العمومية "وهذا يعني تطهير وإعادة تنظيم وبناء المنشآت الإنتاجية العمومية التونسية ككل، ومن أجل تحقيق ذلك فلقد تم الاعتماد على مجموعة من التقنيات والامتيازات لتيسير تطبيق برنامج الخوصصة.

التقنيات المعتمدة في خوصصة الأسهم والأصول العمومية: نص البند رقم 24 من القانون المذكور أعلاه على التقنيات التي يجوز اعتمادها في تفويت أسهم وأصول المنشآت العمومية لمصلحة الخواص، وهذه التقنيات هي:

-التفويت أو تبادل الأسهم أو السندات التي تمتلكها الدولة.

-إدماج أو فصل المنشآت التي تمتلك الدولة مساهمة مباشرة في رأس مالها.

-التفويت في كل عنصر من مكونات الأصول من شأنه أن يستعمل كوحدة استغلال مستقلة في منشأة تمتلك الدولة فيها مساهمة مباشرة في رأس مالها.

-كما جاء في الفصل 29 من القانون الأنف الذكر تقنية أخرى خاصة ببيع الأصول والأسهم العمومية الخوصصة لصالح عمال أو أجراء المؤسسات المعنية، ويكون ذلك وفق العرض العمومي للأسهم كلا أو أجزاء أو عن طريق عقود الإيجار أو عقود التسيير.[1]

-**الامتيازات الممنوحة للجهات الخاصة المشترية للأسهم والأصول العمومية** ويمكن تصنيفها إلى:

-امتيازات ذات الصبغة الجبائية :وقد تضمنها الفصل 30 من قانون الخوصصة وتتمثل في التخفيض الجبائي، إعفاء عمليات نقل ملكية مكاسب العقارية والأصول التجارية من معالم التسجيل.

-الامتيازات ذات الصبغة المالية والتمويلية :وهذا ما تضمنه الفصل 21 من القانون السابق، حيث يمكن تسديد ثمن الأسهم التي تملكها الدولة والتي يتم شرائها في إطار هذا القانون في حدود % 50 من قيمتها -كما تمنح امتيازات لصغار المساهمين عن طريق اقتناء أسهم بسعر منخفض أو توزيعها بصفة مجانية.

1 :الشاذلي، العياري، مرجع سابق، ص 702 -704

ومن مظاهر تجربة الخوصصة التي خاضتها تونس نجد أن حتى نهاية 1989 تم خوصصة 17 مؤسسة خوصصة كلية أو جزئية ومن بينها 11 مؤسسة تنتمي إلى قطاعات السياحة والنسيج والصناعات الغذائية والتجارة والصيد البحري . [1]

وتجدر الإشارة أن عملية الخوصصة لم تكن بمساهمات تونسية فحسب بل كانت من جهات غير تونسية وهذا في إطار فتح المجال للرأس المال الأجنبي للاستثمار في تونس خاصة مع دخولها في الشراكة الأورومتوسطية.

ثانيا :الشراكة التونسية– الأوروبية تعتبر تونس من أولى الدول المغاربية التي وقعت اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي**ى**في إطار الشراكة الأور متوسطية، وتهدف هذه الاتفاقية الموقعة بين الجانبين في جوان 1995إلى إنشاء منطقة تجارة حرة مع الاتحاد الأوربي حيث تتعهد تونس بذلك طوال مدة محددة ب12 سنة وهذا بالنسبة لكل المنتجات الصناعية و الفلاحية .ويقضي هذا التعهد إلى رفع الحواجز الجمركية بصفة تدريجية بالنسبة للمنتوجات الصناعية على مرحلتين:

–مرحلة أولى تمتد إلى 6 سنوات وتشمل حذف الترتيبات الجبائية على ما يقل عن45 من المنتوجات الموردة من أوربا.

–مرحلة ثانية تمتد إلى 9 سنوات يتم فيها التخلي عن كل العراقيل الجبائية لكل المنتوجات الموردة من أوروبا. [2]وبموجب هذه الشراكة يمكن للمستثمرين من البلدان المشاركة الحق في تأسيس مشروعاتهم في بلدان بعضهم البعض. كما يجب تعديل الإطار التنظيمي المعمول به في تونس ليقترب من ذلك المعمول به في الاتحاد الأوروبي في مجال المنافسة والمعايير الفنية ...

تعزيز التعاون المالي والتقني بين الأطراف في مختلف المجالات غير الاقتصادية كالثقافية والاجتماعية والسياسية وتشجيع التعاون في مجال الهجرة . [3]

وقد توالت اللقاءات ما بين دول المغرب العربي عامة ودول الاتحاد الأوروبي حيث تم إجراء محادثات عام 2000 من أجل تفعيل الشراكة الأورو متوسطية وخلق اندماج اقتصادي ما بين الطرفين وإزالة العوائق التي تحول دون تحقيق حلم دول المتوسط هذا وقد تجاوبت السلطة التونسية مع شروط الشراكة

---

[1] : .نفس المرجع ، ص 705-707

[2] : عزام، محجوب،" مشروع تكوين منطقة تبادل حرة بين بلدان المغرب العربي والإتحاد الأوربي "في محمد(محمود الإمام، **الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة**، ط1 ، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، الجمعية ، العربية للبحوث الاقتصادية، ماي 1997 ، ص610

1 : إسماعيل ، شعباني " تحليل إتفاقيات تونس والمغرب وأفاق الشراكة الأورو جزائرية "**مجلة العلوم التجارية**، رقم(1 2002 - ص 09-10

الأورو متوسطية رغم حدة [1] المعارضة الداخلية الرافضة للتوجهات اللبرالية التي يحذوها الرئيس بن علي، خصوصا وأن هذه الشراكة أصبح لها بعد سياسي أكثر منه اقتصادي[2]

غير أن ما يهمنا في هذا الإطار هو ما أثاره هذا الإصلاح من تساؤلات حول مستقبل الديمقراطية في تونس، إذ فقد أدت الإصلاحات الاقتصادية هذه إلى تطور الخلاف بين الحكومة والمعارضة السياسية، فبينما قامت الرؤية الحكومية على أن نجاح المشروع يتطلب ضمان الاستقرار السياسي وهذا ما دفعها إلى إحكام قبضتها على المعارضة السياسية ومختلف مصادر التهديد، وقد ترتب على ذلك اتجاه الحكومة إلى فرز المزيد من القيود وعدم التسامح مع كل من يعارض توجهاتها، وهكذا فإن تطبيق برنامج الخوصصة ومشروع الشراكة الأوربية–التونسية لم يسهم في عملية الإصلاح السياسي (الديمقراطية)بسبب الافتراضات التي انطلق منها النظام في إصلاحاته تلك .وهي قائمة على نفس الإيديولوجية البورقيبية [3] إذ أن هذين الخيارين (الخوصصة–الشراكة) لم يكونا منخيارات الشعب التونسي بل جاء ذلك في إطار التبعية للخارج .

وقد ترتب عن ذلك زيادة معدلات الفقر والبطالة في أوساط الشعب التونسي [4]، كباقي الشعوب المغاربية وكل ذلك من سلبيات العولمة الاقتصادية، التي تعد أسلوب من أساليب الاستعمار في قالب جديد ظاهره تطور وازدهار، وباطنه خراب واندثار، إن هذه الوضعية تنبء بمصداقية ما جاء في أحد الشعارات المناهضة للغطرسة الغربية وللديكتاتوريات الوطنية، " **طالبنا بالديمقراطية، لكن ما حصلنا عليه هو السوق الريعية**[5]

ويبقى أن نشير في الأخير بأن مسألة الإصلاح الاقتصادي قبل أن تكون مسألة فنيات وتقنيات ومعاهدات بحتة، فهي في حقيقتها خيار مجتمعي بما ينطوي عليه هذا الخيار من تنظيم محدد لنمط الإنتاج وتوزيع الرواتب بين فئات المجتمع وأقاليم الدولة لتحقيق العدالة الاجتماعية، ضف إلى ذلك وعلاوة على تهيئة المناخ القانوني لابد من تهيئة المناخ السياسي والاجتماعي من خلال مشاركة كل

---

[1] Hamid,Zyad, « union européenne / maghreb : un second souffle » , **le nouvel Afrique Asie** N130-131 Juillet –Oûte2000 , p73.

[2] NORDINE , Grime « un nouveau cadre pour le dialogue nord –sud méditerranée » **Elwatan économie** , 13 au: 19 mars 2006, p2.

[3] Delphine ,Cavallo, « developement et liberalisation economique en tunisie », au olfa: lamloum et barnad , revenal, op.ct, p54.

[4]: : (3لمزيد من التفاصيل راجع(:

-Raouf , Saidi , « la pauvreté en tunisien : présentation critique » au olfa, lamloum , et Bernard , ravenel, op. ct, p 11-29.

2 : هانس، بيتر مارتين، هارالد، شومان، **فخ العولمة :الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية**،) تر :عدنان، عباس .(علي (سلسلة عالم المعرفة، العدد 237 ، الكويت :المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، أكتوبر 1998 ، ص

أطراف المجتمع المدني والأحزاب السياسية في برنامج الإصلاح الاقتصادي وبذلك تتراجع حدة المعارضة، وعليه هناك علاقة تداخل وترابط بين الديمقراطية والإصلاح الاقتصادي وفي هذا الصدد يرى المفكر برهان غليون " **فليس تغير العلاقات التقنية إذن ولا بناء المصانع الجديدة ولا أيضا تغير علاقات الملكية الحقوقية هو الذي يحدد نمو وتخلف اقتصاد قومي معين ولكن قدرة هذا الاقتصاد على إرضاء الحاجات المادية والمعنوية للجماهير الواسعة، والاقتصاد لن يستطيع الوفاء بهذه الحاجيات إلى على قاعدة أولى أساسية وضرورية لا اقتصادية :قاعدة سياسية**[1] " وقد حاولت السلطة التونسية تجسيد هذه العلاقة من خلال التوفيق ما بين الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي لكن أخفقت في ذلك نظرا لطغيان الطابع النخبوي السلطوي على الحقلين السياسي والاقتصادي هذا من جهة، ومن جهة أخرى لقد نجحت السلطة التونسية في تجسيد أهدافها السياسية والاقتصادية إرضاء للغرب على حساب مصالح الشعب من خلال تجسيد معالم الدكتاتورية على المستوى السياسي ومعالم اللبرالية على المستوى الاقتصادي ولكن كلا الخيارين فشلا في تخليص تونس من أزماتها السياسية والاقتصادية [2] لقد كان هذا جزء من جملة كبيرة من المعوقات التي حالت دون نجاح المشروع الديمقراطي في تونس وهو ما سوف نتناوله فيما يلي

المبحث الرابع :معوقات وأفاق الديمقراطية في تونس:

أولا :معوقات الديمقراطية في تونس: إن عوامل تعثر مسار الديمقراطية في تونس لا تنفصل كثيرا عن مثيلتها في باقي الدول المغاربية أو بالأحرى في كل الدول العربية، ولكن هذا لا ينفي من وجود بعض العوامل الخاصة لكل دولة على حدى تكون أكثر ارتباطا بالبيئة المحلية .وعليه فإن رغم حالة الاندماج الوطني الذي تعرفه تونس على المستوى المجتمعي، نظرا لغياب الانقسامات الدينية أو الإثنية، مما يوفر لها شروط ملائمة للتحول الديمقراطي إلا أن ذلك لم يمنع من وجود عدة عوامل تعيق ذلك وتتمثل في:

-طبيعة القيادة السياسة التونسية :يقصد بذلك الخلفية التي يستند عليها بن علي في سياسته سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي إذ ارتكزت على قيمتي الأمن والاستقرار وهذا راجع للوظيفة الأمنية للرئيس، حيث اشتغل وزيرا للداخلية ومديرا عاما للأمن الوطني إن هذه الخلفية العسكرية للرئيس ترتب عنها تكون مفهوم للنخبة أو الصفوة السياسية في المخيلة الشعبية العربية عامة منذ أوساط القرن العشرين أن انحصر بمرتدي البذلة العسكرية أكثر من اقترانه بنخبة الفكر والثقافة والعلوم، ولقد جاءت الانقلابات العسكرية في

3 :برهان ، غليون ، **بيان من أجل الديمقراطية**، الجزائر :دار بوشان للنشر، 1990 ، ص 169

1 Olfa, Lamloume et bernard , ravenal, »entretien avec fathi hamaki (President Raid , Attace Tunisie » O.P.CT P234-235.

كل تلك الدول وفي تونس على وجه الخصوص لتزيد من ترسيخ هذا المنهج النخبوي ويرجع ذلك للشغف العربي عامة بالعسكريتاريا المغروس في التكوين النفسي والثقافي للفرد في مجتمعاتنا العربية الريفية- الزراعية ذات الطابع الأساسي [1] وقد أدى ذلك إلى:

-**تراجع الوظيفة السياسة للحزب مقابل التوسع في الوظيفة الأمنية** :حيث بدأ هذا التحول بتغيير الخط الفكري للحزب من الحزب الاشتراكي الدستوري إلى التجمع الدستوري الديمقراطي، وهذه كمبادرة أولى لبناء شرعية جديدة يستند عليها نظام بن علي حيث تم إسقاط كلمة حزب من الاسم الرسمي للحزب، وتخلى عن الإيديولوجية الاشتراكية بما يتماشى والخطاب الليبرالي ومن ثم تحول الحزب شيئا فشيئا إلى جهاز أمني أكثر منه جهاز سياسي.

-طبيعة مبادرة التحول الديمقراطي :أو شخصنة الممارسة السياسية وطغيان الطابع الشخصي على العملية السياسية إذ فقد جاءت هذه المبادرة بقرار من الأعلى لم يسهم فيه المجتمع السياسي على الرغم من أن الوضع الطبيعي لهذا المشروع يجب أن يعكس فيه مصالح وطموحات مختلف التكوينات الاجتماعية والسياسية الفاعلة في المجتمع، وهذا يعتبر أحد المقومات الأساسية لنجاح المشروع الديمقراطي من خلال استقراره واستمراره. غير أن في التجربة التونسية نجد هذا المشروع وسع من الفجوة القائمة بين المجتمع والسلطة السياسية مما أدى إلى بروز عدة أطراف معارضة ومناوئة له، فإذا كانت الدولة التونسية في المرحلة البورقيبية قد عملت على تأميم المجتمع لحسابها استنادا للعقد الاجتماعي الذي كان قائما بينهما(الدولة والمجتمع) فإن هذا العقد قد انهار بفعل ظهور عدة فصائل سياسية معارضة خاصة الإسلامية منها التي ترى في المشروع الديمقراطي مشروعا غربيا دخيلا على المجتمع التونسي.

-**ضعف مؤسسات المجتمع المدني** :وهذا راجع إلى المناخ السياسي الذي تعمل فيه تلك المؤسسات حيث يغلب طابع السيطرة والرقابة على منظمات المجتمع المدني، إضافة إلى فقدانها لذمة مالية وهذا يجعل منها أداة في يد النظام لا يمكنها الخروج عن طاعته [2] وهذا ينقص من فعاليتها رغم أنها تمثل نظريا قنوات تسمح بالمشاركة السياسية .وهذا يؤدي بنا إلى القول أن الحركات السياسية والنقابية والفكرية في تونس إبان عهد الاستعمار كانت أكثر تنوعا ونشاطا عما أصبحت عليه بعد الاستقلال حيث غلب الطابع التسلطي للنخبة الحاكمة التي تولي اهتمام كبير لبناء وتحديث مؤسسات القهر والقمع في حين بناؤها المؤسسي لم يكتمل بعد.

2 : سليمان، منذر، "وجهة نظر حول الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي "في أحمد، ولد دادة، **الجيش -والسياسة والسلطة في الوطن العربي**، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ديسمبر 2002 ، ص

1 : الطاهر، لبيب " علاقة مشروع الديمقراطية بالمجتمع المدني العربي "، **المستقبل**، السنة 14 العدد 158 ، أفريل(1992 .، ص 8

وقد ترتب على هذا الأمر ظهور تداعيات كثيرة أبرزها أن الدولة تتحول إلى أداة في يد نخبة حاكمة تستند عليها في ممارسة السلطة على أساس ديمقراطي شكلي، وإن وجدت المؤسسات السياسية فإنها تظل هياكل " كرتونية "عاجزة عن القيام بدور حقيقي مؤثر في العملية السياسية . [1] ولقد صاغ " الباحث محمد جابر الأنصاري "هذه الإشكالية السائدة بالدول العربية عامة بقوله..."**: ليس من السهل الفصل الواضح بين مالي للسلطة وما لي للدولة فالسلطة هي التي تبني الدولة ومؤسساتها وأجهزتها... إن السلطة في الوضع العربي الراهن هي حاضنة الدولة، وليس العكس .لذلك فإن القضاء على الحاضنة يتضمن تهديد وليدها بالخطر أو ربما بالموت، إن لم يتم الانتظار حتى يبلغ الوليد سن الرشد ...ومن ضمن الأساليب التي تساعد الأنظمة الحالية في الوطن العربي على الاستمرار في مواقع السلطة، السلطة التي تتماهى مع الدولة ومع الكيان العام للوطن، بحيث لو انهارت انهار معها الكيان على رؤوس مواطنيه**" [2].

-**طبيعة المعارضة السياسية** :فانعدام مشاركة المعارضة السياسية في عملية التحول الديمقراطي لا يعني أنها غير مسؤولة عن تعثر المسار الديمقراطي ونقصد هنا المعارضة بشقيها الإسلامي والعلماني، فهذا الأخير في كثير من الأحيان احتوائه السلطة أما الأخر فقد همش وقمع عن طريق السياسة الأمنية التي انتهجها النظام بهدف حفظ الأمن العام خاصة في ظل الضغط الخارجي الذي يسعى لمحاربة الإسلام باسم الإرهاب. [3]

-**التبعية الهيكلية للخارج** :فمن دون الدخول في تفاصيل التبعية ومظاهرها وأسبابها فالمؤكد أن هناك جزء كبير ليس بالهين من السياسات التي انتهجتها تونس كانت مفروضة عليها من الخارج، وإن هذا الكلام ليس اعتباطيا أو فيه مغالاة بل التبعية في تونس واقع قائم له مظاهره وأبعاده السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية، وجدير بذكر أن الدولة التابعة لا يمكن أن تكون دولة حريات، بل إن النخب الحاكمة في هذه الدول تعمل على تكريس علاقات التبعية وتستخدم القوة لمواجهة أي قوى أو تيارات داخلية ترفض توجهاتها.هذا لأن مختلف القضايا الدولية هي مفروضة من الخارج بشكل مكثف، فمن الحديث عن العولمة إلى الحديث عن الإرهاب ثم تصادم الحضارات والآن أصبح التركيز على الإصلاح. [4]

---

[1] : جلال عبد الله، معوض،" أزمة المشاركة في الوطن العربي "في علي الدين، هلال وآخرون، **الديمقراطية وحقوق(.الإنسان في الوطن العربي**، ط2 ، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، نوفمبر 1986 ، ص

[2] : حسنين توفيق، إبراهيم ، **النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها**، مرجع سابق، ص58

[3] : مجلس العلاقات الخارجية ، دعما للديمقراطية العربية : لماذا ؟ وكيف؟ ، تقرير فريق العمل المستقل، رقم(54 -41.النيويورك ، 2005 ، ص40

1: عبد المجيد، عصمت ،" مستقبل المنطقة العربية في ظل الرهانات الحالية "**منشورات مجلس الأمة** ، 22 سبتمبر(2004 . ص54 .

وإن الأخذ بالأشكال والتنظيمات السياسية الأجنبية من الغرب أو الشرق يؤدي إلى عرقلة مسار التنمية السياسية والديمقراطية كقيمة عليا، حيث من خلال التنمية السياسية يتم تجديد وتطوير النظم الممارسة للسياسة لتصير أكثر ديمقراطية في التعامل واحترام حقوق الإنسان، في حين الأخذ بالصياغة الغربية للديمقراطية وتطبيقها في المجتمعات العربية يجعل منها ديمقراطية "إخضاعية "قائمة على كبح الحياة وحقوق الأفراد السياسية والاقتصادية والاجتماعية وإن تلك العوائق جعلت من تعبير الأزمة ملازما لمفهوم الديمقراطية في حياتنا العربية فحيث يجري نقاش أو يدور حوار أو يصاغ تحليل إلا وتكون أزمة الديمقراطية في الواجهة .وإن هذه الوضعية تستدعي تحرك مختلف الأطراف سواء المنظرين والبحثين أو القائمين على شؤون الدولة ورعاياها.

ثانيا :شروط وأفاق الديمقراطية في تونس: تؤكد محدودية ما أفرزه المشروع الديمقراطي في تونس على ضرورة توفير وتحسين شروط تجسيد الديمقراطية وتفعيلها، وهذا يتطلب القضاء على مختلف العوائق التي كانت وراء تعثر المسار الديمقراطي في تونس، ذلك أن الديمقراطية كنظام حكم رغم عسر تطبيقها في الواقع العربي عامة وفي تونس خاصة، لكن هذا لا يثبط من إرادة شعوب وقادة المنطقة للعمل من أجل تحقيقها وممارستها فعليا .وأمام هذه الوضعية فقد انصرفت جهود مجموعة كبيرة من الباحثين والمنظرين للبحث عن ممكنات وبدائل تجسيد معالم الديمقراطية في الوطن العربي عامة، وتم وضع جملة من التصورات والإستراتيجيات يمكن أن تتبناها قوى المجتمع السياسي في مسارهم الإصلاحي التنموي نذكر منها:

–في البداية لا بد من تحديد نوع وشكل الديمقراطية التي يجب تطبيقها، وإن هذا التحديد قائم على اختيار ما هو ملائم ويتماشى مع المجتمع الذي سوف يطبق فيه هذا النظام بحيث لا يتنافى أو يتعارض هذا الأخير(النظام الديمقراطي) مع المعتقدات والثقافات الوطنية، وكل ذلك من شأنه أن لا يخلق معارضة في المجتمع . كما أن الديمقراطية تتطلب، لكي تنشأ وتتجسد وتنمو وعاء حضاري واستعداد عقلي ومناخ ثقافي واجتماعي يسوده احترام حرية وكرمة الإنسان، فالأخذ بالنمط الديمقراطي لا يعني التخلي عن الإسلام والمقومات العربية والإسلامية وبالتالي يجب أن لا تقصى مختلف الأطراف أو الفصائل السياسية الفاعلة في المجتمع على تنوع مشاربها وتوجهاتها، مثلا في الحالة التونسية لابد من إعادة الاعتبار للتيار الإسلامي والدخول معه في مرحلة تعايش ووفاق [1] وتهيئة الأرضية للمشروع

1 : Burhan, ghalion, « la condition de modernite » au olfa, lamloum et bernard , revenal, op, et p 147.

الديمقراطي، ويكون ذلك عن طريق:

-**إشاعة الثقافة المدنية:**إذ من غير الممكن للديمقراطية كبنية وآليات وقواعد أن تنضج وتترسخ على مستوى الممارسة السياسية، إلا في ظل بنية ثقافية تقوم على المساواة وحرية العمل السياسي للقوى والتنظيمات السياسية المختلفة، ولا يمكن لمؤسسات المجتمع المدني بوصفها أبرز أدوات العمل السياسي أن تكون فاعلة في سياق العملية الديمقراطية من دون إطار ثقافي يساعد على ترسيخ قيم ومبادئ الديمقراطية وعليه لابد من:

-**استقلال المجتمع المدني** :فحتى تأخذ هذه المؤسسات موقعها الفعلي في سياق العملية الديمقراطية، ينبغي تعيين حدود المجتمع المدني من خلال وضع الحدود الفاصلة لمجال عمل الدولة وتدخلها بحيث لا تمس حرية عمل مؤسسات المجتمع المدني، والتخلي عن الوصاية على نشاطاتها وأن تكون الدولة بمثابة الإطار السياسي والقانوني للمجتمع المدني فحسب، وتترك المجال للمجتمع المدني لإبراز دوره على مستوى النظام والمجتمع [1] ولكن ذلك لا يتأتى إلا بعد.

-**إقرار الشرعية الديمقراطية الدستورية** :وهذا يتطلب الإصلاح الدستوري القانوني على نحو يكفل صيغة فعالة ومحترمة لمبدأ التداول السلمي على السلطة، ولمبدأ الفصل بين السلطات وتحقيق التوازن المفقود ما بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ولمبدأ التعددية السياسية، وتفصيل دور البرلمان، بما يمكنه من تجسيد حقيقي للإرادة العامة، وهذا لا يمكن أن يتم إلا من خلال انتخابات حرة ونزيهة تعبر بشكل حقيقي عن أوزان القوى السياسية المختلفة [2] وهذا يتطلب.

-**إقامة تعاقد سياسي بين السلطة والمعارضة** :على إنجاز انتقال سياسي سلمي- دون صدمات -نحو النظام الديمقراطي من خلال الاتفاق على مختلف حلقاته المرحلية بكل شفافية وبروح من الالتزام، بعيدا عن أشكال التحايل والخداع [3]

ومما سبق يتضح لنا أنه لا مجال للبحث عن الديمقراطية الجاهزة (الغربية) وتطبيقها في الدول العربية ذلك أن النموذج الديمقراطي القائم في المغرب العربي، مثلما يرى المفكر الأخضر الإبراهيمي -ليس من شأنه أن يساعدنا على تحقيق أهدافنا في بناء مجتمع عصري ومتقدم وتحقيق أهداف التنمية [4] وفي هذا

---

[1] : حسين، علوان السيج، " الديمقراطية وإشكالية التعاقب على السلطة "**المستقبل**، السنة 21 ، العدد 236 ، أكتوبر(1998 -97.، ص9

[2] :أحمد ، منيسي، أفاق التحول الديمقراطي في تونس، في أحمد،منيسي وآخرون، مرجع سابق، ص318

[3] : عبد الاله، بلقزايز، " الانتقال إلى الديمقراطية في الوطن العربي "العوائق والممكنات "**المستقبل**، السنة، 20 ، العدد(219 .، ماي 1997 ، ص 26 .

[4] : :عادل، حسين ، "ندوة أزمة الديمقراطية في الوطن العربي "**المستقبل**، السنة،3 ، العدد 19 ، سبتمبر(1979 .ص118

الإطار فقد توصل المفكر د.محمد عابد الجابري "إلى أن الانتقال إلى الديمقراطية يطرح من الناحية العلمية أحد الخيارين :إما التدرج وذلك بالعمل من جهة على فتح المجال للقوى الديمقراطية في المجتمع لتنمو وتترسخ وتهيمن، والقيام من جهة أخرى بديمقراطية الدولة بالانتقال بها إلى دولة مؤسسات تمثيلية حقيقية مع ما يتطلب ذلك من فصل للسلطات وإصلاح الحريات...،وإما سلوك طريق آخر غير سبيل التدرج، وذلك إما بعمل الحاكم على التنازل تحت ضغوط القوى الديمقراطية، وإما بإزاحته من طرف هذه القوى الديمقراطية ويضيف كذلك" محمد عابد الجابري "أن الديمقراطية في تونس تأخذ بنمط التدرج بحركة السلحفاة، بخطوة إلى الأمام وخطوتين إلى الوراء دون القفز حتى الآن [1].

-ضرورة التعاون الإقليمي والمغاربي لتحقيق الديمقراطية :بالموازاة مع جهود الباحثين على المستوى التنظيري كانت في الأفق عزيمة على مستوى القادة العرب من أجل تحسين الوضع العربي *وقد تجسد ذلك في قرارات القمة العربية السادسة عشرة التي استضافتها تونس في 23 ماي 2004 ، حيث تم اعتماد وثيقة" مسيرة التطوير والتحديث والإصلاح العربية "ومما جاء في هذه الوثيقة:

-تعميق أسس الديمقراطية والشورى وتوسيع المشاركة في المجال السياسي والشأن العام وفي صنع القرار في إطار سيادة القانون، وتحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين واحترام حقوق الإنسان وحرية التعبير، وفقا لما جاء في مختلف العهود والمواثيق الدولية والميثاق العربي لحقوق الإنسان وضمان استقلال القضاء بما يدعم دور ومكونات المجتمع كافة بما فيها المنظمات غير الحكومية، ويعزز مشاركة فئات الشعوب كافة رجالا ونساء في الحياة العامة ترسيخا لمقومات المواطنة في الوطن العربي كافة .[2]

كان هذا عن مجموعة الشروط الواجب الأخذ بها، والتي تشترك فيها تونس مع كل الدول التي تعرف نفس العوائق، لكن من ناحية أخرى هناك مجموعة من الشروط المرتبطة بالتجربة الديمقراطية في تونس وهي:

مراجعة نمطا العلاقة بين النظام والدول الغربية، وإنهاء العمل بنظام المقايضة بينهما الأمن مقابل المساعدات.

-الحد من طغيان سلطة رئيس الدولة اللامحدودة.

-حل جهاز البوليس السياسي ، وإطلاق سراح المساجين السياسيين وضمان حرية التعبير والصحافة.

-تأمين استقلال القضاء، عبر تدابير عملية ورفع الوصاية عنه.

---

[1] : محمد عابد، الجابري، **الديمقراطية وحقوق الإنسان**، ط1 ، لبنان :مركز دراسات الوحدة العربية، نوفمبر(1994 .ص84

*: والحقيقة أن تحرك القادة العرب ومناداتهم بالإصلاح، كان نتيجة للضغوط التي مارستها أمريكا وبريطانيا والعديد من الدول الأوروبية عليهم، لاسيما وأن بعض الدول العربية بدأت تتخوف من رياح " التغيير بالقوة المسلحة الأمريكية" على غرار ما جرى للعراق عام 2003 ، وفي هذا السياق دعت الدول الصناعية الثامنة عام 2004 إلى مبادرة إصلاحية أطلق عليها " مشروع الشرق الأوسط الكبر وشمال إفريقيا"

[2] : حسان، حلاق، مرجع سابق، ص158 .

-مراقبة استعمال المساعدات الخارجية والعمل دون توظيفها المآرب سياسية.

وفي الأخير إن الديمقراطية لا تتحقق بالتغيير السياسي الصرف ولا تتحقق لمجرد التصويت على قوانين أو التوقيع على مراسيم تبيح بالتعددية، وتسمح بالانتخابات حرة، لأن

الأخذ بهذا المنهج يجعل من الإصلاح، إصلاحا سطحيا ومبتورا لا يمكن تحقيقه في إطار التنمية السياسية ومن ثم فإن الديمقراطية لا تتحقق إلا عندما تتحول إلى قضية وطنية يقتنع بها القادة فيتنازلوا عن الطموحات الحزبية والشخصية الضيقة، ويؤمن بها الشعب فيتكيف معها.

خلاصة:

بعد تعرضنا للتجربة الديمقراطية في تونس في عهد الرئيس بن علي نصل في الأخير إلى جملة من الاستنتاجات و تتمثل في:

-إن التجربة الديمقراطية في تونس كانت تحت تأثير عدة عوامل إقليمية ودولية ومحلية

-كما أن هناك تداخل وتواصل مابين مرحلة بورقيبة ومرحلة بن علي، حيث بدأت الإرهاصات الأولى للإصلاحات في عهد بورقيبة .ثم جاء بن علي ليواصل المسار على نفس المنهج وذلك من خلال:

-استيراد الديمقراطية الغربية) شكليا فقط(، ومحاولة تطبيقها في تونس، ولكن المحاولة فشلت نظرا لاختلاف البيئتين في الحضارة والخلفيات الاجتماعية السائدة في كل بلد.

-إن تونس كانت ولازالت تخضع للضغوط الغربية التي تحاول تمرير مشروعها الإمبريالي بشتى الوسائل والطرق، وهي في الوقت الراهن تحمل شعار الديمقراطية لمحاربة الإرهاب كذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان النامية.

-إن النخبة السياسية التونسية هي الأخرى تقوم بالإصلاح السياسي إلا بالقدر الذي يضمن لها استمرارها واستقرارها في الحكم.

-وعليه فإن التنمية السياسية في تونس تتطلب التغير الاجتماعي الشامل، وليس الاقتصار فقط على الديمقراطية التي بدورها تستوجب تهيئة المناخ الاجتماعي قبل كل شيء فتونس في حاجة إلى تغير منهج الإصلاح وذهنية النخبة الحاكمة.

-كما يجب على تونس وباقي الدول المغاربية تفعيل دور الاتحاد المغاربي كتكتل تجمع فيه كل إمكانيات الدول المغاربية لمواجهة الإمبريالية الغربية.

الخاتمة:

وفي الختام نصل إلى جملة من النتائج والملاحظات و التوصيات التي تم التوصل إليها من خلال تطرقنا لموضوع إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي دراسة حالة تونس، والذي تمحور حول أربع فصول أو محاور أساسية .

ففي الفصل الأول :وهو إطار نظري تناولنا مجموعة المفاهيم والنظريات والمداخل والأطروحات التي تخص مفهومي التنمية السياسية والديمقراطية كل على حد سواء.

أما بالنسبة لمفهوم التنمية السياسية فإنه يطرح عدة أسئلة لا إجابة محددة لها، وذلك لعدم وجود اتفاق عام حول مدلوله ، فعلى الرغم من رواجه وكثرة استعماله إلا أنه ما زال تعبيرا غامضا وضبابيا ، ويحمل عدة معان في آن واحد .ولقد جمع المفكر لوسيان باي عشرة تعاريف تضم مختلف رؤى واجتهادات الباحثين وهي:

1-التنمية السياسية شرط مسبق لتحقيق التنمية الاقتصادية.

2-التنمية السياسية هي بناء الدولة القومية.

3-التنمية السياسية هي بناء الديمقراطية.

4-التنمية السياسية هي دعم قدرات النظام السياسي من أجل إحداث التغيرات المنتظم والاستقرار.

5-التنمية السياسية هي تطويرا الثقافة السياسية للمجتمع.

6-التنمية السياسية هي عملية التحديث السياسي.

7-التنمية السياسية هي التنمية الإدارية والقانونية.

8-التنمية السياسية هي كما تمتاز به المجتمعات الصناعية.

9-التنمية السياسية هي تحقيق المشاركة السياسية.

10-التنمية السياسية هي أحد جوانب عملية التغير الاجتماعي الشامل.

ولقد تم التوصل إلى أن جل تلك التعاريف تجاهلت البعد الحضاري كأحد المتغيرات الأساسية لتحليل الحياة السياسية في الدول النامية، علاوة على ذلك فإنها ذات مفاهيم تجريدية لم تسهم في تقديم سياسات عملية تفيد صناع القرار لتجاوز عقبات التنمية.

هذا وقد تعددت مناهج ومداخل دراسة التنمية السياسية بشكل واسع، تبعا لتعدد مظاهرها وتباين اهتمامات الباحثين فيها، تراوحت ما بين المدخل القانوني والإداري، إلى مدخل الثقافة السياسية وغيرها .وقد تم التطرق إلى خمسة مداخل رئيسية وهي، المدخل القانوني المدخل المادي –الماركسي، المدخل النظامي – الوظيفي، مدخل التاريخ المقارن، والمدخل البيئي ، وهي مداخل تحمل وجهات نظر متباينة إلى حد ما ، كل منها اهتم بجانب معين وأغفل الأخر ، في حين نجد المدخل البيئي حاول تدارك النقائص الواردة في المداخل السابقة خاصة فيما يخص إعادة الاعتبار إلى العامل البيئي، أو الحيز الحضاري الذي توجد فيه الدولة محل الدراسة .إذ فقد أدى إغفال البعد البيئي والحضاري في دراسة ظاهرة التنمية السياسية في الدول النامية إلى وقوع التباس لدى شعوب ونخب تلك الدول بين معنى ومضمون التنمية السياسية، كقيمة وآلية ترقى بحياة الأفراد والجماعات لتواجه التحديات الداخلية والخارجية، وكذا ضمان بناء المؤسسات ، وتحقيق التمايز في الأدوار ، مع تحلي النظام السياسي بقدرات عالية تضمن له الشرعية والفاعلية والاستقلالية على الصعيد الدولي .وبين استيراد النماذج الغربية الجاهزة ،) الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية (وللأسف فقد شاع هذا المفهوم في الدول النامية. وهذا ما اتضح لنا عند التطرق إلى أبعاد التنمية السياسية في الدول النامية حيث توشك دول العالم الثالث كلها أن تكون وقعت في التبعية خلال القرنين الماضيين في ظل الاستعمار الغربي فعشية انتهاء الاستعمار بصورته التقليدية وجدت تلك الدول نفسها وقد نهبت ثرواتها أن ربطت اقتصادياتها وسياساتها ربطا شبه كامل بالدول الاستعمارية ومضطرة للخضوع لتبعية متعددة الأبعاد (اقتصادية، سياسية، اجتماعية) وإلى جوار ذلك وعلى الصعيد الداخلي لهذه الدول ، فقد وجدت نفسها معرضة لأزمات بالغة الخطورة ومتعددة الأبعاد كأزمة الهوية أزمة المشاركة السياسية ، أزمة التغلغل ، أزمة التوزيع، أزمة الاندماج وهكذا يكون الميراث الاستعماري للدول النامية ميراثا ثقيلا بالغ السوء ، يكبل الحركة و يعيق مسيرتها نحو الأمام ميراث سيئ في كل ناحية ، بشرية ، اقتصادية ، سياسية، اجتماعية ولكن رغم ذلك يجب أن لا نتجاهل أو نتغاضى عن باقي العوامل والأطراف الداخلية المساهمة في المعضلة التي عاشتها دول العالم الثالث ، وقد تجلى لنا ذلك في سياق حديثنا عن الأطراف الفاعلة في عملية التنمية السياسية إذ في كثير من الأحيان كانت هذه الأخيرة سببا في عرقلة مسار التنمية السياسية وذلك إما خضوعا للإيديولوجية العسكرية التي تعتبر نفسها الطرف الأكثر تأهيلا لحماية مصالح الشعب وتطلعاته وأنها المسؤولية على حفظ الأمن والسلام داخل الدولة و من ثم فالجيش يأخذ دوره كقوة مقررة وضرورية في اللعبة السياسية مستندا في ذلك على مكانته في المذكرة التاريخية(المساهمة في تحقيق الاستقلال)، وقد عمر طويلا النمط العسكري في دول العالم الثالث

وإما خضوعا لخلفية سياسية معينة (شرقية أو غربية) تمارسها الأحزاب السياسية التي في غالبيتها نشأت خارج الجهاز التشريعي ، وتحمل إيديولوجيات مغايرة للمجتمع الذي تنشط فيه وتلوك خطابات اشتراكية أو رأسمالية تخدم مصالحها الضعيفة وبعيدة كل البعد عن اهتمامات شعبها، وأما على مستوى قمة الهرم السياسي للدولة النامية أو ما يعرفون بالصفوة السياسية، فإنها تظهر كقيادات كاليزمية ملهمة ، تستمد قوتها من خصائصها الذاتية ومن مواقفها إزاء القضايا القومية والدولية بهدف تقرير مكانتهم داخل دولهم، كما تستند على

الدعم الخارجي الذي يولي اهتماما بالغا لقادة دول العالم الثالث خاصة في إبان الحرب الباردة.و عليه فأن العملية السياسية في دول العالم الثالث هي عملية مخترقة من الخارج عبر كل المستويات والقطاعات.

أما بالنسبة لمفهوم الديمقراطية ، فظلت هي الأخرى منذ ظهورها عند الإغريق محل بحث واجتهاد من قبل العلماء والمفكرين، فرغم سهولة التفسير اللغوي لمفهوم الديمقراطية ، والذي يعني حكم الشعب إلا أن تحديد مفهوم إجرائي لها واجه عدة اختلافات ولقد تم التميز بين منطلقين متباينين في الدراسة الديمقراطية ، أحدهما يعتبر الديمقراطية هدف سياسي بحت(أصحاب النظرية المعيارية) والأخر يجعل منها مفهوما واسعا لا يقتصر على السياسة فحسب بل يضم كذلك إلى الجانب السياسي الاقتصادي ولذلك فقد توالت اجتهادات الباحثين عبر فترات تاريخية متعاقبة وإيديولوجيات متباينة لتعريف الديمقراطية فمنها من ركز على شكل الديمقراطية ومنها من اهتم بمضمونها وآخر تحدث عن آليات ممارستها وإن كل جانب من هذه الجوانب له أهميته في تفسير الديمقراطية لذلك لابد من الجمع بين كل تلك الجوانب للوصول إلى تعريف شامل لها. والديمقراطية ليست مفهوما طوباويا أو إيديولوجية كامنة في مخيلة المفكرين بل هي نظام قائم على مبادئ وأهداف يمكننا من خلاله تقييم مدى توفر الديمقراطية من عدمها وتنحصر هذه الأهداف في احترام حقوق الإنسان ، التعددية السياسية ، التداول السلمي على السلطة ، والفصل بين السلطات السياسية ، ولقد تبلورت هذه المبادئ في سياق التطور التاريخي لمفهوم الديمقراطية التي اتخذت عدة صور وأشكال تمثلت في

الديمقراطية المباشرة الديمقراطية شبه المباشرة ، الديمقراطية النيابية، الديمقراطية الشعبية أو الاجتماعية ،وهي في مسارها الطويل هذا ظلت محتفظة بمبادئها وأهدافها، ولكنها تتكيف وفق طبيعة المجتمعات وخصوصياتها وهذا ما استنتجناه في إطار تناول أطروحات دراسة الديمقراطية ففي الطرح الليبرالي اتضح لنا أن أصحاب هذا التيار يرون في فكرة المواطنة والمساواة و المشاركة السياسية من خلال الانتخابات

النيابية هي دعائم أساسية لقيام الديمقراطية عن طريق انتخاب ممثلين و طبقا لهذا المنظور للأغلبية الحق في محاسبة ممثليهم أو تغييرهم وعلاوة على ذلك يروج أصحاب هذا التيار لمبادئ الفكر اليبرالي الاقتصادي القائم على مبدأ الملكية الخاصة والربح هو الغاية العظمى للنشاط الاقتصادي.

و فيما يخص الطرح الماركسي للديمقراطية فيرى أن هذه الأخيرة تتحقق لما تختفي الدولة وتتلاشى تدريجيا فهي جزء من علاقات الإنتاج الرأسمالي تكرس الطبقية داخل المجتمع ويكون ذلك عن طريق قيام ثورة بروليتارية تقلب موازين القوى داخل المجتمع وتقضي على الطبقية وتحقق العدالة الاجتماعية في ظل المجتمع الشيوعي من خلال نشر المساواة وتحقيق الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج. أما فيما يتعلق بالطرح الإسلامي للديمقراطية فنجد أن هناك تراث عربي إسلامي واسع الثراء في هذا المجال سواء ما تعلق بالنصوص القرآنية والأحاديث النبوية ، أو ما تعلق باجتهادات مفكري الإسلام فرغم أن القرآن لم ينص على صورة محددة لنظام الدولة أو النظام السياسي وأن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يعين خليفة يتولى أمور الناس من بعده ، إلا (الإسلام) كان سبقا في تطبيق حقوق وحريات الأفراد ، سواء كانوا مسلمين أو أهل الذمة ، وقد جاء ذلك في عدة آيات قرآنية ، كما أرست مرحلة الخلفاء الراشدين الخطوط العريضة لممارسة الحكم في الإسلام وقد استعاروا من الكتاب والسنة ما مكنهم من بناء دول على كل الأصعدة دون إفراط في الحكم أو تفريطا في حقوق الرعية.

ولقد تم التوصل من خلال المقاربة المعرفية ما بين الديمقراطية والتنمية السياسية إلى أن هذه الأخيرة جزء من الديمقراطية وآلية من آليات تطبيقها وتفعيلها من خلال تحقيق الاستقرار وتوسيع فكرة المواطنة والتداول السلمي على الحكم والفصل بين السلطات...وغيرها من الأهداف التي تسعى لتحقيقها الديمقراطية خاصة في الدول النامية.

لكن لابد من الإشارة إلى أن الإصرار على استخدام هذه المفاهيم التي نشأت وتطورات وفق النسق المعرفي الغربي لم ولن تسهم في إرساء معالم النظام الديمقراطي ، بل إن هذا الأخير وفق المنظور الغربي يسعى إلى تفريغ المجتمعات المتخلفة من محتواها الحضاري الأصيل ، وإحلال محله منهج تغريبي دخيل ، ولذلك يفترض البحث عن مداخل منهجية بديلة نابعة من بيئاتنا المحلية وتكون منسجمة مع مسلماتها ومتغيراتها.

ومن هذا المنطلق لابد من تأصيل مدخل منهجي بديل لدراسة الظواهر والأحداث السياسية في مجتمعاتنا، يستند على مورثها التاريخي ويراعي خصوصياتها الثقافية، وإن لنا زخم أكاديمي هائل من الدراسات والبحوث التي توصل إليها مفكري العالم الإسلامي تدعوا إلى ضرورة مراعاة البعد الإيكولوجي

والحضاري في تطبيق المناهج ، إذ فقد استطاع العلامة " ابن خلدون "من خلال كتابه المقدمة أن يحدد مفهوما للبيئة وتأثير المناخ على سلوك البشر وتواصلت الاجتهادات بعده على يد الكثير من المفكرين أمثال : علي شريعاتي، جمال حمدان، أحمد صقر عاشور و غيرهم الذين حملوا لواء الحضارة الإسلامية ودعوا إلى ضرورة تحرير المجتمعات من الأفكار الغربية ذات الاتجاه المادي العنصر ، مثلما ذهب إليه المفكر الجزائري مالك بن نبي في كتابه " مشكلة الأفكار"، ذلك أن التحرر الاقتصادي والسياسي هي متغيرات تابعة للتحرر الفكري ، لكن الإشكال المطروح هو من يتولى عبئ تفريغ وتنظيف العقل العربي من بقايا ومخلفات الأفكار الغربية؟.

أما فيما يخص **الفصل الثاني** والخاص بخصوصية طرح التنمية السياسية في دول المغرب العربي فقد اتضح لنا أن دول هذا الإقليم جمعتها عدة قواسم ومقومات جغرافية وتاريخية واجتماعية، مما أهلها لأن تكون لها هوية مميزة نابعة من مورثها التاريخي المتمثل في وحدة الدين، اللغة ، أصل السكان، المصير المشترك، وهي لبنات أساسية ساهمت وبشكل فعال في بلورة الوحدة المغاربية، وذلك رغم مساعي القوى الاستعمارية الأوروبية في تفكيك الكيان المغاربي، وعرقلة الوحدة المغاربية ، إلا أن هذه الأخيرة راسخة في التاريخ وقاومت كل عوامل الإحباط إلى أن تم الإعلان عن إنشاء إتحاد المغرب العربي عام 1989 الذي جاء تتويجا لعوامل أساسية تستمد قوتها من تظافر المقومات والدعائم التي تجمع ما بين دول المغرب العربي وتعضدها مقومات إستراتجية وعوامل إقليمية ودولية أخرى ساعدت لقيامه .كان هذا عن خصوصية المغرب العربي من الناحية الثقافية والاجتماعية، أما عن خصوصية السياسات الاقتصادية المغاربية فقد اتسمت بالضبابية لعدم توفر دراسات اقتصادية و فنية للمشاريع الإنمائية ،فهي سياسات ارتجالية و اندفاعية وراء نماذج غربية اشتراكية أو رأسمالية إذ تضع مخططات تصنيعية و تبني لها هياكل و تهيئ لها إطار قانوني لعملها ،لكن بمجرد فشل تلك المخططات لا تبعث في أسباب فشلها ،بل تلجأ إلى تجريب بدائل أخرى جاهزة دون تكليف نفسها (النخب السياسية المغاربية)عناء البحث عن بديل نابع من بيئتها المحلية يكون أكثر ملائمة مع تملكه من ثروات طبيعية يكفل طلبات مجتمعاتها.

وعموما فإن الخيارات التنموية التي طرحت في دول المغرب العربي هي نابعة عن الأبعاد الإيديولوجية لقادة تلك الدول المستوحاة من النموذج النظري الغربي ،الذي كرس الهوة بين النخب السياسية المغاربية الملهمة بالأفكار الغربية، و بين شعوب المنطقة التي لم تجن من تلك النماذج إلا مزيدا من البؤس و الحرمان ، وقد تجلت مظاهر الإدانة لما خلفته تلك السياسات في مجموعة المظاهرات التي عرفتها تونس والجزائر خاصة.

أما فيما يخص طبيعة الأنظمة السياسية المغاربية أو الخصوصية السياسية لهذه الدول ،فهي لا تختلف كثيرا عما عرفته في المجال الاقتصادي إذ الدولة في المغرب العربي مرت بمرحلتين بعد الاستقلال وهما :مرحلة بناء الدولة الوطنية ومرحلة الانفتاح والتجديد في الشكل المؤسساتي، ففي المرحلة الأولى كانت شرعية الدولة مبنية بفعل الدور المزدوج الذي أوكل لها ،دور المرشد للرابطة القوية و دور المركز بصفتها الوسيط للرعاية الاقتصادية و في سعيها لتحقيق كل ذلك فقد عملت الدولة على تأميم و دولنة المجتمع ،بمعنى تصبح هي الكل في الكل، و ذلك لاعتبار الدولة هي مجسد للنضال الوطني قائمة على الشرعية الثورية ،إذ فقد كان الحزب الدستوري الاشتراكي في تونس وحزب جبهة التحرير الوطني في الجزائر يهيمنان على الحياة السياسية أما في المغرب الأقصى فرغم إقرار التعددية الحزبية عام 1963 ،إلا أن العائلة المالكة ظلت محتفظة بزمام تسيير الدولة، وكذلك الشأن بالنسبة لموريتانيا، و ليبيا التي حلت جميع الأحزاب التي كانت قبل الاستقلال.

و في المرحلة الثانية فأهم ما ميزها هو انهيار العقد الاجتماعي الضمني القائم بين الدولة والمجتمع وذلك نظرا لضعف مردودية المشروع التنموي الوطني بحيث لم تعد الدولة قادرة أن تلعب دور المحرك والمسيطر لكل الأمور وبالتالي كانت مضطرة لإيجاد صياغة جديدة لمهامها والبحث عن بدائل لحل الأزمة الشرعية، ومن ثم أقدمت على ترميم بعض المؤسسات السياسية التي تمثل الدولة وخلق بعض أشكال التعددية السياسية، وعليه فإن دول المغرب العربي تتقاسم مجموعة من الملامح ،و المظاهر التي تميز نظام الحكم وهي:

سلطوية عملية صنع القرارات السياسية واتخاذها و هشاشة البناء الفكري والتنظيمي للأحزاب السياسية وتهميش المعارضة السياسية والتدخل الأجنبي في السياسة الداخلية لهذه الدول .وإن هذه السمات اتضحت معالمها أكثر لما تطرقنا إلى التجربة التونسية في الفصلين الثالث و الرابع. ففي **الفصل الثالث** والخاص بدراسة ملامح الحياة السياسية في تونس في العهد البورقيبي ،فقد توصلنا إلى أن الرئيس بورقيبة لم يقم بإصلاحات هيكلية ،سياسية واقتصادية وثقافية فحسب بل إنه سعى إلى التشكيك في الهوية التونسية، رافضا أية صلة بالعروبة والإسلام وقد مضى في إصلاحاته تلك مستندا على الدعم الخارجي(خاصة فرنسا وأمريكا) من جهة، ومن جهة أخرى معتمدا على قناعته الشخصية الداعية إلى التمسك بالحضارة الغربية بكل حذافيرها، رغم أن هذا المنهج قاده إلى عزلة تونس عن العالم العربي والإسلامي والإقليم المغاربي ،خاصة بعد انسحابها من الجامعة العربية. ولتجسيم تلك الإصلاحات فقد سعى بورقيبة باسم الوحدة الوطنية للتنمية إلى تأميم المجتمع السياسي واحتكار اتخاذ القرارات بعيد

عن إرادة الشعب، محتكما في ذلك إلى رصيده التاريخي (الشرعية الثورية) حيث تمكن من تعبئة الشعب واستيعاب الصراعات وتجسيد أغلب أشكال المعارضة (الشيوعية ،القومية ،الإسلامية) التي تشكل خطرا وتهديدا لتوجهات بورقيبة إذ فقد أمضى في إصلاحاته على المستوى الثقافي من خلال إصدار مجلة الأحوال الشخصية التي تضمنت مجموعة من الأحكام الخاصة بحقوق المرأة التونسية كحق الميراث تعدد الزوجات ورغم أن أحكام هذه المجلة تعارض ما جاء في الإسلام إلا أن بورقيبة إنحاز للثقافة الغربية على حساب مقومات و مبادئ الدين الإسلامي .أما في المجال الاقتصادي فقد تم فتح المجال للقطاع الخاص الأجنبي والوطني ومنحهما امتيازات في إطار الخضوع لشروط المؤسسات النقدية الدولية وكان ذلك على حساب مصالح و أهداف الشعب التونسي ولقد كان من نتائج تلك السياسة الانفتاحية أن تأزم الوضع الاقتصادي التونسي وظهرت عدة احتجاجات شعبية ونقابية تطالب بإصلاح الوضع .و في المجال السياسي، فقد أقدمت السلطة التونسية على إصدار أول ، دستور تونسي في العهد الجمهوري عام 1959بعد الإطاحة بالنظام الملكي عام1957 .

وقد جاء هذا الدستور ليقنن و يكرس هيمنة بورقيبة على الحياة السياسية خاصة بعد انتخابه رئيسا مدى الحياة، لكن مع حلول عام 1981 وفي ظل ظروف داخلية حرجة أعلن بورقيبة عن عدم اعتراضه على تشكيل أحزاب سياسية ،ومع ذلك فإن هذا الإجراء لم يكن سوى استراتيجية للسياسة البورقيبية لمسايرة الديمقراطيات الغربية من جهة ومن جهة أخرى كإجراء للقضاء على الأحزاب و المنظمات التي كانت تعمل في السر قبل عام 1981 ، ولهذا فإن إجراء التعددية الحزبية لم يسهم في تفعيل الحياة السياسية بقدر ما اعتبر خطوة جديدة لممارسة سياسة الإقصاء والاغتيالات لقادة التنظيمات التي أعلنت عن حركاتها إثر الإقرار بالتعددية.

عموما فإن اليد الخارجية كانت دائما حاضرة في الإصلاحات التي خاضها بورقيبة والتي أدخلت النظام في معارضة مع كل الجبهات والفصائل خاصة الأحزاب الإسلامية والحركات النقابية والطلابية .ورغم تلك الظروف فقد أستطاع بورقيبة أن يفرض منهجه الإصلاحي ،الذي تبنته جل الدول المغاربية في فترات لاحقة، وأن يهيئ الأرضية لمن يخلفه في قيادة الشعب التونسي ،و بالفعل فقد جاء الرئيس العسكري زين العابدين بن علي ، رافعا المشروع الديمقراطي التونسي الذي أعلن عنه في بيان السابع نوفمبر1987 والذي بمقتضاه دخلت تونس عهد جديد كما تم تدعيم ذلك المشروع بالتعديل الدستوري عام 2002 من أجل تكريس دولة القانون وهذا ما تناوله في **فصل الرابع** و الأخير، وإن هذه المبادرات التي خاضها الرئيس زين العابدين بن علي كانت وراءها عوامل داخلية وأخرى خارجية ،فأما العوامل الداخلية فتتمثل

في جملة الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي كانت تمر بها تونس في عهد الرئيس بورقيبة ،في حين تنصرف الأسباب الخارجية إلى مجموعة الظروف الدولية والضغوطات الآتية من خارج بيئة النظام السياسي التونسي خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 حيث أخذت تونس في إصلاحات سياسية و اقتصادية استباقية تماشيا مع الرغبة الأمريكية التي تشن ضغوطا على كل من يخالف توجهاتها الإمبريالية ومن أجل ذلك فقد هيأت تونس الإطار القانوني للمشروع الديمقراطي من خلال وضع مجموعة من القوانين والتشريعات التي تنظم الحياة السياسية كمبدأ التداول السلمي على السلطة ومبدأ التعددية السياسية من النصوص والإجراءات التي تضمنها بيان السابع نوفمبر 1987 والتعديل الدستوري لسنة 2002لكن من خلال دراستنا اتضح لنا أن خطاب الديمقراطية في تونس تيمز بالازدواجية بمعنى هناك مباعدة ما بين النصوص القانونية و ما يتم تطبيقه ميدانيا ،خاصة فيما يتعلق بمبدأ التداول على السلطة ،فالرئيس بن علي لا يزال على هرم السلطة منذ أكثر من ربع قرن.

أما فيما يخص التعددية السياسية فالمعارضة خاصة الإسلامية منها لا زالت غائبة عن الساحة السياسية وكذلك الشأن بالنسبة لأجهزة الإعلام والصحافة في تونس فهي خاضعة لتوجهات السلطة أي أجهزة دعاية في الأغلب الأعم.وفي إطار تطرقنا لعلاقة الديمقراطية بالإصلاح الاقتصادي في تونس اتضح لنا أن هناك علاقة ترابط وتداخل مابين المشروع الديمقراطي والانفتاح الاقتصادي ، إذ بالموازاة مع جملة الإصلاحات السياسية المتخذة كانت هناك إصلاحات أخرى على الصعيد الاقتصادي تمثلت خاصة في تشجيع الخوصصة والدخول في شراكة مع الإتحاد الأوروبي وبغض النظر عما تما تحقيقه هذا البرنامج من نتائج سلبية أو إيجابية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي فإن هذه السياسة الاقتصادية زادت من حدة الخلاف ما بين المعارضة والسلطة، مما دفع هذه الأخيرة إلى إحكام قبضتها على المعارضة السياسية بكل توجهاتها (الإسلامية، الاشتراكية،...)

وعليه فإن الرئيس بن علي جاء ليواصل ما تم وضعه في العهد البورقيبي إذ رغم اختلاف الحقبة الزمنية إلا أنه ظل طابع استيراد النماذج الغربية السياسية والثقافية والاقتصادية السمة البارزة في السياسة التونسية وهنا يظهر مدى تأثير البعد التاريخي في الأوضاع الحالية في تونس.

وفي الأخير إن معضلة الديمقراطية في المغرب العربي عامة حسب الكثير من المفكرين هي من غير شك معضلة متعددة الأبعاد فلها بعد دستوري قانوني يعكس خلل العلاقة بين السلطات لصالح السلطة التنفيذية، وبعد مؤسسي يعبر عنه بضعف الهياكل والأطر الحزبية لمؤسسات المجتمع المدني واختراق بعضها من الخارج وتضيق مساحة الحريات المدنية والسياسية وهذا ما دفع للحديث عن أزمة الديمقراطية

في الوطن العربي، إذ يكاد تعبير الأزمة يصبح ملازما لمفهوم الديمقراطية في حياتنا العربية عموما والمغاربية خاصة وما صيغة الإشكالية الواردة في عنوان الموضوع إلا دليلا على ذلك إذ فبعدما كانت جهود الباحثين منصبة على آليات إصلاح الأوضاع الاقتصادية والسياسية في الدول المتخلفة عامة نتيجة مخلفات الحقبة الاستعمارية وغيرها.ولكن نظرا لشيوع سياسة الإسترداد في كل المجالات حتى السياسية منها أو ما يمكن تسميته بالاستهلاك السياسي الغربي، فقد أصبح اليوم الحديث عن كيفية إصلاح تلك السياسات النابعة عن قناعات إيديولوجية ضيقة، أي باختصار كيفية إصلاح الإصلاح. وعليه ينبغي على القادة العرب إيجاد صيغة جديدة للنظام الديمقراطي قائم على احترام قيم ومعتقدات المجتمع العربي الإسلامي والابتعاد عن صيغة الديمقراطية الجاهزة التي يستوردونها من البلدان الغربية ولقد صدق من قال:

لا تحسبن المجد تمرا أنت آكله *** لن تبلغ المجد حتى تلعق صبرا.

فمما لا شك فيه أن طريق المجد والازدهار طويل وعسير في معظم الأحيان لكن ليس مستحيل خاصة في ظل وجود أفضل بديل، ولقد أقر بذلك سيد الخلق أجمعين صلى الله عليه وسلم " **تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا أبدا كتاب الله وسنتي** "، ومن ثم فلا عزة لنا كمسلمين دون الإسلام مثلما يرى عمر بن الخطاب رضي الله عنه "**نحن قوم أعزنا الله بالإسلام، فإذا ابتغينا العزة بغيره أذلنا الله**"، وبالتالي علين بالرجوع إلى ذاتنا الإسلامية وتدبر القرآن الكريم امتثالا لقوله تعالى "أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب أقفالها."

ويبقى أن نشير في الأخير بان النظام السياسي المغاربي ككل مثلما أسلفنا يعيش أزمات متعددة الأبعاد وهذا يفترض ضرورة التكتل على المستوى الإقليمي من جهة ومن جهة أخرى الاتحاد على المستوى الوطني وتجاوز الخلافات والمصالح الضيقة لما يخدم المصالح العامة والاستفادة من التجارب السابقة خاصة في ظل وجود الضغط الخارجي.

قائمة المراجع:

قائمة الكتب:

1-أبو شنب، جمال، **الصفوة العسكرية والتنمية السياسية في دول العالم الثالث**، مصر: دار المعرفة الجامعية ،د.س.

2-ابن خلدون، عبد الرحمان"**:مقدمة إبن خلدون**"، بيروت :دار الفكر2004 .

3-**تاريخ إبن خلدون** ، الجزء الثاني، بيروت :دار الكتب العلمية 1992.

4-أبو ضاوية عامر رمضان، **التنمية السياسة في البلاد العربية والخيار الجماهيري** ط 1 ليبيا :دار الرواد،2000 .

5-إبراهيم، حسين توفيق، **النظم السياسية العربية، الاتجاهات الحديثة في دراستها**،ط1 بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، مارس2005 .

6-**ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية** .ط2 ، سلسلة أطروحات دكتورة (07)بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية،1999 .

7-إبراهيم، سعد الدين، **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي**، ط2 ، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية،2001 .

8-**المجتمع والدولة في الوطن العربي**، ط1 ، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، أكتوبر1988 .

9-إبراهيم، خضر لطيفة، **الديمقراطية بين الحقيقة والوهم**، ط1 ، القاهرة :عالم الكتب 2006

10-إمام، عبد الفتاح، **مسيرة الديمقراطية...رؤية فلسفية**، المجلد 22 ، العدد 2 الكويت: عالم الفكر أكتوبر، ديسمبر1993 .

11-الإمام، محمد محمود، **الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة**، ط1 ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، ماي1997 .

12-الباب، طلال، **قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث**، ط3 ، بيروت :دار الطليعة للنشر1986

13-الجابري، محمد، عابد :**الديمقراطية وحقوق الإنسان**، ط1 ، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، نوفمبر1994 .

14-**وحدة المغرب العربي**، ط1 ، بيروت :مركز الدراسات المتوسطية، جانفي1987 .

15-الجوهري، يسرى، **جغرافيا المغرب العربي**، مصر :مؤسسة الشهاب الجامعية 2002.

16-الهمامي، حمة، **المجتمع التونسي، دراسة اقتصادية اجتماعية**، ط1 ، تونس :صامد للنشر والتوزيع1989 .

17-الهرماسي، محمد، عبد الباقي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**،ط3 ، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة ،بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، أكتوبر1999 .

18-الهرماسي، عبد الطيف، **الدولة والتنمية في المغرب العربي**، تونس ،نموذجا، تونس: دار سيراس للنشر1993 .

19-الزيات، السيد، عبد الحليم، **التنمية السياسية، دراسة في الاجتماع السياسي**، الجزء الأول، ط2 ، مصر :دار المعارف الجامعية2002 .

20-الحلو، محمود، **أهم المشاكل الاقتصادية التي تواجه الأقطار العربية في الثمانينات** .مصر : الصندوق الوطني للإنماء الاقتصادي والاجتماعي،1981

21-الأطرش، محمد وآخرون، **العرب وتحديات النظام العالمي**، سلسلة كتب المستقبل العربي 16 ، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، أكتوبر1999 .

22-الطعامنه، محمد، محمود وعبد الوهاب، سمير محمد، **الحكم المحلي في الوطن العربي واتجاهات التطوير**، مصر :المنظمة العربية للتنمية الإدارية2005 .

23-الكواري، علي خليفة وآخرون، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي** :سلسلة كتب المستقبل العربي(19) ، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ماي2002 .

24-الكتبي، إبتسام، **الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي**، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية،2001 .

25-الكثيري ، مصطفى، **الخصوصية التاريخية والحضارية لبلدان المغرب العربي ومدى إنعكساتها على التنمية الإدارية**، الأردن :المكتبة العربية للعلوم الإدارية،1986 .

26-المؤتمر القومي العربي، **حال الأمة العربية**، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، جوان2003 .

27-الموصلي، أحمد، **جدليات الشورى والديمقراطية**، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، فيفري 2007 .

28-المورودي، أبو علي، **تدوين الدستور الإسلامي**، الجزائر :شركة شهاب، د.س.

29-المغيربي، محمد زاهي، **التنمية السياسية المقارنة قراءات مختارة**، ط1 ، ليبيا:منشورات دار قارنيوس بن غازي،1998 .

30-الندوي، أبو الحسن علي الحسن، **الطريق إلى السعادة والقيادة للدول والمجتمعات إسلامية الحرة**، الجزائر :مؤسسة الإسراء للنشر، د.س.

31-النهراوي، عباس وآخرون، **القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي** بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر 1990 .

32-النقشدي، بارعة، **المشاركة السياسية للمرأة في الأردن، وبعض الدول العربية** الأردن :دار الفارس 2001 .

33-السيد، ياسين، **الإصلاح العربي بين الواقع السلطوي والسراب الديمقراطي**، ط1 مصر :دار ميرت،2005 .

34-السيد، محمود، **تاريخ المغرب العربي** :مصر :مؤسسة الشهاب الجامعية،2000 .

35-الفيلالي، مصطفى وآخرون، **تطور الوعي القومي في المغرب العربي**، ط1 ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أفريل1986 .

36-**المغرب العربي نداء المستقبل**، ط3 ، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، ماي2005 .

37- الفاسي علال ، **الحركات الإسلامية في المغرب العربي**، المغرب :دار الطباعةالمغربية، د.س.

38-القصي عبد الغفار رشاد، **التطور السياسي والتحول الديمقراطي**، الجزء الأول، ط2 مصر :جامعة القاهرة2006 .

39-الريعيني، القيروني، محمد بن أبي القاسم، **المؤنس في أخبار إفريقية تونس**، ط3 بيروت :دار المصير،1993 .

40-الراشدي، أحمد، **المؤسسة التشريعية في العالم العربي**، القاهرة :دار المعرفة 1997.

41-الشاعري، صالح يحي، **تسوية النزاعات الدولية سلميا**، مصر :مكتبة مدبولي 2006.

42-الخطيب، محمد عبد الله، **خصائص المجتمع الإسلامي**، الجزائر :دار الصديقية 1986.

43-بوحوش عمار، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**، ط3 ، الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية2001 .

44-بوشعير، سعيد، **القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة**، الجزء1 ، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية2004 .

45-بورقية، رحمة، **الدولة والسلطة والمجتمع :دراسة في الثابت والمتحول في علاقة الدولة بالقبائل في المغرب**، ط1 ، بيروت :دار الطليعة للطباعة والنشر، فيفري1991 .

46-بيتر، مارتن، هانسوشومان، هارلد، **فخ العولمة :الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية)** تر :عدنان، عباس علي (، الكويت :المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب أكتوبر1998 .

47-بلقزيز، عبد الاله، **المعارضة والسلطة في الوطن العربي**، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، . 2001

48-بندق، وائل أنور، **موسوعة الدساتير والأنظمة السياسية العربية**، المجلد الثاني مصر :دار الفكر الجامعي،2004 .

49-بعلي، محمد الصغير، **القانون الإداري**، الجزائر :دار العلوم،2002 .

50-براهيمي، عبد الحميد، **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية** ط1 ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر1996 .

51-بركات السيد، حليم، **المجتمع العربي المعاصر، بحث استطلاعي اجتماعي**، ط3 بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية،1991 .

52-بوتومور، **الصفوة والمجتمع، دراسة في علم الاجتماع السياسي،)** تر :محمد الجوهري وآخرون(، القاهرة :دار المعارف1978 .

53-جابر، الجزائري، أبو بكر، **منهاج المسلم**، لبنان :دار الفكر2002 .

54-دلالة ، الحبيب، **الظاهرة الحضرية والتنمية في تونس**، تونس :دار سراس للنشر 1993.

55-هادي، رياض عزيز، **المشكلات السياسية في العالم الثالث**، بغداد :بيت الحكمة 1989.

56-هلال، علي الدين وآخرون، **الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي**، ط3 بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، نوفمبر1986 .

57-هيدى، تارفيل، **الإدارة العامة، منظور مقارن،)** تر :محمد قاسم القربوتي(، الجزائر: ديون المطبوعات الجامعية،1983 .

58-هيغوت، ريتشارد، **نظرية التنمية السياسية**، ط1 ،) تر عبد الرحيم، حمدي، محمد عبد الحميد، الأردن :المركز العلمي للدراسات السياسة2002 .

59-ولي ، خميس حزام، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية**، سلسلةأطروحات دكتورة رقم 44، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية،2003 .

60-ولد داده، أحمد، **الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي**، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر2002 .

61-زهران ، علي جمال، **الأصول الديمقراطية والإصلاح السياسي**، ط1 ، القاهرة :مكتبة الشروق الدولية،2005 .

62-زمام، نور الدين، **القوى السياسية والتنمية دراسة في علم الاجتماع السياسي** الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية،2007 .

63-زرتوقة، صلاح سالم، **أنماط الإستلاء على السلطة في الدول العربية دراسة في 1985**مصر :مكتبة - **الأساليب، النمط الوراثي، النمط الانقلابي، أنماط أخرى1950** مدبولي، . 1993

64-حمودي، عبد الله، **وعي المجتمع بذاته :عن المجتمع المدني في المغرب العربي** المغرب :دار توبقال للنشر،1998 .

65-حميد رشيد، عبد الوهاب، **التحول الديمقراطي والمجتمع المدني**، ط1 ، سوريا :دار الهدى، . 2002

66-حسان، حلاق، **قضايا ومشكلات العالم العربي** :بيروت :دار النهضة العربية،2004 .

67-طوبال، إبراهيم، **البديل الثوري في تونس**، ط1 ، بيروت :دار الكلمة للنشر،1979 .

68-كونيو، ج ، **رأس المال اليوم،)** تر :محمد عيتاني (، ط1 ، بيروت :دار إبن خلدون 1976.

69-كركور، عدنان، **التنمية الصناعية وتحويل التكنولوجية وتطويعها**، الجزائر :الشركة الوطنية للنشر والتوزيع1980 .

70-لعشب، محفوظ، **التجربة الدستورية في الجزائر** :دار العلوم،2001 .

71–ماكيافلي، نيكولا، **الأمير**،) تر :محمد بن البار(، الجزائر :دار الأمة،1998 .

72–مانع، جمال عبد الناصر، **إتحاد المغرب العربي :دراسة قانونية سياسية** الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع،2004 .

73–مادي، رياض عزيز، **المشكلات السياسية في العالم الثالث**، بغداد :بيت الحكمة 1989.

74–مهنا، محمد ناصر، **النظرية السياسية والعالم الثالث**، ط3 ، مصر :المكتب الجامعي الحديث، . 2001

75–مجلس العلاقات الخارجية، **دعما للديمقراطية العربية، لماذا؟ كيف؟**، تقرير فريق العمل المستقل، رقم 54 ، نيويورك2005 . :

76–محفوظ، محمد، **الإسلام ورهانات الديمقراطية من أجل إعادة الفعالية للحياة السياسية والمدنية**، لبنان :المركز الثقافي العربي، د.س.

77–مطر، جميل وآخرون، **الأداء البرلماني للمرأة العربية، دراسة حالات :مصر سوريا، تونس**، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية، ماي،2005 .

78–مطشر صادق، **نداء التخلف والتحديث والتنمية السياسية**، ط1 ، ليبيا :منشورات جامعة قارنيوس. 1998

79–منسي، أحمد وآخرون، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، مصر :مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية،2004 .

80–مسلم، طلعت أحمد، **الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي**، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية،1994 .

81–نامق، صلاح الدين، **نظريات النمو الاقتصادي**، ط2 ، مصر :دار المعرف،1967 .

82–نارفان، مارك، **حوار مع أحمد بن صالح، تونس التنمية والمجتمع والسياسة**، ط1 بيروت :دار الكلمة للنشر1980 .

83–سيتهم، حافظ ، **العجز الغذائي في تونس من المسؤول؟** ، تونس :دار سراس للنشر 1990.

84–سلامة، غسان، **الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي**، الجزء الأول، ط1 بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، معهد الشؤون الدولية الإيطالية1989 .

85-**الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي**، الجزء الثاني، ط1 بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، معهد الشؤون الدولية الإيطالية1989 .

86-ساقور، عبد الله، **الاقتصاد السياسي**، الجزائر :دار العلوم للنشر، ماي2002 .

87-سلامة، بير وآخرون، **جدلية الدولة والمجتمع بالمغرب** ، ط2 ، المغرب :إفريقيا الشرق،1994 .

88-عايش، حسني، **الديمقراطية هي الحل**، ط2 ، الأردن :المؤسسة العربية للنشر 2001.

89-عاشور، محمد، **التكامل الإقليمي والتنمية في إفريقيا**، القاهرة :معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2005 .

90-عشوي، محمد، **أسس علم النفس الصناعي التنظيمي**، الجزائر :المؤسسة الوطنية للكتاب1992 .

91-فؤاد، عبد الله، ثناء، **الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي، علاقات التفاعل والصراع**، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية،2001 .

92-فؤاد، عبد الله ثناء، **آليات التغير الديمقراطي في الوطن العربي**، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، د، س.

93-فرغلي، إبراهيم، **تاريخ الدولة المستقلة في المغرب العربي**، ط1 ، مصر :المكتبة التاريخية . 2006

94-صبحين، محمد، عبد الحكيم، **التحضر في الوطن العربي**، الجزء الثاني، مصر: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،1980 .

95-قابل ، محمد صفوت، **الدول النامية والعولمة**، مصر :الدار الجامعية،2004 .

96-رشوان، حسن عبد الحميد أحمد، **التغير الاجتماعي والتنمية**، مصر :المكتب الجامعي الحديث، . 1997

97-شمران، حماوي، **الأحزاب السياسية والنظم العربية**، ط2 ، بغداد :مطبعة الإرشاد 1975.

98-ثابت، عادل، **النظم السياسية، دراسة للنظم الرئيسية المعاصرة**، ونظم الحكم في بعض البلدان العربية، مصر :دار الجامعة الجديدة للنشر،1999 .

100-خوجة، محمد ، **سنوات الفوضى والجنون :الانحدار نحو العنف**، ط1 ، الجزائر: دار هومة، . 200

101-ضناوي، محمد على، **مقدمات في فهم الحضارة الإسلامية**، ط1 ، سلسلة الثمرة الجزائر :مؤسسة حراء الإعلامية،1993 .

102-غزال، إسماعيل، **القانون الدستوري والنظم السياسية**، ط1 ، بيروت :المؤسسةالجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،1982 .

103- .غليوان، برهان ، **بيان من أجل الديمقراطية**، الجزائر :دار بوشان للنشر،1990

المقالات:

1-الإبراهيمي، أحمد طالب،" وحدة المغرب العربي-المصير الحتمي"**المجلة الجزائرية** 1986 -.16، ص 9 ، **للعلاقات الدولية**، العدد،1

2-الكوري، علي خليفة، " مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية "**المستقبل العربي**، العدد 30 -.103، فيفري 2004 ، ص85

3-المنشورات العسكرية" لقاء غير رسمي لوزراء دفاع الإتحاد الأوربي والمغرب العربي أول مرة في إيفورا "، **الجيش** ، العدد 531 ، أكتوبر 2007 ، ص08 .

4-العفيفي، فتحي، " فراغ السلطة في الوطن العربي "**المستقبل العدد**، 317 ، ، جويلية 2005 -.96، ص81

5- -621النجار ، خالد،" مؤامرة جانفي ومحاكمة قفصة"، **الوطن العربي**، العدد95

6 -.27جانفي 1989 ، ص 26 ، السنة12

6-الخوني ، الصادق،" من ملامح شخصية المغرب العربي :العصور الوسط "، **سلسلة** 1983 -.60، ص 59 ، **الدراسات الإجتماعية**، العدد09

7-بوعاتي، جلال،" الجزائر والمغرب ...أو الإخوة الأعداء"، **الجزائر نيوز**، العدد246 28أكتوبر 2004 ، ص07 .

8-بيتهام، دفيد،" الديمقراطية :مبادئ...مؤسسات... ومشاكل"، **الفكر البرلماني**، العدد05 أفريل 2004 ، ص232 .

9-بكوش، الهادي،" المغرب العربي..واقع وآفاق "، **منشورات مجلس الأمة**، 11 أكتوبر 2004، ص107 .

10-بلقزيز، عبد الإله،" الإنتقال إلى الديمقراطية في الوطن العربي :العوائق والممكنات" **المستقبل**، العدد 219، ماي 1997 ، ص26 .

11-بناسي أحمد، " أصول الحكم في الإسلام وموقفنا من الحداثة الغربية "**مجلة الدراسات الإسلامية**، العدد4 ، شوال، 1424 هـ، ديسمبر 2003 ، ص58-59.

12-دومي ، محمد،"من يهدد ألأمن القومي العربي الإسلامي"، **جريدة السفير**، العدد 01جانفي 2003 ، ص 13- 14 .، 16 ذو القعدة 137 - 1423 ، من10

13-حسين، عادل،" أزمة الديمقراطية في الوطن العربي"، **المستقبل**، العدد 19 ، السنة03 سبتمبر 1979، ص118 .

14-لبيب، طاهر، " علاقة مشروع الديمقراطية بالمجتمع المدني العربي"، **المستقبل** السنة 14 ، العدد، 158، أفريل، ص89 .

15-ل، ليلى ،" أحد قادة أبرز حزب معارض في تونس :لم أتنازل عن ترشيح الشابي 23مارس 2008 ، منافسا لرئيس بن علي"، **جريدة الشروق اليومي**، العدد2256 ص15 .

16-سويهر ، نواري،" دوافع وأفاق التهيئة القطرية في الجزائر"، الم**جلة المصرية للتنمية والتخطيط**، المجلد 15 ، العدد 01 ، جويلية 2007 ،_´,____ ص122 .

17-علوان، السيج حسين،" الديمقراطية وإشكالية التعاقب على السلطة"، **المستقبل**، العدد 236 -97.، أكتوبر 1998 ، ص95

18-عصمت، عبد المجيد،"مستقبل المنطقة العربية في ضل التحديات والرهانات الحالية" **منشورات مجلس الأمة**، 22 سبتمبر 2004 ، ص54 .

19-فرنكو، ماريني،" إشراك بلدان الضفة الجنوبية من حوض المتوسط في عملية اتخاذ القرارات المصيرية التي تربطها الإتحاد الأوربي"، **الفكر البرلماني**، العدد 16 ، ماي 2007 -126.، ص125

، 20- -638شحوري، رؤوف،" حوار مع راشد الغنوشي"، **الوطن العربي**، العدد112 أفريل 1989 ، ص29

-شكري، عز الدين،" التغيير السياسي في تونس وأزمة النظام" ، **السياسة الدولية**، العدد 1988، ص 212 .،92

21-شعبان، إسماعيل ،"تحليل إتفاقيات تونس والمغرب وأفاق الشراكة الأورو جزائرية" 2002 -10.، ص 9 ، **مجلة العلوم التجارية** ، العدد1

22-خواجكيه، محمد هشام، " توزيع الدخل والتنمية الاقتصادية في الوطن العربي"

-71.**المستقبل العربي**، السنة4 ، العدد 30 ، أوت 1981 ، ص40

الوثائق الحكوميةIV - :

1-الدستور الجزائري1963

2-الدستور الجزائري1976

3-الدستور التونسي1959

4-التعديل الدستوري التونسي2002

المواد الغير منشورةV - :

أ -**المحاضرات:**

1-بن لرنب ، منصور ،" الإتصال السياسي " **محاضرات** لقسم الدراسات المتخصصة D.P.G.S، جامعة الجزائر قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية1425 - 6 142 2005-2004

2-بن عبد العزيز، مصطفى ، تاريخ النظريات التطورية :رستو "**محاضرة** ألقيت على طلبة الماجيستير بكلية العلوم السياسية والإعلام ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

1427 /2007/01هـ180-12- 07 /

ب- المذكرات:

- -طاشمة ،أبومدين) مسألة التنمية السياسية والتجربة الديمقراطية في الجزائر1988 1999 -2001رسالة ماجيستير (كلية العلوم السياسية والإعلام جامعة الجزائر ،) 2000 إستراتيجية التنمية السياسية ، دراسة تحليلية لمتغير البيروقراطية في الجزائر " أطروحة دكتورة (جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية والإعلام ،2007

3-شيغم غنية ، التعددية الحزبية في المغرب العربي دراسة مقارنة ،تونس ،الجزائر .المغرب رسالة ماجيستير(جامعة الجزائر : العلوم السياسية والإعلام،2000

-**حصة تلفزيونية** : التلفزة الجزائرية، **تونس 21 سنة من عهد التغيير**، الخميس6 .نوفمبر 2008 ، سا17:30

ب – قائمة المراجع باللغة الفرنسية:

I – LES LIVRES :

1–Alili, Rochedi ,et autres **l'histoire de l'islam au Maghreb**, ,paris : édition la découverte 1995 .

2– Boukra ,liess ,**Algérie la térreur sacrée**, pais : éditions javare,2002

3– Bertrand , Badie , **le developement politique** ,5ed, pris : (n . p) 1998

4– Bronislaw, Ming, **L'econonie politique du socialisme**, pais : françois maspro, 1974

5– Chantouf, Tayb **, le Maghreb au présent**, Alger : office des puplication universitaires, 2003

6– Jeaun ,Poncet**, la tunisie à la recherche de son avenir**, paris : edition sosial,1974

7– Lamboume , Olfa, Revenale Birnard ,**la tunisie de Ben Ali : la socété centre**

le régime, Alger : édition de Metidja , 2002.

8– Karl, Marx, **le capitale,** (intrd : G. gohen, solal et gilfetre, Badia, pains : editions socailes, 1971

9– pavy, A , **L'histoire de la tunisie ,** 2 ed, Tunisie : edion Bousalama, 1977

10– périlier, Louis, **La conquête de l'indépendances tunisienne**, paris : edition

Ropert laffont, 1979

11– Publication de sécretariat d'état a l'information, **tunisie en berf, tunisie** :sosiete d'arts graplique,1975

II– Les articles :

1- Jenayah, Ridha « les éléctions présidentiel et légiglatives tunisiennes à travers
le scrutin du 03/11/1974 » **Intégrations**, N10,1978,p67.

2- Grime, Nordine « un nouveaux cadre pour le dailogue nord - sud médéterranée » **El Watan economie**,13 au 19 mare 2006, p2

3- Moez ,Hassyoun « la conception de la décentralisation térritoraile on tunisie »
revue Algérienne des seience juridiques économmiquees et politiques, volumes 42,p56

4- Zyad ,Hmid , « union européenne / Maghreb : un second souffle »**Le nouvel**
Afrique Asie, N 130- 131 , juillet oûte 2000 p 73

فهرس الكتاب:

-مقدمة:.....1

لفصل الأول :التنمية السياسية والديمقراطية : مقاربة معرفية.....10

مدخل الفصل الأول:.....11

المبحث الأول : إطار نظري لمدلول التنمية السياسية **12**

المبحث الثاني : التنمية السياسية في الدول النامية 24

المبحث الثالث : إطار النظري لمفهوم الديمقراطية.....32

المبحث الرابع : أطروحات دراسة الديمقراطية 36

الفصل الثاني :خصوصية طرح التنمية السياسية في دول المغرب العربي.....**42.**

مدخل الفصل الثاني:.....**43**

المبحث الأول :دعائم ومقومات الوحدة المغاربية.....44

المبحث الثاني :اتحاد المغرب العربي كآلية لتجسيد الوحدة المغاربية.....53

المبحث الثالث :لمحة عن نماذج التنمية الاقتصادية في دول المغرب العربي.....58

المبحث الرابع :طبيعة الأنظمة السياسية في دول المغرب العربي.....65

الفصل الثالث : ملامح الحياة السياسية في عهد الرئيس بورقيبة.....**76**

مدخل الفصل الثالث:.....**77**

المبحث الأول :تونس :دراسة جغرافية وتاريخية.....78

المبحث الثاني :مظاهر التحديث السياسي في تونس .....85.

المبحث الثالث :علاقة الدولة بالمجتمع التونسي. 91

الفصل الرابع : واقع التجربة الديمقراطية في عهد الرئيس بن علي.....**100**

مدخل الفصل الرابع :.....**101**

المبحث الأول :عوامل التحول الديمقراطي في تونس.....102

المبحث الثاني :مؤشرات الديمقراطية في تونس.....106
المبحث الثالث :علاقة الديمقراطية بالإصلاح الاقتصادي في تونس.....111
المبحث الرابع :معوقات وأفاق الديمقراطية في تونس.....115
الخاتمة 122
قائمة المراجع 131
الفهرس :.....144